FAILY MAGAZINE

231

غەمیلە

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

مـــارس 2023



تتجدد السنة وتتنفس الأرض من جديد
والأوراق تتزين بالألوان والزهور تبتسم
دعونا نحب بعضنا البعض عند تجدد العالم القديم

نـــوروز

هو مكافأة لقصص الحب الخالدة

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

231

السنة التاسعة عشر

آذار / مارس 2023

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

في هـذا العدد



4

الكورد تجاوزوا قصة المظلومية وتحولوا إلى»القوة والتمكين«



36

بحث عن سمير اميس: علماء آثار يصححون الأخطاء

40

ما مصير سد الموصل؟.. الزلزال المدمر يثير مخاوف العراق



8

الكورد الفيليون من الشرق الى الجنوب حماة الارض والتاريخ والثقافة الكوردستانية



26

خطف مئات الأطفال من السويد الى العراق وسوريا

68

من التلميح إلى الاعتداء.. مخاوف انتشار التحرش الجنسي في العراق

72

بغداد أسوأ مدينة بحركة المرور في الشرق الأوسط

88

قنبلة موقوتة في العراق وخطط خمسية لتلافي الكارثة

كلمـــة العدد

الانقلابات المتنوعة في العراق

دعونا لا نعتقد أن الانقلابات عسكرية فقط، فطالما نُفذت انقلابات منذ القدم ضد البيئة والمجتمع والأعراف والتقاليد الجيدة، والتعايش السلمي و... التصادم الديني والقومي وخراب البيئة وغيرها، تمهد الارضية للانقلابات المتنوعة والشاملة ضد كيان وحقوق وكرامة الإنسان. والمشكلة الرئيسة والأساسية في هذا البلد تكمن في انه مازال يعيش قابعاً في الماضي. ومثالنا على ذلك أن أعداد السكان في تزايد مستمر، ونسبة البطالة والفقر أصبحت ظاهرة ومع عدم وجود اية بنى تحتية اقتصادية منذ سنوات طويلة حاصر البلاد الجفاف والتصحر، ولكن ليست هنالك سياسات وبرامج واضحة لمواجهة كل هذا. يبلغ متوسط نسبة هطول الامطار اكثر قليلا من 200 ملم، ومن مجموع 75 مليار متر مكعب من الموارد المائية يتم استعمال 66 مليار ملم منها، ونوعية الماء رديئة لعدد من العوامل. وبصرف النظر عن اتفاقية العام 1946 التي تم توقيعها في عهد الملك فيصل ، فلا يوجد مؤشر على تخلي تركيا عن سياسة قطع المياه؛ لأنه من اجل الحصول على حصته المائية لم يتم تجديد الاتفاقية في حال قرار تركي بإقامة السدود. واستنادا إلى مؤشر الكوارث البيئية فإن اندلاع الحرب والهجرة أمر طبيعي في بلد لا يزال يعيش تحت خط الفقر بسبب نقص المياه. وعلى الرغم من أن البطالة والفقر أصبحت ظاهرة، فالعراق بأرضه وشعبه خاسر في معركته ضد الجفاف والفساد، ولكن الحكومة سعيدة بكونها صاحبة أكثر من 100 مليار دولار من الاحتياطي النقدي والكتلة المالية، ولكنها لا تقول ان بلاداً ليست لها لا بنى تحتية ولا برنامج حيوي لإنعاش المياه و الأراضي وبناء السدود..الخ فان مبالغ بأضعاف ما يملكه لا تلبس البلاد ثوب العافية. إن الوعود من دون فعل تقلل من ثقة الناس، وليست في مصلحة السلطات، لأنه ليس كل شيء شعارات وملابس جديدة. في الوقت الحالي ، لا يوجد حزب سياسي قوي بما يكفي لإجراء إصلاحات جذرية في البلاد، ومعظمهم لا يستطيع ولا يريد إنتاج برامج فعالة. إن العقل لا يوافق على التكرار، لكن عواطف السلطات تميل إلى تكرار المشاكل، لقد تعلموا قيادة حركة بخطب حماسية ستقود هذا البلد ليس فقط إلى أزمة، بل إلى المزيد من الكوارث. أخيرا ، تعد التغييرات السياسية والاجتماعية التي حدثت مهمة، ولكن من أجل تقليل أضرار البقاء في الماضي، من الضروري إصلاح التفكير القديم في الحكم.

رئيس التحرير

الكورد تجاوزوا قصة المظلومية وتحولوا إلى مرحلة القوة والتمكين



رصدت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الامريكية حركة الازدهار الواسعة التي شهدها إقليم كوردستان خلال العقدين الماضيين، وهو ما يتناقض تماما عما كان يبدو عليه الاقليم قبل العام ٢٠٠٣.

وأشار التقرير الأمريكي الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ الى ان اربيل شهدت تحولات خلال السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك الطرقات السريعة على الطراز الامريكي حيث تصطف على الجانبين مطاعم الوجبات السريعة ومكاتب بيع العقارات والمباني الشاهقة حيث يقيم العديد من أعضاء النخبة السياسية والتجار في مجتمع مسور في الضواحي يطلق عليه اسم «القرية الأمريكية»، والتي يصل سعر المنزل فيها الى 5 ملايين دولار، والمزينة بالحدائق التي تستهلك أكثر من مليون لتر من المياه يوميا خلال الصيف.

ولفت التقرير إلى أن هذا البذخ بعيد كل البعد عما كان عليه الوضع قبل 20 عاما، عندما كانت اربيل في ذلك الوقت منعزلة ولا يوجد فيها مطار، وهو ما تغير بسرعة بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العام 2003 للإطاحة بصدام حسين.

ونقل التقرير عن محللين قولهم إن الكورد كانوا أكبر المستفيدين مما جرى، لكن المزايا التي حصلوا عليها اختفت بسبب قضايا الفساد والصراع الجاري بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم، وبين اربيل وبغداد.

واضاف التقرير انه بعد الغزو سقطت العديد من مناطق العراق في حالة من الفوضى، إلا أن الكورد عززوا موقفهم السياسي وجذبوا الاستثمارات الأجنبية، وسرعان ما تنامت اربيل لتتحول إلى مدينة مزدهرة، وافتتحت بعد ذلك بعامين مطارا تجاريا جديدا تم تشييده بأموال تركية، وتبعه بعد ذلك بسنوات مطار دولي أكثر اتساعا.

ونقل التقرير عن الباحث في معهد واشنطن بلال وهاب قوله إن السردية التقليدية هي أن الكوردي هو ضحية المظالم، الا ان العراق منذ العام 2003 «لم تعد هذه هي الرواية الكوردية. القصة هي قصة القوة والتمكين».

وذكر التقرير بتعهد الغرب للكورد بوطن قومي لهم بعد الحرب العالمية الأولى من خلال «معاهد سيفر»

فـــيلي

العام 1920، لكن كوردستان جرت تجزئتها منذ ذلك الحين، وحصلت تمردات كوردية منذ ذلك الوقت في ايران والعراق وتركيا، بينما في سوريا، اشتبك الكورد مع الفصائل المدعومة من تركيا.

ونقل التقرير عن القيادي البارز في الحزب الديمقراطي الكوردستاني هوشيار زيباري الذي عمل وزيرا للخارجية في أول حكومة عراقية في مرحلة بعد صدام حسين، قوله إنه «أقمنا مؤسساتنا الخاصة، البرلمان، الحكومة (..) وكانت لدينا حرب اهلية خاصة بنا، لكننا تغلبنا على ذلك».

واضاف زيباري «لقد جلب تغيير النظام في بغداد الكثير من الفوائد لهذه المنطقة».

كما لفت التقرير الى الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد، وهو من الاتحاد الوطني الكوردستاني، قدم تقييما متفائلا لتطورات ما بعد العام 2003، يقوله ان الكورد كانوا يستهدفون اقامة «عراق ديمقراطي، وفي نفس الوقت تحقيق نوع من تقرير المصير للشعب الكوردي»، مضيفا أنه مع إسقاط صدام حسين، «فإننا حققنا ذلك (..) اصبحنا جماعة قوية في بغداد».

ونقل التقرير عن وهاب قوله؛ ان النجاح الاقتصادي الذي حققته اربيل بعد العام 2003 تأثر بعمليات الهدر الواسعة والمحسوبية في القطاع العام، موضحا أن «الفساد في النظام يقوض الإمكانات».

كما نقل التقرير عن زعيم جماعة العدل في كوردستان علي بابير اتهامه للحزبين الحاكمين بانهما «يعاملان الأشخاص الذين لا ينتمون اليهما كمواطنين من الدرجة الثالثة والرابعة».

ونقل التقرير عن مجموعة من طلاب الجامعة أنهم يأملون بأن يهاجروا الى الخارج. وقالت امرأة لم تذكر سوى اسمها الأول «غالا»، إن «العمل الجدي كان من قبل كافيا لكي تنجح في الحياة، وإذا درست جيدا وحصلت على درجات جيدة، ستتاح لك فرصة جيدة، ووظيفة جيدة، الا ان الامر مختلف تماما الآن حيث يجب ان يكون لديك علاقات».

ترجمة: مجلة «فيلي»



النجاح الاقتصادي الذي حققته اربيل بعد العام ٢٠٠٣ تأثر بعمليات الهدر الواسعة والمحسوبية في القطاع العام، حيث أن «الفساد في النظام يقوض الإمكانات».

الكورد الفيليون من الشرق الى الجنوب

حماة الارض والتاريخ والثقافة الكوردستانية



المجتمع المتمدن للكورد الفيليين، وكما هو ظاهر من اسمه، هو ذلك القسم من الشعب الكوردي، الذي أصبح حتى في المدن غير الكوردية حامل الرسالة الراقية لثقافة التعايش السلمي مع القوميات والاديان الاخرى، وجود اللهجات والأديان المختلفة داخل الشعب الكوردي، يرمز الى ان الكورد امة بعيدة في اعماقها عن التعصب.

عباس غزالي

ولذلك فإن التعدد الديني والمذهبي مترسخ داخل هذه الامة، ولكن هذا التعدد، لم يتحول ابدا الى اذابة هويتها القديمة ما قبل الاديان داخل الهوية الدينية الجديدة، وكذلك فإن تزايد اللهجات عند الكورد، دليل على غنى هذه اللغة.

والفيليون سواء كلهجة او كمذهب مختلف، هم واحد من تلك الالوان، التي حافظت على هويتها التي سبقت الدين، فهم من اجل انتصار النضال لتحقيق حقوق شعبهم، قدموا التضحيات وتعرضوا للترحيل والتهجير، وهذا جزء من الابادة الجماعية للشعب الكوردي.

ومع ذلك، فهم بقوا صامدين وخلال فترة الثورة المشروعة من اجل الحرية، حافظوا بدمائهم على التاريخ والثقافة والارض، ومن الجهة التاريخية، منذ عصر كريم خان الزند لغاية ثورة ايلول العظيمة والى اليوم، فان التضحيات التي قدمها الفيليون امر لا يمكن انكارها.

ومن الناحية الثقافية، فإن الكورد الفيليون، لون رئيسي ومهم من الوان الثقافة الكوردستانية، بشكل تشكل اللهجة والادبيات والموسيقى والثقافة التفصيلية للفيليين رمزا لغنى اللغة والادب الكوردي. والكورد الفيليون من الناحية الثقافية جسر قوي للتقليل من شأن الحدود بين جزءين من كوردستان والتقريب بين الزاغروسيين. فهم يستطيعون تقريب ايلام ولرستان وهمدان من اقليم كوردستان.

ومن الناحية الاقتصادية، فان الكورد الفيليين لهم قدرة اخرى، اذ يستطيعون ان يكونوا (لوبياً) كوردستاناً في المدن غير الكوردية وبامكانهم كثروة قومية ان يمارسوا دورا مهنيا في هذا المجال.

واستنادا على كل هذه الامكانيات، يتوجب على حكومة اقليم كوردستان، ان تتعرف بشكل اكبر على امكانيات الفيليين وان تنشطهم بهدف التقوية.

من الجانب الاقتصادي، يتوجب ان يشارك المجتمع الفيلي ويكونوا اقوى.

ومن الناحية الثقافية، يتوجب العمل على اللهجات واللهيجات في هذا الجزء من كوردستان، وخصوصا يتوجب ان يكون لهم اعلاما نشطا، وفي الوقت نفسه مع ايلاء الاهتمام بالثقافة الفرعية الفيلية، يتوجب تأسيس مراكز للثقافات الفرعية لاعادة بلورة النقاط المشتركة.

تصادم الهويات في الشرق الاوسط
هذه الخلاصة

لقد كان وما يزال الشرق الأوسط نقطة ارتكاز عالمية قلقة تتنافس وتتصارع وتتوازن فيها وعليها القوى الدولية الكبيرة اقتصادياً وعسكرياً، ليس اليوم بل عبر حقب التاريخ تعرضت هذه المنطقة من العالم الى صراعات بين الاقوام والكيانات حتى احتضن ترابها ملايين المتصارعين في حروب قاسية،

فيـلي

سادت فيها اقوام ثم بادت، واختلطت الأعراق فيها والانساب حتى تشابهت السحن والعادات، ورغم ذلك لم تنجح معظم تلك الكيانات من أن تضع خارطة طريق لتنظيم تلك الهويات على أساس التفاعل وملاقحة الحضارات بديلا للتصادم والاقصاء الذي انتج عشرات الحروب وأضاع مئات الفرص الذهبية للتطور والتقدم.

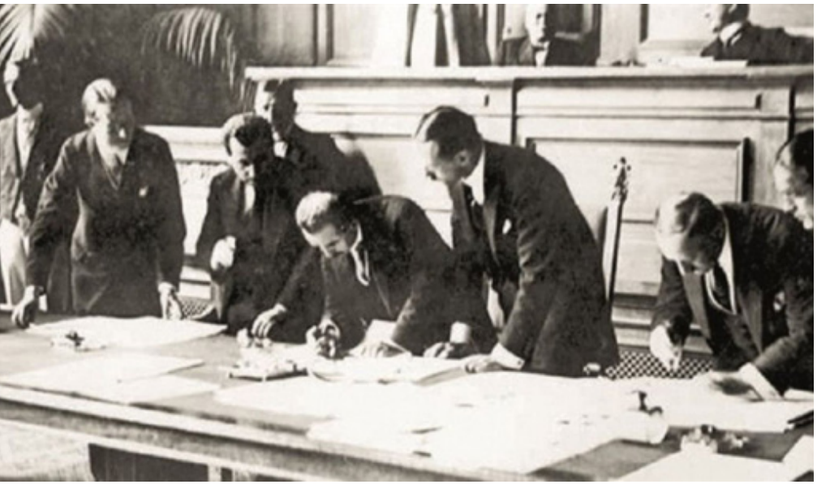
إن اتفاقية سايكس بيكو السرية بين بريطانيا وفرنسا عام 1916م وموافقة إيطاليا وروسيا على تقسيم قلب الشرق الأوسط وتوزيع غنائمه بينهم عقدت أوضاع المكونات الأصغر لولا أن اتفاقية سيفر في عام 1920م منحتهم بارقة أمل لتحقيق مطالبهم في إنشاء دولة كردية، الا أن معاهدة الصلح في لوزان بعد ثلاث سنوات أي في عام 1923م ألغت اتفاقية سيفر ونسفت تلك الاحلام التي وعدت الكرد بتحقيق حلمهم في إقامة دولتهم كبقية الشعوب التي نالت استحقاقاتها



كجزء من مخرجات تلك الاتفاقيات، وأعطت إشارة بدء حقبة محن الصراعات الدموية التي وصفها احد الدبلوماسيين الامريكان في حفل توقيع معاهدة الصلح بان الموقعين عليها انما وقعوا على حقبة من الحروب والمآسي!.

فعلا تحققت نبوءة الدبلوماسي الأمريكي حيث مزقت تلك الاتفاقية في لوزان العيش المشترك بين المكونات المختلفة عرقياً وثقافياً، دينياً ومذهبياً، وكانت بداية لاشتعال الحروب وحقبة التصادم بعد سنوات ليست طويلة وبالذات بعد قيام دولة تركيا الحديثة التي وضع أسسها كمال أتاتورك وما تلاها من أنظمة الانقلابات في كل من العراق وسوريا وإيران بمختلف توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لكنها كانت تشترك تماما في معالجاتها لقضية المكونات وبالذات المكون الأكبر في الشرق الأوسط الذي أهمل في اتفاقيات سايكس بيكو ولوزان واقصد هنا الكرد في أجزاء وطنهم المجزء الى أربعة اقسام في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، حيث فشلت تلك الأنظمة في إيقاف عجلة التصادم وإقامة دولة المواطنة التي يرتقي فيها الانتماء على كل الهويات والثقافات، لأنها اختزلت المواطنة في الانتماء إلى القومية الأكبر والانصهار فيها، واستخدمت عمليات التزيك والتفريس والتعريب سيئة الصيت مع الكرد وغيرهم.

إن المنطقة اليوم تدفع ثمن تلك السياسات الفاشلة والشمولية في إقصاء المكونات القومية والعرقية، وما يحصل الآن في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، ومتوقع أن يحصل في المغرب والجزائر وليبيا والسودان، إنما يؤكد فشل وانهيار الأنظمة الشمولية القومية والمذهبية المتشددة، التي ما تزال على نهج إلغاء الآخر المختلف قوميا أو دينيا



أو مذهبيا، وفرض إرادة المكون الأكبر دون الأخذ بحقوق الآخرين الشركاء في الأرض والمال، مما يرفع وتيرة التصادم بين الهويات القومية والعرقية والمذهبية، وخير دليل على استمرار هذا النهج هو النزف الدائم في فلسطين وتركيا وايران وسوريا واليمن ولبنان، التي خسرت فرصا ذهبية للتطور والتقدم لما حباها الله بثروات وامكانيات تتفرد بها في المنطقة.

إن ما يجري اليوم من دوامة العنف والعنف المضاد وما يتعرض له إقليم كردستان العراق من هجمات صاروخية ومدفعية تركية وايرانية لملاحقة معارضيهما الهاربين الى العراق منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي يؤكد وبعد قرن من الزمان على فشل تلك الاتفاقيات القديمة، وفشل الأنظمة والكيانات التي تستمد قوتها وتطيل بقائها في السلطة على هذا التصادم الدموي بين الهويات القومية والثقافية، وقد آن الأوان لوضع حلول جذرية لأخطاء فظيعة وقعت فيها الدول العظمى وتسببت في انتاج مآسي وكوارث بين الشعوب، وحريٌ بها اليوم وتحديدا الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا التي كانت تتقاسم العالم، وما تزال تهيمن على مقدراته ومستقبله، أن تعمل مع ممثلي المكونات المتضررة في هذه الدول، لوضع أسس خارطة طريق جديدة لاتفاقية دولية ضامنة، ترسم حدودا للتعايش السلمي والحضاري بين المكونات، بما يضمن حقوقها السياسية والثقافية من خلال تشريع قوانين لحمايتها وإتاحة فرصة لإنشاء نظام جديد في المنطقة بعيدا عن ذلك الإرث الفاشل من سياسة الشراكة القسرية والاحتواء، وتطوير نظم الإدارة السياسية والثقافية والاقتصادية بما يمنح تلك المكونات حقوقها إما بنظام فيدرالي كالنموذج العراقي في حل القضية الكردية او باستفتاء على حق تقرير المصير كما حصل في كل من جيكوسلوفاكيا وتيمور الشرقية وجنوب السودان والعديد من الأقاليم والدول الفيدرالية المتعددة الهويات كما في بلجيكا وسويسرا والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

بين النظامين الرئاسي والبرلماني وسانت ليغو

صادق الازرقي



يحاول السياسيون في العراق القفز على مخرجات التجربة المخفقة التي تمخض عنها وضع البلد طوال العقدين الماضيين منذ عام 2003 بمحاولة التشبث بنظام انتخابي اثبت فشله، وتسبب في اثارة المشكلات الكبيرة في الاعمار والبناء وتحقيق السلم الاهلي والمجتمعي؛ فيتمسكون بدلا من اصلاحه الفعلي بالنظام الانتخابي الذي أخفق.

ففي الوقت الذي يحلو للبعض منهم ان يتحدث عن جدوى ما يسمونه النظام الرئاسي وإيجابياته، بحسب زعمهم ويدعون الى تطبيقه، تناسوا ان التطور والتقدم لا يرتبط بشكل النظام، وعلى سبيل المثال فان الدكتاتور النازي الالماني ادولف هتلر جاء عن طريق العملية الانتخابية التي كانت سائدة في المانيا في وقته؛ غير انه تحول الى مستبد مارس الحكم بصورة مطلقة، وادت سياساته الى ما ادت وكان من نتائجها حربا عالمية مدمرة قتل بسببها الملايين وخربت البلدان، اما النظام البرلماني الذي يمنح الصلاحيات الى رئيس الوزراء مثلما طبق في لبنان فانه تسبب فيما تسبب من انكفاء ومآس لذلك البلد ادت الى تدهوره اللاحق الذي لم يزل يعاني منه الشعب؛ بفعل التوافق الطائفي الذي طبقوه بدلا من الديمقراطية الحقيقية التي تؤدي لها صناديق الاقتراع، وجرى تطبيق ذلك النظام الطائفي بالاعتماد على بيانات الإحصاء في عام 1932 وهو الإحصاء الرسمي الوحيد في لبنان، من دون الالتفات الى تغير الزمن ودروس التاريخ.

إذا المسألة ليست مرتبطة بنوع النظام رئاسيا كان ام برلمانيا، انما الحاسم والحاكم في الامر هو التطبيق السليم لقيم النظام الديمقراطي الحقيقية التي لا ترتبط بجهاز الدولة التنفيذية فحسب، بل تعني فيما تعني حرية التعبير والتداول السلمي للسلطة واستقلال الاجهزة التشريعية والقضائية، والنأي عن أي مسببات تقحم قسرا في اجهزة النظام الديمقراطي وتمنعه من اداء دورها الحقيقي في حياة الناس.

وفي الحقيقة فان ما يجري تطبيقه في العراق هو امر بعيد عن العمل الديمقراطي الحقيقي الذي يفترض انشاءه بعد عقود الدكتاتورية والتخلف قبل نيسان 2003، وهكذا يجري الباس العمل السياسي التنفيذي في العراق لباس التوافق والتقسيمات الطائفية والاثنية التي تسببت ولم تزل في جميع تلك المشكلات التي يعاني وسيظل يعاني منها البلد، إذا جرى الاصرار على



»» لم يتعظ السياسيون وأصروا على نظام التوافق الطائفي والاثني ذاته، ولم يستغلوا الفرصة التاريخية التي منحتها لهم انتفاضة بل ثورة تشرين ٢٠١٩ بالاستفادة من قوى الجماهير الهائلة وبناء العراق وفق اسس شعبية حقيقية ... ««

النظام ذاته وبلورته والاستمرار فيه.

لم يتعظ السياسيون وأصروا على نظام التوافق الطائفي والاثني ذاته، ولم يستغلوا الفرصة التاريخية التي منحتها لهم انتفاضة بل ثورة تشرين 2019 بالاستفادة من قوى الجماهير الهائلة وبناء العراق وفق اسس شعبية حقيقية اساسها تنفيذ الديمقراطية السليمة؛ كما لم يستغلوا المطالب بتحقيق حكومة الاغلبية السياسية التي كان يفترض ان تقام بعد انتخابات تشرين الاول عام 2021 وكيف جرى اجهاضها بالرجوع الى النهج التوافقي الاستثثاري المدمر ذاته.

ان بعض القوى السياسية الحاكمة الآن في العراق تحاول وبعد التغير النسبي في النظام الانتخابي للاقتراع الاخير، الرجوع الى القانون القديم الذي اخفق، واثبت بالتجربة انه لا يلائم وضع العراق ونعني به ما يسمى بقانون «سانت ليغو»؛ وكما هو معلوم فان نظام القانون المذكور يحتوي على عمليات قسمة متتالية تؤدي بالنتيجة الى صعود افراد غير منتخبين لتواجد فراغات شاغرة في المقاعد يشغلها هؤلاء الجدد، حتى اذا لم يكونوا مؤهلين ولم يجر انتخابهم؛ لأن نظام سانت ليغو يوفر لهم تلك الامكانية عن طريق ترشيحهم من قبل احزابهم او ائتلافاتهم؛ وكما هو معروف ايضا فان التجربة اثبتت ان ذلك النظام وتلك القاعدة في توزيع المقاعد اثبتت فشلها في العراق ما ادى الى الاخفاق في جميع مناحي الحياة بعد ان وضع الشخص غير الكفء في مكان لا يستحقه، وبسبب ذلك بصفته احد الاسباب الرئيسة للإخفاق انطلقت احتجاجات تشرين اول المعروفة عام 2019 التي قتل فيها مئات وجرح الوف الناس، وكانت احد مطالبها تغيير النظام الانتخابي، وبالفعل جرى تغيره نسبيا فاخفت القوى السياسية الحاكمة الحالية في الحصول على الاصوات المطلوبة وتعرضت الى الهزيمة الانتخابية، غير انها اصرت على البقاء في الحكم برغم ذلك؛ وها هي تطالب الان بإعادة سانت ليغو بغرض ادامة سلطتها اعتمادا على ذلك النظام الانتخابي الاعرج، بالضد من مطالب قوى حصلت على اصوات كبيرة في الانتخابات السابقة ونالت اغلبية الاصوات.

حين يكون العمل السياسي خالصا لخدمة جماهير الشعب فان الحاجة تستوجب دراسة الامر بصورة جدية وتقويم المرحلة السابقة بالاعتماد على النتائج الواقعية المتحصلة التي تعكس اوضاع البلد والسكان؛ والتوصل الى النظام الانتخابي الاسلم الذي يحقق رغبات الناس بصرف النظر عن الاهواء السياسية التي هي محدودة بطبيعتها. وبرغم انني على الصعيد الشخصي احبذ اللجوء الى الانتخابات على وفق التمثيل النسبي على مستوى البلاد ككل، ذلك النظام الانتخابي الذي يقوم بحسب تعريفاته، على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، فيفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين؛ وتقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي بحسب الصيغ القانونية، على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية (البرلمان) التي يجري انتخابها، فلو فاز حزب بما نسبته 40 بالمئة من الأصوات، يجب أن يحصل على النسبة ذاتها تقريباً من مقاعد البرلمان، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة 10 بالمئة من الأصوات يجب أن يحصل كذلك على نحو 10 بالمئة من تلك المقاعد؛ ويلفت المتخصصون والقانونيون إلى ان هذا المبدأ يعمل على تعزيز ثقة شتى الأحزاب وكذلك الناخبين بالنظام الانتخابي وبالنتيجة تأييدهم له.

اقول برغم تأييدي لذلك النظام في توزيع الاصوات وفي طريقة الحكم، فان في الوقت متسع لطرح البدائل الملائمة لوضع بلد مثل العراق والرقي بحياة سكانه، وليس الحديث غير المثمر عن جدوى النظام الرئاسي او البرلماني او الاصرار على اعادة احياء سانت ليغو.

خبراء حول حرب العراق وتداعياتها...

الآن الديمقراطية تقلصت والأحزاب تُقصي المواطنين



استطلع معهد "المركز العربي في واشنطن" أراء 4 خبراء متخصصين في الشأن العراقي، حول اوضاع العراق فيما يتعلق ببناء الامة والديمقراطية والفساد ودور العالم العربي والنفوذ الإيراني ودور الولايات المتحدة في تشكل المشهد الحالي.

فيـلي

«الحريات تتقلص»

وقالـت باتريشـيا كـرم (باحثـة في المركـز العـربي) في الاسـتطلاع الـذي ترجمتـه مجلـة «فيـلي»؛ انـه بعـد عقديـن مـن الغـزو الأمريـكي، صنـف العـراق عـلى أنـه لا يتمتع بالحريـة وفـق دراسـة لـ»فريـدوم هـاوس» حـول الحقـوق السياسـية والحريـات المدنيـة عـلى مسـتوى العـالم، مضيفـة أنـه في الوقـت الـذي نجـح التدخـل الأمريـكي في الاطاحـة بالدكتاتوريـة، الا ان الفسـاد والطائفيـة تغلغلـت منـذ ذلـك الوقـت في السياسـة العراقيـة، مضيفـة أن العنـف، بمـا في ذلـك عمليـات القتـل خـارج نطـاق القضـاء، تتزايـد في ظـل تقلـص الحريـات وقمـع المعارضـة.

واعتـبرت كـرم؛أن المشـاركة السياسـية أصبحـت مرادفـة للإثـراء الـذاتي في العـراق، مضيفـة أن المـوارد الماليـة للدولـة والتـي بغالبيتهـا مـن عائـدات النفـط، شـجعت حتـى الأطـراف المسـلحة المدعومـة مـن إيـران، لـكي تصبـح جـزءا مـن الدولـة، مضيفـة أن إيـران بـرزت باعتبارهـا اللاعـب الخارجـي الاكـثر نفـوذا في العـراق منـذ الاطاحـة بصـدام حسـين.

وتابعـت كـرم انـه «مـن دون تحـول حقيقـي في النظـام السـياسي ومواجهـة دور ايـران في العـراق، فـان ثـروة العـراق سـتظل عرضـة للاسـتيلاء عليهـا مـن قبـل النخبـة الكليبتوقراطيـة ورعاتهـا، وسـتتعرض الأجيـال القادمـة للخـداع فيـما يتعلـق بفـرص عيشـها الكريـم».

الأحزاب تُقصي المواطنين

بدورها؛ اعتبرت رند الرحيم (سفيرة عراقية سابقة لدى الأمم المتحدة) ان اقامة دولة عرقية طائفية فيما بعد غزو 2003، تسببت في خلق انقسامات عميقة وطويلة داخل المجتمع العراقي، مما جعل من المستحيل التفكير في تطبيق مقاربة «الامة باكملها» على أسس الديمقراطية الشاملة.

وأضافت الرحيم؛ ان الجماعات السياسية ما تزال تلعب بعملة السردية التنافسية حول الضحية والحقوق، مشيرة إلى أن هذا التقسيم المتعمد للمجتمع بهدف تحقيق مكاسب سياسية ضيقة، أدى إلى تقويض أي احتمال لبناء أمة موحدة تتميز بالمواطنة المتساوية والعدالة للكل.

ولفتت إلى أن الهوية الوطنية التي مزقها قمع النظام البعثي السابق، ضعفت اكثر في ظل لجوء الناس الى العشيرة أو الطائفة او الانتماء المناطقي.

وبعدما ذكّرت الرحيم بأن تظاهرات 2019 كانت لحظة مشرقة وانما قصيرة، وان المتظاهرين كانوا يهتفون بـ»نريد وطنا»، قالت ان المشكلات التي أدت إلى تقويض مشروع بناء الدولة في العراق منذ العام 2003 لا تزال من دون حل بعد 20 عاما.

واختصرت الرحيم المشهد بالقول ان العراق لا يزال عبارة عن مجموعة من «المكونات» وليس مجتمعا متماسكا بقيم وأهداف مشتركة، وما يزال يفتقر الى الرواية الوطنية التي يمكنها تقوية الهوية والترابط الصحي. واعتبرت ايضا ان تقاسم السلطة يفسد الديمقراطية لأنه يفيد مجموعة صغيرة فقط من الأحزاب السياسية بينما يقصي غالبية المواطنين.

وتابعت بالقول ان «معظم العراقيين فقدوا الثقة في نظام يعمل على إدامة نفسه فقط».

«الاحتلال خدم ايران وتركيا»

من ناحيته؛ انتقد عبدالوهاب القصاب (باحث بالمركز العربي) ساعدة الدول العربية للغزو الأمريكي ماديا او سياسيا، لأن ذلك جاء على حساب العالم العربي كله، على حد قوله، حيث كان العراق البوابة الشرقية للعالم العربي، ويقاوم ايران ويمنع تدخلها في الشؤون العربية.

وتابع ان الكويت التي غزاها صدام ربما تأسف لقرارها بالمساعدة في الغزو لان ايران تشكل الآن تهديدا استراتيجيا لها، وهو تهديد يصبح أكثر جدية.

ورأى القصاب ان الدولة التي ساعد الغزو على تأسيسها والحكومات العديدة التي جاءت الى بغداد، عملت منذ ذلك الوقت على إبعاد العراق عن علاقاته التقليدية والتاريخية مع العالم العربي.

واضاف ان الغزو سهل مشروع إيران التوسعي والهيمنة على المنطقة، كما سهّل تدخل تركيا في العراق.

وبرغم ذلك، أشار القصاب إلى وجود أمل بانفتاح العراق على العالم العربي من خلال التعاون العملي مع دول الجوار في قضايا مثل توليد الكهرباء وتصدير النفط. وتابع أن مثل هذه الجهود تشمل حاليا التعاون بين العراق والأردن ومصر، وقد تنضم اليها قريبا لبنان وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وخلص القصاب الى القول انه بغض النظر عن تأثير الغزو الأمريكي قبل 20 عاما، فان بامكان العراق ويتحتم عليه استعادة مكانته داخل الحظيرة العربية، ووقتها سيجد السلام والأمن والرفاهية الاقتصادية التي يستحقها.

«الحماقة ونمر الورق»

من جهته؛ وصف عماد حرب (مدير الأبحاث في المركز العربي) الغزو الامريكي للعراق بـ»الحماقة الكارثية»، مشيرا إلى أن نظام صدام حسين اظهر انه كان «نمرا من ورق».

واعتبر مدير الأبحاث في المركز العربي؛ ان اسقاط النظام البعثي لم يؤمّن بأي شكل من الأشكال المصالح القومية للولايات المتحدة في المنطقة.

واوضح حرب أنه بعد 20 عاما، بالإمكان التأكيد على ثلاث نتائج على الأقل من حرب إدارة جورج بوش على العراق:

اولا ، فشلت الولايات المتحدة فشلا ذريعا في إقامة نظام حكم ديمقراطي ليبرالي وعلماني في العراق.

ثانيا ، مهما كان نفوذ الولايات المتحدة في العراق حاليا ، فهو مشروط بقبول القوى السياسية الموالية لإيران والميليشيات لدور أميركي في البلاد، حيث ان القوات الامريكية التي لا تزال متمركزة في العراق تتعرض لهجمات من قبل الميليشيات الموالية لإيران والتي تعمل أحيانا على توجيه رسائل ايرانية، خاصة عندما يعتبر الضغط على واشنطن مهما لتحقيق أهداف إيرانية.

ثالثا، كارثة غزو العراق، الى جانب غزو أفغانستان قبله، أثرت بشكل خطير وسلبي على الهيمنة الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط وحول العالم، حيث انه من المثير ايضا هو انه لم يدفع اي من المحافظين الجدد الذين دفعوا من أجل الحرب على العراق اي ثمن لكونهم جزءا من المؤامرة التي ادت الى احد اكثر الاخطاء الاستراتيجية كارثية في القرن الـ21.

ترجمة: مجلة «فيلي»



« مهما كان نفوذ الولايات المتحدة في العراق حاليا ، فهو مشروط بقبول القوى السياسية الموالية لإيران والميليشيات لدور أميركي في البلاد » ..

العراق في قلب المصالحات الإقليمية.. الانفتاح تجاه دمشق يعزز تنمية بغداد



تتواصل خطوات التقارب بين السعودية وسوريا، وإن كان بحذر نسبي، بعد نحو ١٠ سنوات من القطيعة التي بادرت إليها الرياض، وشقيقاتها الخليجيات أنذاك، في إطار التصعيد ضد الحكم في دمشق، ما شكل تحولاً جذرياً في ما كان يسمى «العمل العربي المشترك»، ترافق مع تصاعد الاقتتال السوري الداخلي بين الدولة والفصائل المسلحة متعددة المعتقدات والولاءات.

فيلي

ولا يستبعد مراقبون أن يكون العراق من أبرز المستفيدين من التقارب الحاصل بين السعودية وسوريا، خصوصا وهو يعيد تموضعه، ليكون ساحة للتلاقي الإقليمي وترابط المصالح الاقتصادية، خصوصاً أن بغداد تدرك أن مكانتها في دمشق تتسم بالتقدير من جانب المسؤولين السوريين، باعتبار أن العراق لم يقطع علاقاته بسوريا، وامتنع في العام 2011 عن التصويت على قرار بطردها من الجامعة العربية، ثم أبقى على سفارته عاملة في دمشق طوال فترة الحرب.

الحلف الرباعي

وفي ذروة احتدام المعارك مع عصابات داعش، اندمج العراق بحكم مصلحته القومية العليا، في غرفة عمليات عسكرية مشتركة إلى جانب روسيا وإيران وسوريا، لتنسيق العمليات العسكرية التي تتطلب تنسيقاً متواصلاً، خصوصاً أن التنظيم الإرهابي كان يتحرك على جانبي الحدود العراقية-السورية، كما أن فصائل عراقية مسلحة عديدة، انضمت إلى القتال جنباً إلى جنب مع القوات السورية وحلفائها في التصدي لداعش وتحرير مدن وبلدات سورية عديدة.

ثمار 2011

لكن في بال المسؤولين العراقيين، أن انفتاحا سعوديا على سوريا، إذ يؤكد سلامة موقفهم الذي اتخذوه في العام 2011 بتجنب القطيعة مع دمشق، وحقق مراده منذ ذلك الوقت، إلا أنه أيضاً يعني أيضا انفتاحاً عربياً أكثر شمولاً على العلاقات مع سوريا، وهو احتمال من المفترض أن يجني العراق ثماره الآن بدرجة أكبر، حيث كان حجم التبادل التجاري بين دمشق وبغداد في العام 2010، أي قبيل الأزمة السورية، يتخطى الـ2.2 مليار دولار.

ومن المرجح بحسب اقتصاديين، أن هذا الرقم قابل للتضاعف، خصوصاً أن السوق العراقية كبرت في هذا البلد الذي يتخطى عدد سكانه الآن حاجز الـ40 مليون نسمة، ويشهد وفرة مالية كبيرة، بينما في المقابل، تبدو السوق السورية في حال إحلال سلام ولو جزئي في معظم المناطق الخاضعة لسيادة الدولة السورية، بحاجة إلى مشاريع ضخمة لإعادة الإعمار، من المرجح أن تتمكن الشركات العراقية من نيل حصة قيّمة فيها.

ويبقى الأهم من بين تداعيات التقارب السعودي-السوري، المرجح أن يتوج بحسب معلومات غير رسمية بزيارة لوزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى دمشق، أما خلال شهر رمضان الحالي، أو في فترة عيد الفطر، لتأكيد عودة العلاقات ولو على الصعيد الشؤون القنصلية.

طريق «التنمية» العراقي

كما أن رؤية العراق لـ«طريق التنمية» الذي أعلن عنه خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إلى أنقرة قبل أيام، لربط البصرة جنوباً بتركيا شمالاً، يمكن أن يجد امتداداته نحو الأراضي السورية ومنها إلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ما يعني أن العراق بإمكانه تعزيز ارتباطه بالأسواق العالمية، وخصوصا في قطاع الطاقة، الذي سيجد منفذاً له من خلال الساحل السوري.

ومعلوم أن قبيل الحرب السورية، وقعت بغداد ودمشق اتفاقات تعاون عديدة شملت أيضا قطاع الطاقة، حيث اتفقتا على عمليات تنقيب واستكشاف مشترك عن النفط والغاز والتي برزت أولى نجاحاتها في حقل عكاز الحدودي، بالإضافة إلى توقيع اتفاقات لمد خطوط أنابيب لتصدير النفط العراقي مجددا عبر الموانئ السورية، ومنها إلى أوروبا والعالم.

ويبدو قطف العراق لثمار المصالحة السعودية-السورية مرجحا أيضاً، لأن بغداد استبقتها بخطوات عديدة لتطوير العلاقات مع المملكة السعودية التي زارها السوداني قبل 4 أشهر، للمشاركة في القمة الصينية-العربية برعاية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

ريادة عراقية

هذا التقارب مع الرياض، اكتسب بعداً إضافيا من خلال زيارة الوزير بن فرحان إلى بغداد، في 2 شباط/فبراير الماضي، والتي أعلن منها، أن المملكة كالعراق، تؤيد الاستقرار الإقليمي والتركيز على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة، علماً أن بغداد لعبت دوراً مركزيا في كسر جليد القطيعة السعودية-الايرانية من خلال 5 جلسات تفاوض، قبيل إعلان الرياض وطهران اتفاقهما على تطبيع علاقتهما برعاية الصين في 10 آذار/مارس الحالي.



الاستفادة العراقية المحتملة من التطبيع السعودي-السوري الوشيك على ما يبدو، سيعني أن الاقتصاد العراقي سيجد ترابطاً جغرافياً مباشراً مع أسواق تضم أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، من إيران شرقاً إلى سوريا والأردن ولبنان غرباً، من دون احتساب مصر التي يبلغ تعدادها السكاني أكثر من ١١٠ ملايين نسمة ..

كما أن وزير الداخلية العراقي، عبد الأمير الشمري، وقع خلال زيارته إلى الرياض في شباط/فبراير الماضي، الاتفاقية الأمنية الاولى من نوعها منذ العام 1983، لأجل ضبط الحدود والتعاون الأمني والمعلوماتي.

وبهذا المعنى، فإن الاستفادة العراقية المحتملة من التطبيع السعودي-السوري الوشيك على ما يبدو، سيعني أن الاقتصاد العراقي سيجد ترابطاً جغرافياً مباشراً مع أسواق تضم أكثر من 100 مليون نسمة، من إيران شرقاً إلى سوريا والأردن ولبنان غرباً، من دون احتساب مصر التي يبلغ تعدادها السكاني أكثر من 110 ملايين نسمة.

الجدير بالذكر، أن البشائر الأولى للانتفاح السعودي على دمشق، تمثل في طائرة الإغاثة الأولى التي حطت في مطار حلب في 14 شباط/فبراير، بعد أيام على كارثة الزلزال، إلا أن تصريح بن فرحان خلال مؤتمر ميونيخ الأمني بعدها بأيام، وتحديدا في 19 شباط/فبراير، هو الذي أحدث المفاجأة، عندما قال: «هناك إجماع عربي على أن الوضع الراهن في سوريا يجب ألّا يستمر».

مسافة طويلة تلك التي قطعتها السعودية منذ أن أغلقت سفارتها في دمشق وسحبت كل الدبلوماسيين والعاملين فيها في آذار/مارس 2012، فيما راحت المملكة توفر دعماً مالياً وعسكرياً مباشراً لخصوم الرئيس الأسد في محاولة لإسقاطه.

كما وصل الحال بالسعودية، إلى حد أن القمة العربية التي استضافتها قطر في العام 2013، ودمشق مغيبة عنها، سمح خلالها لممثل عن المعارضة السورية المدعومة قطرياً، بالجلوس على المقعد السوري، وهو ما لم تشهده الجامعة العربية في تاريخها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق انفراج سعودي-سوري، يأتي بالتزامن مع الجهود الروسية والإيرانية لإعادة الحرارة الى شرايين العلاقات المقطوعة بين الرئيس الأسد ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، ما يعني أن العراق سيكون متموضعاً في قلب منطقة المصالحات والتفاهمات الإقليمية، من طهران إلى أنقرة ودمشق والرياض، والمأمول أن يتحول إلى مكاسب على صعيد التنمية والاقتصاد.

"خطف" مئات الأطفال من السويد الى العراق وسوريا

فـــيلي

ذكر موقع «فليبورد» الامريكي ان وسائل إعلام سويدية كشفت أن ما لا يقل عن 1151 شخصا، جرى اختطافهم، أو احتجزوا بطريقة غير قانونية، في بلاد اخرى، وخصوصا في العراق وسوريا، بينهم 235 شخصا تتعدى أعمارهم 18 سنة، وغالبيتهم من صغار السن.

ونقل التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ عن وسائل اعلام سويدية قولها ان 48% من الأطفال اخذوا الى العراق وسوريا، وأن غالبيتهم من الفتيات.

وأوضحت قناة «اس تي في» السويدية أن السلطات السويدية لا تقدم أرقاما حول اعداد هؤلاء الأطفال الذين جرى نقلهم او اجبارهم على الانتقال الى بلد اخر. وقامت القناة السويدية بإعداد تحقيقها الخاص معتمدة على بيانات حصلت عليها من وزارة الشؤون الخارجية، وتوصلت الى انه خلال الاعوام الخمسة الماضية، فإن ما لا يقل عن 1151 شخصا خطفوا او احتجزوا بطريقة غير مشروعة في بلاد اخرى، وان هناك 916 طفلا بينهم.





" لأن الأهالي يعتقدون أن السلطات السويدية لن تساعدهم، فإنهم يختارون ألا يتحدثوا عن هذه القضية."

ونقل التقرير عن المحامية آيا سيفغر التي أمضت 20 سنة منخرطة في قضايا تتعلق بالآباء والأطفال، قولها إنها تعتقد أن عدد الأطفال المحتجزين أو المخطوفين أكبر من ذلك بكثير على الأرجح.

وتابعت قائلة إنه لأن الأهالي يعتقدون أن السلطات السويدية لن تساعدهم، فإنهم يختارون ألا يتحدثوا عن هذه القضية.

واشار التقرير الى ان قضايا خطف كهذه ينطبق بشكل خاص على الدول التي لم تنضم الى اتفاقية لاهاي، مثل العراق والصومال. ولفتت المحامية سيفغر إلى أن المساعدة التي يمكن أن تقدمها وزارة الخارجية السويدية محدودة في هذا الوضع.

ويشير التقرير التلفزيوني إلى أن نصف حالات الخطف هذه مرتبطة بالعراق والصومال خلال عامي 2021 و2022.

كما يشير إلى أن أقل من ثلث الأشخاص المتورطين في مثل هذه الحالات، يعودون الى السويد.

وقالت المحامية سيفغر «انا دامًا ما أوصي زبائني أن يقوموا بتكليف أحد المحامين في المكان المعني (في البلد المحلي)، وإلا فإن فرص أن يحصلوا على أطفالهم من بلد غير موقع على الاتفاقية، ستكون محدودة للغاية».

أعلنت شبكة BBC البريطانية، عن انتاج مسلسل بعنوان :
«الصدمة والحرب: العراق بعد ٢٠ عاماً»، الذي يستند إلى محادثات مع عشرات الأشخاص المعنيين مباشرةً، فيما بينت انه يُظهر تفاصيل جديدة حول البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.



بعد ٢٠ عاماً على الحرب..
تفاصيل درامية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية

وقالت الشبكة البريطانية، في تقرير نشرته إنه وبعد عشرين عاماً من الحرب على العراق، لا يزال الجدل محتدماً حول وجود «أسلحة الدمار الشامل» التي قدّمت المبرر لتدخل المملكة المتحدة في العملية العسكرية.

وينقل التقرير أن «ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يتذكرون أيضاً صدمة نظرائهم البريطانيين وقد استرجع لويس رويدا، رئيس مجموعة عمليات العراق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ردود فعلهم قائلاً: «اعتقدت أنهم سيُصابَون بنوبة قلبية وهم أمامي على الطاولة»، وسرعان ما وصلت رسالة خطط الغزو إلى داونينغ ستريت (مقر رئاسة الوزراء البريطانية). وكان رجال المخابرات وليس الدبلوماسيون هم من سلّموها».

التأهب لحرب العراق

في مقابلة نادرة مع شبكة BBC، قال رئيس جهاز المخابرات السرية البريطاني آنذاك، السير ريتشارد ديرلوف، الذي كان زائراً معتاداً لواشنطن: «ربما كنت أول من قال لرئيس الوزراء: سواء أعجبك ذلك أم لا، ستتخذ جميع الاستعدادات اللازمة، لأنه يبدو كما لو أنهم يتأهبون لغزو».

بالنسبة للولايات المتحدة، كانت قضية أسلحة الدمار الشامل ثانوية أمام محاولة أعمق لإطاحة الرئيس العراقي صدام حسين. يقول لويس رويدا، رئيس مجموعة عمليات العراق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية: «كنا سنغزو العراق حتى لو كان ما يمتلكه صدام حسين هو شريط مطاطي ومشبك ورق».

بالنسبة للمملكة المتحدة، عندما تعلق الأمر بإقناع الجمهور المتشكك بضرورة غزو العراق، كان التهديد المزعوم الذي تُشكّله أسلحة الدمار الشامل العراقية -الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية- أمراً محورياً.

حيث زُعِم في بعض الأحيان أنَّ حكومة المملكة المتحدة قد اختلقت الادعاءات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. لكن الوزراء في ذلك الوقت يقولون إنهم تلقوا تطمينات من جواسيسهم بأنَّ الأسلحة موجودة بالفعل.

الاعتماد على معلومات استخباراتية

وقال رئيس الوزراء الأسبق السير توني بلير: «من المهم حقاً أن نفهم أنَّ المعلومات الاستخباراتية التي كنت أحصل عليها هي ما كنت أعتمد عليه». وعشية الغزو، أشار بلير إلى أنه طلب تطمينات من لجنة الاستخبارات المشتركة، وحصل عليها بالفعل. ويرفض انتقاد أجهزة المخابرات بأنها توصلت لتطمينات خاطئة بينما يقول وزراء آخرون إنه كانت لديهم شكوك في ذلك الوقت.

لدى سؤاله عمّا إذا كان ينظر إلى غزو العراق على أنه فشل استخباراتي، رد السير ريتشارد ببساطة: «لا». ولا يزال يعتقد أنَّ العراق كان لديه نوع من برامج الأسلحة وأنَّ عناصره ربما نُقِلَت عبر الحدود إلى سوريا.

لكن يختلف آخرون مع هذا الرأي.

يقول السير ديفيد أوماند، الذي كان حينها منسق الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة: «لقد كان إخفاقاً كبيراً». ويقول إنَّ التحيز إلى التأكيدات دفع خبراء الحكومة إلى الاستماع إلى أجزاء من المعلومات التي أيّدت فكرة أنَّ صدام حسين كان يمتلك أسلحة دمار شامل، واستبعاد أي شيء بخلاف ذلك. مخاوف لدى جهاز المخابرات السرية البريطانية

يقول البعض داخل جهاز المخابرات السرية البريطاني إنهم راودتهم مخاوف أيضاً. يقول أحد الضباط الذين عملوا في العراق، والذي لم يتحدث من قبل وطلب عدم الكشف عن هويته: «في ذلك الوقت شعرت بأنَّ ما نفعله خطأ».

أضاف الضابط السابق متحدثاً عن فترة أوائل عام 2002: «لم تكن هناك معلومات استخباراتية ولا تقييم جديد أو موثوق يشير إلى أنَّ العراق قد أعاد تشغيل برامج أسلحة الدمار الشامل وأنها تشكل تهديداً وشيكاً. أعتقد أنه من وجهة نظر الحكومة كان هذا المبرر الوحيد الذي يمكنهم العثور عليه.. كانت أسلحة الدمار الشامل هي الشماعة الوحيدة التي يمكنهم تعليق شرعية الغزو عليها».

حتى ربيع عام 2002، كانت المعلومات الاستخباراتية الموجودة غير مكتملة. إذ كان عملاء جهاز المخابرات السرية القدامى في العراق لديهم معلومات قليلة أو معدومة حول أسلحة الدمار الشامل، وكان هناك بحث يائس عن معلومات استخباراتية جديدة من مصادر جديدة لدعم القضية، لا سيما عند التخطيط لتقديم ملف بهذا الشأن لشهر سبتمبر/أيلول.

أما في 12 سبتمبر/أيلول، فدخل السير ريتشارد إلى داونينغ ستريت بأخبار عن مصدر جديد مهم. وادعى هذا الشخص أن صدام حسين استأنف برامج أسلحته، ووعد بتقديم تفاصيل جديدة قريباً. وعلى الرغم من أنَّ هذا المصدر لم يخضع لعمليات التدقيق الكاملة، ولم تُشارَك معلوماته مع الخبراء، فقد سُلِّمَت التفاصيل إلى رئيس الوزراء.

تقول مصادر استخباراتية أخرى إنه في الأشهر التالية، لم يُسلَّم هذا المصدر الجديد مطلقاً التفاصيل التي وعد بها، ورأت الحكومة في النهاية أنه اختلق المعلومات التي قدمها. وتجادل المصادر بأنَّ مراقبة جودة المعلومات كانت تنهار.

اختلاق المعلومات

كان من المحتمل أنَّ بعض المصادر الجديدة اختلقت المعلومات من أجل المال أو لأنها أرادت رؤية صدام حسين يُطَاح من منصبه. وفي يناير/كانون الثاني 2003، قابل مراسل BBC الأمني جوردون كوريرا منشقاً من جهاز استخبارات صدام في الأردن، والذي ادعى أنه شارك في تطوير مختبرات متنقلة للعمل على الأسلحة البيولوجية، بعيداً عن أنظار مفتشي الأمم المتحدة.

دخلت ادعاءاته في العرض الذي قدّمه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أمام الأمم المتحدة في فبراير/شباط 2003، على الرغم من أنَّ البعض داخل الإدارة الأمريكية قد أصدر بالفعل إشعاراً استخباراتياً بأنَّ هذه المعلومات لا يمكن الوثوق بها.

يجدر تذكر أنَّ صدام كان يمتلك أسلحة دمار شامل وذلك حسبما قال تقرير شبكة BBC البريطانية، فقبل أسابيع قليلة من حرب عام 2003، زار المراسل الأمني جوردون كوريرا قرية حلبجة في شمال العراق، وسمع السكان المحليين يصفون يوماً في عام 1988 حين ألقى جيش صدام أسلحة كيميائية عليهم. وحقيقة ما حدث لتلك الأسلحة لم تظهر إلا بعد الحرب.

كان صدام قد أمر بتدمير جزء كبير من برنامجه لأسلحة الدمار الشامل في أوائل التسعينيات بعد حرب الخليج الأولى حسبما قالت شبكة BBC البريطانية؛ وذلك على أمل الحصول على فاتورة صحية نظيفة من مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، كما قال أحد كبار العلماء العراقيين في وقت لاحق. ربما كان الزعيم العراقي يأمل إعادة تشغيل البرامج في وقت لاحق. لكنه دمر كل شيء سراً؛ وفق تقرير شبكة BBC البريطانية ويرجع ذلك جزئياً للحفاظ على خدعة أنه ربما لا يزال لديه شيء يمكنه استخدامه ضد الجارة إيران، التي كان قد خاض معها حرباً للتو. لذلك عندما طلب مفتشو الأمم المتحدة من العراق في وقت لاحق، إثبات أنه دمر كل شيء، لم يستطِع ذلك.

البحث عن أسلحة الدمار الشامل

بحلول نهاية عام 2002، عاد مفتشو الأمم المتحدة إلى العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل. وتذكر بعض هؤلاء المفتشين، الذين تحدثوا إلى شبكة BBC لأول مرة، البحث في المواقع التي تشير معلومات استخباراتية من الغرب إلى أنَّ المعامل المتنقلة قد تكون مقراً لها. لكنهم لم يجدوا سوى ما قد يسمونه «شاحنة آيس كريم عظيمة» مغطاة بأنسجة العنكبوت.

لم يعلم الجمهور في ذلك الوقت قط أنه مع اقتراب الحرب، وفشل المصادر في تسليم المعلومات الموعودة وعجز المفتشين عن الحصول على أدلة، كانت هناك مخاوف. «الذعر» هو الكلمة التي استخدمها أحد المطلعين لوصف الوضع آنذاك. وقال بلير بنصف مزاح للسير ريتشارد في يناير/كانون الثاني 2003: «مستقبلي بين يديك»، بينما كان الضغط يتزايد لإيجاد دليل على أسلحة الدمار الشامل.

يتذكر السير ريتشارد الآن: «كان الأمر محبطاً في ذلك الوقت». واتهم السير ريتشارد المفتشين بأنهم «غير أكفاء»؛ لفشلهم في العثور على أي دليل. وقال هانز بليكس، الذي قاد عمليات التفتيش الكيميائية والبيولوجية التابعة للأمم المتحدة، لشبكة BBC، إنه حتى بداية عام 2003، كان يعتقد أنَّ هناك أسلحة، لكنه بدأ يشك في وجودها بعدما فشلت المعلومات الاستخباراتية في تقديم أدلة مؤكدة. وأراد مزيداً من الوقت للحصول على إجابات لكنه لم يحصل عليه.

إنَّ الفشل في العثور على «دليل قاطع» لن يوقف الحرب في مارس/آذار 2003.

تجنب العمل العسكري

في حين قال توني بلير لشبكة BBC: «حاولت حتى اللحظة الأخيرة تجنب العمل العسكري». وعرض عليه الرئيس جورج بوش، خوفاً من أن يخسر حليفه تصويتاً في البرلمان عشية الحرب، في مكالمة فيديو، الفرصة للتراجع عن الغزو والمشاركة فقط في أعقابه، لكن رئيس الوزراء البريطاني رفض ذلك.

كما دافع عن قراره بأنه مسألة مبدأ من حيث الحاجة إلى التعامل مع صدام حسين، وكذلك بسبب الحاجة إلى الحفاظ على العلاقة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقال بلير: «كان من الممكن أن يكون للانسحاب تأثير كبير على العلاقة».

لكن لم يُعثَر على أسلحة دمار شامل بعد ذلك. ويقول ضابط سابق في جهاز المخابرات السرية البريطاني: «لقد انهار كل شيء»، متذكراً مراجعة داخلية للمصادر بعد الحرب. وهذا من شأنه ترك عواقب عميقة ودائمة في عمل وعلاقات كل من الجواسيس والسياسيين.



وتذكر بعض هؤلاء المفتشين، الذين تحدثوا إلى شبكة BBC لأول مرة، البحث في المواقع التي تشير معلومات استخباراتية من الغرب إلى أنَّ المعامل المتنقلة قد تكون مقراً لها. لكنهم لم يجدوا سوى ما قد يسمونه «شاحنة آيس كريم عظيمة» مغطاة بأنسجة العنكبوت.

تصاعد قرارات النزاهة والأمل باسـترجاع الأموال ومنع تسربها



في المدة الماضية ازدادت قرارات هيئة النزاهة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي وجرى استقدام مسؤولين وصدرت احكام بالسجن على مسؤولين في الجهاز التنفيذي بتهم الاضرار بالمال العام. ومن أبرز القرارات التي اعلن عنها صدور قرار حكمٍ غيابيٍّ بالحبس الشديد على وزير النقل الأسبق؛ لإقدامه على ارتكاب ما يخالف واجبات وظيفته عمداً..

فيـلي

وفي تفصيلات الخبر ان دائرة التحقيقات في الهيئة، أفادت بإصدار محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيَّة قرار حكم غيابياً يقضي بالحبس الشديد لمُدَّة سنتين على وزير النقل الأسبق، مُبيِّنةً قيام المُدان بارتكاب ما يخالف واجبات وظيفته عمداً، على إثر إبرام عقد بين الشركة العامَّة لموانئ العراق وإحدى الشركات لاستئجار قطعة أرض بمساحة (67,000) م2 في ميناء المعقل؛ لغرض إنشاء مجمع علميٍّ، خلافاً للقانون.

وأوضحت الدَّائرة إن المحكمة وجدت الأدلة المُتوفّرة في هذه القضيَّة كافيةً ومقنعةً للإدانة؛ فأصدرت حكمها بحقِّ المدان وفق أحكام المادة (331) من ق.ع.ع، وإصدار أمر قبض بحقِّه واعمامه، فضلا عن إعطاء الحقِّ للجهة المُتضررة للمُطالبة بالتعويض، بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية.

ويقول مصدر في الهيئة في تصريح لمجلة «فيلي» إن الوزير المعني بالحكم، هو كاظم فنجان الحمامي.

وقبل ذلك أعلنت دائرة التحقيقات في الهيئة عن صدور قرار بإدانة المُدير العام الأسبق لدائرة صحَّة محافظة بابل؛ لارتكابه عمداً ما يخالف واجباته الوظيفيَّة، مُبيّنةً أنَّ المدان جرى إلقاء القبض عليه في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، والهيئة بصدد استرداده.

وفي معرض حديثها عن القضيَّة، أفادت بإصدار محكمة جنح الحلة المُختصَّة بالنظر في قضايا النزاهة، قرار حكم غيابياً يقضي بالحبس الشديد لمُدَّة سنتين بحق المدير العام لدائرة صحَّة بابل الأسبق، استناداً إلى أحكام المادة (331) من قانون العقوبات؛ لتعُّمده إحداث الضرر بأموال ومصالح الدولة، لافتةً إلى عدم قيام المدان بتنفيذ إعمام وزارة الصحَّة - الدائرة الإداريَّة والماليَّة بمتابعة مسك سجلٍّ خاصٍّ بتسجيل وضبط ساعات العمل الإضافيَّة، وتوقيع سجل الحضور من قبله كمصادقة على صحَّة المعلومات، وعلى مستنداتٍ صرف أجور الساعات الإضافيَّة.

وأضافت إنَّ المحكمة أصدرت أمر قبض وتحرٍّ بحقِّ المُدان الهارب وفق أحكامٍ المادة (331) من قانون العقوبات، ووضعت إشارة الحجز الاحتياطيِّ على أمواله المنقولة وغير المنقولة؛ استناداً إلى أحكام المادة (182/أ) الأصوليَّة. يُذكَرُ أنَّ الهيئة أعلنت منذ بداية العام الحالي عن صدور أربعة أحكام غيابيَّة بالحبس الشديد على المدان المدَير العامِّ لدائرة صحَّة بابل الأسبق؛ لإهداره المال العام، وارتكابه مُخالفات لواجبات وظيفته.

كما أفادت دائرةٍ الاسترداد في الهيئة بأنَّ السلطات العمانيَّة ألقت القبض على المُدانين الهاربين كلٍّ من المدير العامِّ للتخطيط العمراني في وزارة التخطيط سابقاً والمدير العام لدائرة زراعة الأنبار سابقاً، بناءً على أوامر القبض الدوليَّة وملفَّات الاسترداد التي نظَّمتها الدائرة

بالتعاون مع المحاكم المُختصَّة.

وعلى صعيد متصل تقول دائرة التحقيقات في الهيئة أنَّ محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيَّة، قرَّرت تعديل قرار الحكم الغيابيِّ بحقِّ المدير العام لدائرة عقارات الدولة والحكم عليه حضورياً بالحبس البسيط لمُدَّة سنةٍ واحدة.

وتابعت الدائرة موضحةً أنَّ المحكمة سبق أن حكمت غيابياً على المدان بالحبس الشديد لمُدَّة سنتين وفق أحكام المادة المذكورة، مشيرةً إلى ارتكابه مخالفة لواجباته الوظيفيَّة تمثَّلت بتسهيل منح الإجازة الاستثماريَّة لإحدى الشركات؛ لغرض إنشاء فندق ومدينة ألعاب.

وأوضحت إنَّ المُدان كان قد خالف قرار مجلس الوزراء رقم (50 لسنة 2016) المُتضمِّن إلزام الوزارات والجهات غير المُرتبطة بوزارة كافة بعدم تجريف البساتين القائمة، ومنع تحويلها أو استعمالها لأغراض؛ بهدف منفعة شخص على حساب مصلحة الدولة، مبينةً ان المدان ارتكب مُخالفةً بمنح فرصة استثماريَّةٍ لإنشاء مجمعٍ سكنيٍّ في بغداد.

كما أعلنت هيئة النزاهة عن مجمل أوامر القبض والاستقدام الصادرة عن المحاكم المُختصَّة بالنظر في قضايا النزاهة في شهر شباط 2023، بحقِّ كبار المسؤولين وذوي الدرجات العليا.

واشارت إلى أنَّ الجهات القضائية أصدرت (43) أمر قبضٍ واستقدام في قضايا جرى التحقيق فيها من قبلِ مُديريَّات ومكاتب تحقيق الهيئة في بغداد والمُحافظات وأحالتها إلى القضاء، لافتةً إلى أنَّ الأوامر الصادرة في المُدَّة من (1-28 شباط 2023) شملت (37) من كبار المسؤولين من ذوي الدرجات العليا، مُوضحةً أنَّ الأوامر توزَّعت بين (6) أوامر قبضٍ، و(37) أمر استقدامٍ.



وتابعت الدائرة إنَّ الأوامر شملت (6) أعضاء في مجلس النوَّاب، من بينهم (5) نوَّاب في الدورة الحاليَّة، وعضوٌ واحدٌ سابقٌ، إضافة إلى (5) وزراء سابقين ووكيلي وزير حاليَّين.

وأضافت إنَّ أوامر القبض والاستقدام صدرت بحقِّ مُحافظين اثنين أسبقين، و (7) مديرين عامِّين حاليّين، و(11) من السابقين، ومدير عامٍّ أسبق، فضلاً عن (3) من أعضاء مجالس المُحافظات السابقين.

وفي السياق أيضا أعلنت الهيئة ان دائرة التحقيقات في الهيئة أكَّدت أنَّ محكمة جنايات الكرخ – الهيئة الثالثة، أصدرت حكماً غيابياً بالسجن لمُدَّة سبع سنوات على كلٍّ من رئيس جمعيَّة الهلال الأحمر والأمين العام ومدير الحسابات سابقاً في الجمعيَّة؛ لقيامهم في العام 2017 بشراء عجلات محجوزة من قبل مُديريَّات المرور؛ ممَّا أدَّى إلى إلحاق الضرر بالمال العام؛ هذا فضلاً عن تأييد الحجز على أموال المحكومين المنقولة وغير المنقولة.

كما افادت الهيئة بإصدار محكمة جنايات المثنى المختصة بقضايا النزاهة أمر قبض بحق النائب الأول لمحافظ المثنى، مبينة أن الأمر صدر على خلفيَّة عدم حضور المتهم موعد محاكمة خاصة بالقضيَّة المقامة من قبل المدير المفوض لإحدى الشركات، برغم تبليغه بالحضور.

وفي سياق آخر، أوضحت الدائرة أن محكمة التحقيق المختصة بقضايا النزاهة في بعقوبة قررت استقدام معاون محافظ ديالى سابقًا، عن تهمة المخالفات في تقرير قيمة الإيجار للقطعة العائدة الى بلديَّة بعقوبة خلافاً للقانون.

وفي تعليق على تلك الاحكام والقرارات شدد رئيس هيئة النزاهة الاتحاديَّة على أنَّ إجراءات الهيئة في مُكافحة الفساد وإحالة المُتورِّطين في التجاوز على المال العام إلى القضاء خاضعٌ لمعايير المهنيَّة والموضوعيَّة ومقدار ما يصلها من معلومات وما تتوفَّر عليه من أدلة وإثباتاتٍ، مُشدّداً بالقول «ألا خطوطٌ حمر تحولُ دون إنجاز أعمالنا التحقيقيَّ، وأن التأخير المتعمد وغير المُسوَّغ في إنجاز ملفات الفساد هو جزءٌ مُكمِّلٌ للفساد»، على حد قوله.

وحذَّر، في كلمة له في أثناء لقائه إدارة ومُنتسبي مكتب تحقيق الهيئة في كربلاء، أنَّ الفساد خطرٌ كبيرٌ يُهدِّدُ مُؤسَّسات الدولة وآفة يمكن أن تفتك بالمُؤسَّسات وتعوقها عن إنجاز المهمَّات التي من أجلها وُجِدَت، لا سيما تقديم الخدمات الفضلى للسكان، لافتاً إلى أنَّ هذه الآفة السبب الرئيس في تلكؤ المشاريع وحرمان السكان من التمتُّع بخدماتها، بحسب تعبيره.

وشدد رئيس هيئة النزاهة على ضرورة الإسراع بإنجاز ملفَّات الفساد بالتعاون مع القضاء، وبذل أقصى الجهود في التحرّي والتقصّي وتقديم الأدلة الناهضة للقضاء؛ كي يتمكَّن من إصدار الأحكام المُناسبة، حاثاً على العمل على التقصّي عن أموال المسؤولين ومُتابعة حجم أموالهم وعقاراتهم التي تفضي إلى تقديم البعض منهم إلى القضاء بتهمة تضخُّم الأموال والكسب غير المشروع، لافتاً إلى أنَّ ملفّ التضخُّم ساعد هيئة النزاهة كثيراً بتقديم الفاسدين للعدالة التي لم يمثلوا أمامها؛ بسبب خبرتهم في إخفاء الأدلة على فسادهم وتجاوزهم على المال العام.

وتعليقا على قرارات الهيئة يقول متخصصون ان متابعة شؤون نهب المال العام والفساد يجب الا تقتصر على مسؤولين سابقين، اذ ان المسؤولين الحالين سيصبحون سابقين في المستقبل، وانه يجب إعمال الرقابة على جميع مؤسسات الحكومة الحالية؛ كي يجري لجم الفساد في وقته وعدم الانتظار لحين انتهاء دورتهم الوظيفية.

ملفّ التضخُّم ساعد هيئة النزاهة كثيراً بتقديم الفاسدين للعدالة التي لم يمثلوا أمامها؛ بسبب خبرتهم في إخفاء الأدلة على فسادهم وتجاوزهم على المال العام.

بحث في نمرود عن "الملكة سميراميس"..

وعلماء آثار يصححون الأخطاء

فيـلي

سلط موقع «ذا باست» البريطاني المتخصص بأخبار التاريخ والآثار، الضوء على عمليات التنقيب والاكتشافات التي تظهر في مدينة نمرود الاشورية القديمة بالقرب من الموصل، التي يؤمل أن تكشف المزيد عن الملكة سمورامات، التي صارت تعرف فيما بعد باسم «الملكة سميراميس» .

وذكر الموقع البريطاني المتخصص بأنه خلال أربعينيات القرن ال19، تمكن عالم الآثار البريطاني أوستن هنري لايارد من التنقيب عن قصر الملك الآشوري أداد نيراري الثالث (حكم من العام 810 الى 783 قبل الميلاد) في مدينة نمرود.

وأشار التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»؛ الى أن القصور الاشورية الاخرى كانت بشكل ما موحدة في هندستها وتقسيماتها، الا ان عمليات التنقيب التي قام بها العالم لايارد، لم تكن عادية في مخطوطاتها.

وتابع قائلا انه في ظل تعذر الوصول الى بقايا القصر وهي التي كانت مدفونة تحت مترين من الأنقاض، فإن الأسئلة التي أثيرت حول تخطيط هذا المبنى، ظلت من دون إجابة.

وفي هذا السياق، ذكر التقرير؛ أنه في المرحلة الأخيرة، فإن باحثين من متحف بنسلفانيا تعاونوا مع علماء آثار عراقيين من أجل التنقيب في موقع نمرود، الذي كان البابليون نهبوه خلال القرن السابع قبل الميلاد، ثم استهدفه تنظيم داعش بالتخريب في العام 2016.

ونقل التقرير عن مدير برنامج حماية التراث العراقي في بنسلفانيا مايكل دانتي قوله «إنه من المدهش أن يتاح لك فرصة كشف هذه الالغاز الاثرية، بالتنقيب في مناطق جديدة من نمرود وخنادق علماء التنقيب من العصر الفيكتوري»، مضيفا ان الاخطاء السابقة في عمليات توثيق ونشر المكتشفات المتعلقة بالقصر، تراكمت على مدى الاعوام الـ170 الماضية».

وأوضح دانتي أن تلك الاكتشافات، مثل الملامح التقليدية للقصر الآشوري المتعلقة ببلاطة التطهير المعتقد أنها كانت تستخدم في مراسم الطقوس أو التطهير، تكشف أن العالم البريطاني لايارد، ارتكب أخطاء وان قصر الملك أداد نيراري يشبه قصر اسلافه الملكيين.

كما اوضح التقرير؛ ان المكتشفات الاخرى من القصر تشمل مزهرية حجرية كبيرة، وقاعدة عمود وتاج، بالاضافة الى صندوق حجري يحمل نقوش، وآثار منقوشة من العاج ومن قشر بيض النعام.

ولفت التقرير إلى أن القصر قد يكون أيضا بمثابة مقر اقامة الملكة سمورامات، التي اشتهرت لاحقا باسم سميراميس، وهي كانت والدة الملك أداد نيراري التي قيل أنها كانت ترافق ابنها في حملاته العسكرية.

وتابع التقرير؛ أنه مع استمرار الحفريات الآن، فإن الآمال هي أن تظهر المزيد من الأدلة حول هذه الملكة.

وأشار الى حفريات حالية تقوم بالتعاون بين علماء الآثار من متحف بن وجامعة بيزا باستكشاف موقع لجس في بلاد ما بين النهرين، وذلك في جنوب العراق، وهي كانت مدينة مزدهرة في الالفية الثالثة قبل الميلاد، وان علماء الاثار الذين كانوا يدرسون دور الإنتاج الحرفي في اقتصاد المدينة القديمة منذ العام 2019، توصلوا الى اكتشاف 7 افران فخارية وكميات كبيرة من قطع السيراميك بالاضافة الى طرق وازقة ومنزلين.

وختم التقرير بالإشارة إلى أنه خلال العمل الميداني، اكتشف الفريق وجود مطعم عام كبير يتضمن مطبخا ومنطقة لتناول الطعام في مكان مفتوح. وتابع أن تاريخ النزل يعود إلى العام 2700 قبل الميلاد، وهو كان مجهزا بمقاعد وفرن وثلاجة. كما عثر العلماء على بقايا طعام ما قدم لمحة عن الحياة اليومية لسكان لكش، بما في ذلك العديد من الأشخاص الذين لم يكونوا بالضرورة من طبقة الأثرياء.

عندما صدر الإعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ كان الجانب السياسي قد طغى على غيره من الجوانب، ربما تأثرا بتبعات الحرب العالمية الثانية والحروب التي قبلها، ومنذ ذلك الوقت حدثت تغيرات هائلة في الحياة البشرية جرى فيها منح الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما مع الأزمات التي تعيشها بلدان العالم وارتفاع الأسعار والاوبئة المتكاثرة، والكوارث الطبيعية.

تغير مفاهيم حقوق الانسان وغلبة الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية



وبالتمعن في الصيغة الرئيسة للإعلان كان قد جرى التأكيد في الديباجة على الأسباب التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى ضرورة صياغة الإعلان، فنصت المواد من 1 إلى 2 على المفاهيم الأساسية للكرامة والحرية والمساواة، والمواد من 3 إلى 5 على حقوق فردية أخرى، مثل الحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب، واشتملت المواد من 6 إلى 11 على الشرعية الأساسية لحقوق الإنسان مع توفير سبل انتصاف محددة للدفاع عنها عند انتهاكها.

ونصت المواد من 12 إلى 17 على حقوق الفرد تجاه المجتمع، بما في ذلك حرية التنقل. وأقرت المواد 18-21 ما يسمى «الحريات الدستورية» والحريات الروحية والعامة والسياسية، مثل حرية الفكر والرأي والدين والضمير والكلمة والتجمع السلمي للفرد.

وقد افردت المواد من 22 إلى 27 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد، بما في ذلك الرعاية الصحية. والدعم الواسع لحق الانسان في مستوى معيشي، ويوفر أماكن إضافية في حالة الوهن الجسدي أو الإعاقة، ويذكر بشكل خاص الرعاية المقدمة إلى الأمومة أو الطفولة.

وتقول الامم المتحدة انه منذ إعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان في العام 1993، تجلّت، في العقود الأخيرة، عودة إلى الهيكل الأصلي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكّدت مجددًا عدم قابلية كامل حقوق الإنسان للتجزئة، بحسب بيانات الأمم المتحدة؛ في موازاة ذلك برز اهتمام متجدّد بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومعالجة الأزمات ومنعها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك جائحة كوفيد19-.

وجرى التشديد على الدول بضمان ألا تؤدي سياساتها وتدابيرها إلى تقويض الوصول إلى الرعاية الصحية أو تعويضات الضمان الاجتماعي، كما تضمنت حظر التمييز و يشمل ذلك القوانين والسياسات والممارسات التمييزية السارية بغض النظر عن النية. ويتطلب احترام مبدأ عدم التمييز اتّخاذ تدابير محددة لضمان حماية حقوق السكان المهمشين كأولوية. وحتى عندما تكون الموارد محدودة، يقع على عاتق الدولة واجب اعتماد التدابير المطلوبة لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، وقد تشمل هذه التدابير الضرائب والتحويلات الاجتماعية للتخفيف من التفاوتات التي تنشأ أو تتفاقم في أوقات الأزمات، وفق قرارات الأمم المتحدة، التي ارفدت ذلك بضرورة اتخاذ الخطوات المطلوبة نحو الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، باستعمال الحد الأقصى من الموارد المتاحة. ويقع على الدول واجب استعمال أقصى مواردها المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل تدريجي. حتى إذا كان من الواضح أنّ موارد الدولة موارد غير كافية، فلا يزال يتعين عليها أن تقدّم برامج منخفضة التكلفة وموجّهة لمساعدة مَن هم في أمسّ الحاجة إليها، فيجري استعمال الموارد المحدودة المتوفّرة بكفاءة وفعالية، بحسب تأكيدات مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان.

وحدد المكتب انتهاكات حقوق الانسان بإخلاء الأشخاص قسرًا من منازلهم والإساءة الى مرافق معالجة المياه التي تلوّث مياه الشرب والفشل في ضمان حد أدنى للأجور كاف لعيش حياة كريمة والفشل في منع المجاعة وكذلك الحرمان من الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وفصل الأطفال ذوي الإعاقة عن المدارس الاعتيادية وغيرها من الانتهاكات التي تكاثرت بسبب الفوضى السياسية في كثير من البلدان وكذلك بسبب فشل الحكومات في تنمية مجتمعاتها.

وفي العراق جرى انتهاك اهم حقوق الانسان تلك بالاستيلاء على مئات بل آلاف العقارات التي يمتلكها عراقيون باستعمال القوة او بتزوير وثائق الملكية؛ وعلى سبيل المثال تقول البغدادية بيرونيا إبراهيم أوديشو (67 عاماً) انها قضت مدة طويلة تدور بين المحاكم والدوائر العقارية لاسترجاع منزل العائلة الكائن في بغداد بعدما فوجئت بأنّه تمّ بيعه ثلاث مرات منذ عام 2012 بتزوير توقيعها وتواقيع إخوتها العشرة. هاجرت بيرونيا، وهي عراقية مسيحية في سبعينات القرن الماضي، ثمّ التحق بها أفراد عائلتها في التسعينات، وتركوا مستأجراً في منزلهم الواقع بمنطقة الآثوريين في مدينة الدورة بالعاصمة بغداد.

في العام 2019 عادت بيرونيا لزيارة قبر والديْها، لتكتشف أنّ منزلهم قد جرى بيعه في عام 2012 بتزوير توقيعها وتواقيع إخوتها العشرة، علماً أنّ أحدهم توفي قبل بيع المنزل لكنّها وجدت اسمه ضمن أسماء الموقّعين.

لجأت بيرونيا لتوكيل محام وقامت بمراجعات متكرّرة لدوائر العقارً والمحاكم أملاً في استعادة منزل العائلة الذي يمثل آخر جذورهم المتبقية في العراق، على حد وصفها، في المقابل، وبحسب أرقام غير رسمية يملكها نائب سابق في البرلمان الاتحادي يرتفع العدد إلى أكثر من 60 ألف عقار تعود لأفراد جرى الاستيلاء عليها في جميع المحافظات خارج إقليم كوردستان، كثيرٌ منها في محافظات الوسط والجنوب التي لم يدخلها «داعش»، بحسب تعبيره.

ومن المهم الإشارة هنا الى الإهمال المتعمد بحسب المراقبين لأملاك يمتلكها كورد عراقيون فيليون معظمهم بغداديون، هجروا ظلما في عقود سابقة وسرقت أملاكهم واموالهم ولم يجر حتى الآن حسم ملفات كثير منهم وإرجاعها في انتهاك فاضح لشرعة حقوق الانسان على حد وصفهم.

ويقول اكاديميون انه في ظل الحكومات المتلاحقة على حكم العراق منذ عام 2021، الا في مدد محدودة وقصيرة، انتهكت حقوق الناس في اقسى الصور بحسب تعبيرهم، فارتفع مستوى البؤس الذي يعيشه السكان، وأصبح من المستحيل على الانسان العراقي أن يعيش في بلد لا تتوفر فيه أبسط لخدمات الإنسانية المطلوبة لأي إنسان في العالم، أصبح توفر التيار الكهربائي أمنية للإنسان العراقي، وكذا الحال في خدمات الشوارع النظيفة اذ تخلوا أحياء كاملة في بغداد من الشوارع المعبدة، ويتساءلون فما بالك بشوارع الأحياء في بقية المحافظات؟ ويزيدون القول انه لا زال في العراق تجري طريقة الصرف الصحي من خلال الحفر الموجودة في مقدمة البيوت التي تُفرغ محتوياتها بعربات نقل المياه الثقيلة، ونحن نعيش في الالفية الثالثة، ومازال العراق يحلم بمدارس محترمة لأبنائه، لا مدارس من الصفيح أو الطين المنتشرة بقرى وأقضية العراق، والخالية من ابسط الوسائل التعليمية، بحسب قولهم، مشيرين الى ان رغبة السكان أصبحت تتركز في التغلب على برد الشتاء، وحر الصيف التي هي من الامنيات الصعبة، لا يستطيع تحقيقها إلا من اوتي حظ كبير أو لديه ثروة كبيرة، بحسب تعبيرهم، مضيفين الى ذلك معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، ما يعني انتهاك حقوق الانسان في العمل والعيش الكريم؛ مشددين على ضرورة معالجة انتهاكات الحقوق تلك لبناء مجتمع سليم.

ما مصير سد الموصل ؟..

الزلزال المدمر يثير مخاوف العراق على خزينه المائي

فـــيلي

أثار الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا وسوريا، المخاوف من احتمالية تأثر السدود العراقية بالانعكاسات الارتدادية وخاصة سد الموصل، الذي يعالج يومياً بمادة الأسمنت لكونه أُنشئ على أرض كلسية فيها نسبة ذوبان عالية.



لكـن مختصـين أكـدوا عـدم تعـرض السـدود العراقيـة لأي مشـكلة في الأُسـس جـراء الانعكاسـات الارتداديـة للزلـزال، وفي الوقـت نفسـه بإمـكان تلـك السـدود اسـتيعاب أي موجـة فيضانيـة كبـيرة، سـواء كانـت متعلقـة بأمطـار وسـيول، أو بإنهيـار جـزئي أو كلي مـن السـدود التركيـة أو السـورية، أو مرتبطـة بسياسـة إفـراغ جـزئي أو كلي لأحـد السـدود بفعـل إجـراءات مرتبطـة بسـلامة أو تنميـة السـدود.

سلامة السدود

في هـذا الصـدد، أكـد المتحـدث باسـم وزارة المـوارد المائيـة، الدكتـور خالـد شـمال، لمجلـة «فيـلي»، أن «الجانـب الفنـي في الـوزارة تواصـل مـع الجانبـين الـتركي والسـوري، بشـأن سـلامة السـدود الموجـودة في المنطقـة القريبـة مـن الزلـزال، وأن تطمينـات وردت مـن الجانبـين بعـدم تـضرر المنشـآت الهيدروليكيـة أو جـسر السـدود».

وقـال شـمال، إن «السـدود العراقيـة آمنـة أيضـاً، وليـس فيهـا أي مشـكلة فنيـة أو في الأُسـس جـرّاء الانعكاسـات الارتداديـة للزلـزال التـي حصلـت»، مشـيرا إلى أن «السـدود العراقيـة وخصوصـا سـد الموصـل وأيضـاً الموجـودة في إقليـم كوردسـتان، تخضـع لبرنامـج تفتيـش سـلامة السـدود، وتُنفـذ لهـا أعـمال صيانـة دوريـة وممنهجـة، للحفـاظ عليهـا، وإبقائهـا تعمـل وفـق الغـرض الـذي صُممـت مـن أجلـه».

وأضـاف أن «هنـاك زيـادة طفيفـة بالإطلاقـات المائيـة نتيجـة الثلـوج والأمطـار، ولم تـرد إلى الـوزارة أي معلومـة تتعلـق بقيـام تركيـا أو سـوريا بتفريـغ جـزء مـن الخزيـن الاسـتراتيجي للسـدود»، مشـيراً إلى أن «عمليـة إفـراغ السـدود تحتـاج إلى



تقييم شامل لوضع السد، والمؤشرات الأولية أعلمت الوزارة بعدم وجود مشكلات في السدود التركية».

علاقة سببية

من جهته، رأى الخبير الزراعي، الدكتور خطاب الضامن، أن «الموجة الزلزالية العنيفة التي ضربت جنوب تركيا وأجزاء من سوريا ، أثبتت حقيقة المخاطر التي ترتبت على بناء تركيا لسدود كبيرة على مصادر مياه دجلة والفرات داخل الأراضي التركية».

وأوضح الضامن، خلال حديثه للوكالة، أن «وقوع هذه السدود العملاقة ضمن منطقة نشاط زلزالي يضاعف من احتمالية وقوع الزلازل وإنهيارها، بسبب طاقتها الخزنية الهائلة وما تشكله من ضغط على سطح الأرض، الأمر الذي يزيد من احتمالية وقوع الزلازل ضمن علاقة سببية متبادلة، وفقاً للدراسات الجيوفيزيائية في هذا المجال».

سد الموصل

بدوره، نوه الخبير في مجال المياه، تحسين الموسوي، إلى وجود مشكلة بـ«عملية إنشاء سد الموصل»، لكونه أُنشئ على أرض كلسية فيها نسبة ذوبان عالية، مردفاً بالقول: «لذلك تقوم شركة ايطالية بحقنه بمادة الأسمنت يومياً».

وأضاف الموسوي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «سد الموصل، لا يوجد فيه الخزين المائي الكافي في الوقت الحالي، إذ تبلغ سعة خزنه 11 مليار متر مكعب، لكن الخزن المائي الموجود فيه حاليا لا يتعدى 3 مليارات متر مكعب».

وبين أن «الضجة الحالية عن احتمالية تأثر السدود مبالغ فيها، إذا أن بناء السدود والترسانات والخزانات والبوابات عملية ضخمة جدا، وفيها ملايين الأطنان من الأسمنت والتسليح وبنسبة عالية من الرصانة، لذلك من الصعب أن تتأثر بمسائل التخريب أو التفجير أو حتى بالهزّات الأرضية».

وتابع الموسوي: «دائما ما يلاحظ عدم تأثر السدود في دول العالم عند حدوث الكوارث الطبيعية، فلم ينهار أي سد فيها، وإنما يكون الإنهيار عندما يتهالك السد نفسه، أو يخرج عن الخدمة، أو تكون الأرض التي أُنشئ عليها كما في سد الموصل كلسية فيها نسبة ذوبان عالية».

وبناء على ذلك، جدد الخبير المائي تأكيده «عدم وجود أي خطورة على السدود، وحتى مشروع GAP الكبير الذي أنشاته تركيا والمشاريع التي انشأتها إيران وسد الطبقة في سوريا»، مردفاً بالقول: «رغم الكوارث التي حلّت بالجارتين تركيا وسوريا، لكن من المستبعد جدا أن يكون هناك تأثير على السدود».

وزاد الموسوي، بالقول إن «العراق يمتلك سعة خزنية تتجاوز 160 مليار متر مكعب، وتكاد تكون خزانات العراق خالية خاصة بعد سنوات الجفاف الثلاث، وبناء الترسانات من قبل تركيا وإيران، والسيطرة على حصص العراق المائية».

واختتم الخبر المائي، حديثه بالإشارة إلى استعداد العراق الآن لاستقبال أي كمية من المياه، ولفت إلى أن «المنخفضات والبحيرات الطبيعية والمنفذ عن طريق شط العرب، والأهوار - التي تعرضت للجفاف - تسع لأكثر من 20 مليار متر مكعب، ومنخفض الثرثار يسع لـ80 مليار متر مكعب، فضلا عن باقي الخزانات والسدود والبحيرات الطبيعية والمسطحات المائية».



عبّر عدد من الناشطين والقانونيين والمراقبين للشأن العراقي، عن مخاوفهم من استخدام لائحة تنظيم المحتوى الرقمي التي تنوي هيئة الاعلام والاتصالات إقرارها، «لتجفيف اقلام» المدونين على مواقع التواصل الاجتماعي و«لكبح الحريات وتكميم الأفواه»، فيما يتعلق بالتعاطي مع «الفشل الحكومي» والفساد المستشري في البلاد.

عودة للدكتاتورية..

فـــيلي

لائحة تنظيم المحتوى الرقمي تثير مخاوف العراقيين

بنود «ملغومة»

بدوره يؤكد مؤسس منظمة «تشرين» لحقوق الإنسان، علي الدهامات، ان «بنود لائحة المحتوى الرقمي تحمل فقرات كثيرة ملغومة بشكل تقيد الحريات، وخصوصا حرية التعبير».

ويوضح خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «أهم هذه الفقرات هي نقد الدولة والسلطات والشخصيات، حيث سميت استهدافا، وكل كلمة استهداف فيها لغم خطير على حرية التعبير».

ويؤكد المتحدثون لمجلة «فيلي»، أن هذه اللائحة تحمل في طياتها سلاحا ذو حدين، وفي فقراتها بنودا كثيرة «ملغومة» بشكل يقيد الحريات وخصوصا حرية التعبير، مشيرين إلى أن هذه القوانين والسياسات ظاهرها إيجابي لكن باطنها سلبي غايته إعادة البلاد إلى «الدكتاتورية»، مشددين على ضرورة اعادة النظر بهذه اللائحة من جديد.

سلاح ذو حدين

يرى الخبير القانوني، محمد العبيدي، ان «لائحة هيئة الاعلام والاتصالات في ظاهرها جيدة، لكونها تضبط ايقاع المجتمع من حيث النشر والعادات والتقاليد والالتزام بالذوق العام، لكن ما نخشاه هو استخدامها في تكميم الافواه فيما يتعلق بالحكومات والسلطات القضائية، وهذه اشكالية كبيرة».

ويضيف العبيدي لمجلة «فيلي»، أن «بعض الانظمة السياسية ربما ترغب من خلال هذه اللائحة تحصين نفسها من الافواه التي تنتقدها، لذلك تأتي هذه اللائحة في غير توقيتها، بسبب غياب المعيار الذي ستبنى عليه هذه الخروقات، في وقت كان ينبغي على الجهات القضائية التعاطي مع فساد بعض الاحزاب والشخصيات لتزرع الثقة بين ابناء المجتمع».

عودة للدكتاتورية

من جهته يقول الناشط المدني، عمر الطائي، ان «البلاد على شفا حفرة من الهاوية والانهيار، والقوى السياسية الحاكمة لا قدرة لها على معالجة الفشل، لذلك تلجأ إلى تكميم الافواه خصوصاً بعد الوعي السياسي للشباب بعد تظاهرات تشرين التي كادت ان تطيح بهم، لذلك يخشون من الشباب القادم الذي لا يملك الا رأيه الحر وادوات الديمقراطية لمعارضتهم».

واعلن الطائي في حديث لمجلة «فيلي»، رفضه لـ«هذه السياسات والقوانين التي ظاهرها ايجابي وباطنها سلبي غايته اعادة البلاد للدكتاتورية، والتي تكون قابلة للتأويل حسب مزاج السلطة دون ضوابط، والتي هي في الاساس مخالفة للدستور العراقي».

ويتابع «طالبنا اكثر من مرة بتشريع قوانين تنظم ضوابط الرأي العام وغير ذلك، لكن بصياغة تخدم المجتمع دون

جنبة سياسية، لكن للاسف يتم اهمال ذلك، وتجرى محاولات لتشريع هذه القوانين بطريقة تكمم الافواه وتقدس السلطة وتهمل المجتمع الذي يعاني من الفضاء الالكتروني السائب دون قوانين».

خطوة إيجابية

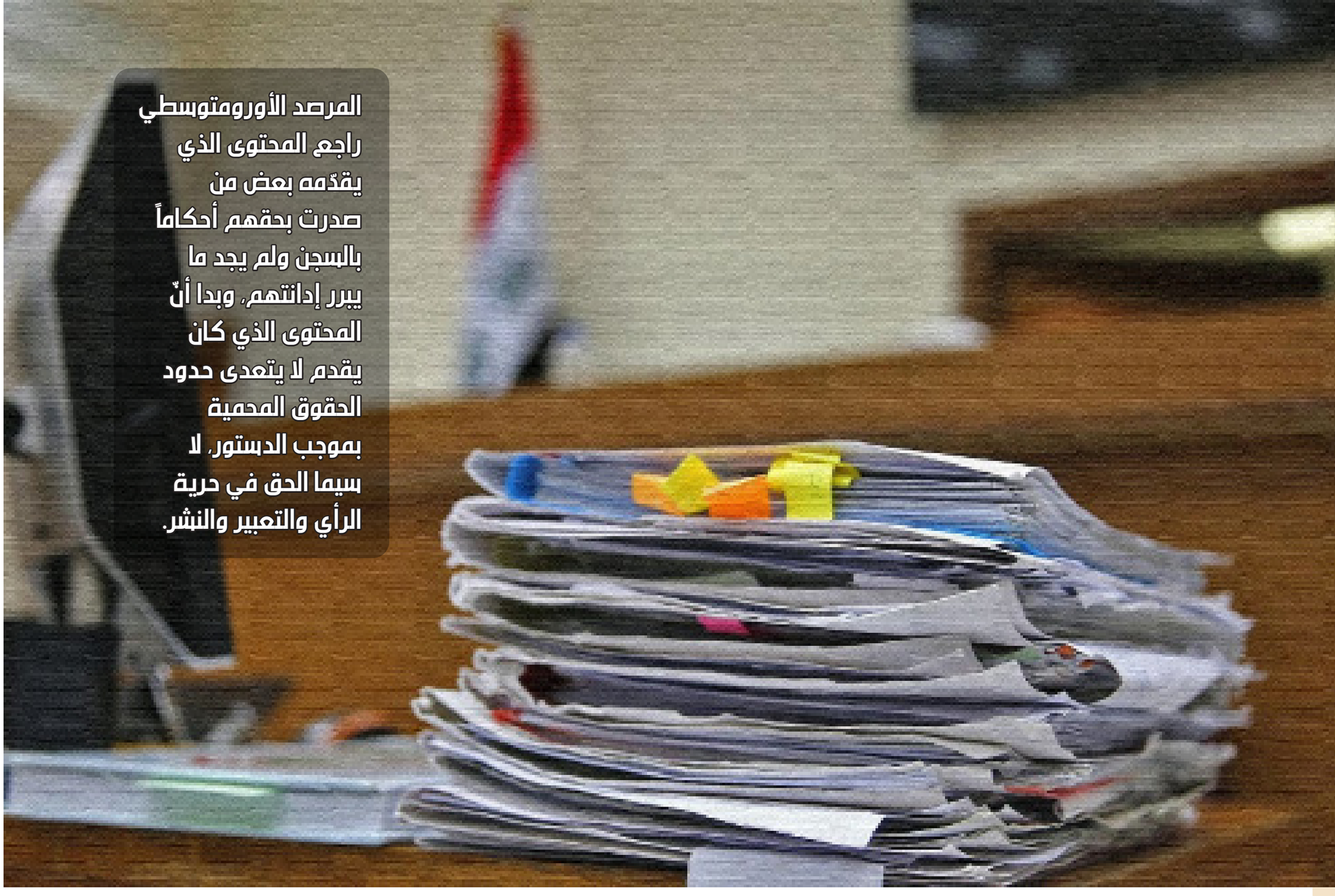
في المقابل يرى الخبير القانوني، علي التميمي، ان «لائحة تنظيم المحتوى الرقمي مستمدة من مواد في الدستور العراقي والاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق العهد الدولي، وتتكون من 35 مادة، واستندت اللائحة الى قانون هيئة الاعلام والاتصالات 65 لسنة 2004 القسم الأول والخامس».

ويضيف التميمي لمجلة «فيلي»، أن «اللائحة عملت على جمع مواد مبعثرة في قانون العقوبات وقوانين أخرى، وهي جيدة كبديل مؤقت عن قانون الجرائم الإلكترونية ومن هذه الجرائم (الابتزاز الالكتروني، والسب والقذف، وازدراء الاديان، والجرائم الأمنية، وغيرها)».

وتساعد هذه اللائحة، بحسب التميمي «في تشذيب وتهذيب ما ينشر فلا شيء سائب أو دون نظام وقواعد مع وجود الإنذارات والتنبيه الذي نصت عليه اللائحة في حالة المخالفة وضرورة إزالتها، لذا فهي خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح للسيطرة على الفوضى التي تعم وسائل التواصل الاجتماعي».

وأصدرت هيئة الإعلام والاتصالات، لائحة تنظيم المحتوى الرقمي في العراق رقم 1 لسنة 2023.

وأثارت هذه اللائحة امتعاض العديد من المدونين والكتاب وصناع المحتوى والمختصين لكونه «يقيد من الحريات»



المرصد الأورومتوسطي راجع المحتوى الذي يقدّمه بعض من صدرت بحقهم أحكاماً بالسجن ولم يجد ما يبرر إدانتهم، وبدا أنّ المحتوى الذي كان يقدم لا يتعدى حدود الحقوق المحمية بموجب الدستور، لا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير والنشر.

فضلاً عن «اعتماد أسس غير علمية ومهنية في كتابتها» وفقاً لهم.

يذكر أن القضاء العراقي أصدر احكاماً بالحبس بحق عدد من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، بتهم «المحتوى الهابط».

وفي وقت سابق اليوم، أعرب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، عن قلقه إزاء الاعتقالات والأحكام بالسجن التي صدرت بحق عدد من صنّاع المحتوى العراقيين على مواقع التواصل الاجتماعي ضمن حملة مكافحة «المحتوى الهابط».

وقال المرصد الأورومتوسطي في بيان اطلعت عليه مجلة «فيلي»، إنه راجع المحتوى الذي يقدّمه بعض من صدرت بحقهم أحكاماً بالسجن ولم يجد ما يبرر إدانتهم في التهمة المنسوبة إليهم، وبدا أنّ المحتوى الذي كانا يقدمانه -على نحو منفصل- لا يتعدى حدود حقوقهما المحمية بموجب الدستور، لا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير والنشر.

ويرى المرصد أن «تجريم هذه السلوكيات يستند إلى ألفاظ فضفاضة مثل الإخلال بالحياء والآداب العامة وإفساد الأخلاق، وهي مصطلحات عامة وقد يختلف تقديرها وتفسيرها على نحو كبير وفق اختلاف العوامل والظروف».

وعبّر المرصد الأورومتوسطي عن خشيته من أن تمتد هذه الحملة إلى تقييد الحريات العامة في البلاد، وتجريم انتقاد الأفراد للمسؤولين أو مؤسسات الدولة، وشرعنة محاكمة النشطاء السياسيين.



مخاطر محتملة ومردود اقتصادي..

واسط تجذب السياح من داخل وخارج العراق

تعد محافظة واسط محط جذب أنظار السياح، لما لها من مناطق سياحية جميلة، ومواقع أثرية وطبيعية متنوعة من جبال وأهوار ومسطحات مائية وغابات غلابة، ويؤكد مختصون أن العراق بجميع محافظاته كنز للآثار وللأماكن السياحية، ما يتطلب استغلال هذا الجانب لتنشيط القطاع الاقتصادي من خلال خطة عشرية لتنميته وتطويره.

فيلي

ويحتوي العراق على الكثير من المعالم السياحية والأثرية والدينية من الشمال إلى الجنوب، وتنال تلك الأماكن اهتمام السياح داخلياً وخارجياً، كلٌ حسب رغبته والوجهة التي يفضلها، فيما تمتاز محافظة واسط بتاريخها القديم وبأماكن الاصطياف والصيد وغيرها.

يوجز مسؤول رابطة سفاري واسط، مرتضى سبتي، المناطق السياحية في المحافظة بخمس وجهات، أولها ناحية زرباطية، مبيناً أنها «من المواقع الجبلية التي يمرّ فيها سلسلة جبال زاكروس، وتحتوي على العيون ومجرى ماء الجبل، ويقصدها الكثير من السياح خاصة في فصل الربيع».

ويضيف سبتي لمجلة «فيلي»، «كما هناك هور الشويجة المكتشف مؤخراً ضمن مجموعة أماكن سياحية، ويتكوّن هذا الهور نتيجة الأمطار والفيضانات، بالإضافة إلى هور الدلمج الذي يعدّ من المسطحات المائية الكبيرة، ويقع بين محافظتي واسط والديوانية، ويتميز بوجود أعداد كبيرة من الطيور المهاجرة والأسماك، وتتجاوز مساحته 120 ألف دونم».

ويتابع، «كذلك هناك مدينة واسط القديمة، وتسمى بوابة واسط الأثرية، وهذه تحتوي على الكثير من الآثار، فضلاً عن وجود غابات الكارضية التي يقصدها العشرات من العوائل الواسطية لانبساط أرضها وقربها من مركز مدينة الكوت».

معوّقات وصعوبات

يشير مدير سياحة واسط، محمد حسين، إلى وجود معوّقات وصعوبات تواجه القطاع السياحي في المحافظة، أبرزها «الألغام في منطقة زرباطية الحدودية مع إيران، حيث تشكّل خطورة على حياة السياح وسط غياب لوسائل الوقاية، لذلك بدأوا باللجوء إلى مناطق سياحية بديلة، منها منطقة الدلمج السياحية الجميلة خصوصاً في الأجواء الباردة».

وعن أسباب توقف العمل بإنشاء المدن السياحية في هور الدملج، يوضح حسين لمجلة «فيلي»، أن «البرنامج الحكومي الذي أقره مجلس الوزراء عام 2019، كان يتضمن بناء مدن سياحية في مناطق الأهوار ومن بينها هور الدلمج، إلا أن اضطراب الوضع الأمني في وقتها حال دون اكتمال التعاون مع الشركة المصرية لإنشاء المدن على غرار شرم الشيخ».

إنعاش للاقتصاد

تؤكد عضو اللجنة الاقتصادية النيابية السابقة، ندى شاكر من محافظة واسط، أن «القطاع السياحي ينعش نظيره الاقتصادي، عبر تشغيل الأيدي العاملة وتحريك السوق بالتبضع والإقامة في الفنادق وغيرها»، مشددة خلال حديثها لمجلة «فيلي» على أهمية «وضع رؤية استراتيجية وتوفير ما يحتاجه هذا القطاع من مقومات للنهوض به».

ويتوافق مع هذا التوجه الخبير السياحي، عبدالحسين المالكي، ويضيف أن «مرآة كل بلد هي السياحة حيث أنها تعزز الاقتصاد والثقافة والعملة الصعبة، وتسهم كذلك في تطور البلد نفسه، وهذا ما ظهر جلياً في خليجي 25 بالبصرة»، داعياً خلال حديثه لمجلة «فيلي» «الدولة إلى الاهتمام بالكوادر السياحية وفتح باب السياحة ليرى العالم تاريخ وجمال بلادنا».

بدوره يرى الخبير الاقتصادي، أحمد عبدربه، أن «السياحة في العراق تحتاج إلى خطة عشرية تلزم كل الحكومات بتنفيذها لتنمية وتطوير هذا القطاع، ومن الممكن إقامة مشاريع سياحية متنوعة عبر شركات ومختصين دون تكليف الحكومة أي أموال»، مؤكداً لمجلة «فيلي» أن «إنعاش القطاع السياحي يحتاج إلى ترتيب وقوانين فقط».



أثار قرار حظر استيراد المشروبات الكحولية امتعاض في الشارع العراقي، وبينما يشير مراقبون إلى أنه «ليس من واجب الحكومة إدخال المواطن إلى الجنة»، اعتبروا القرار «أحمقاً وغير مبرر»، وله آثار اجتماعية سلبية عديدة، تنتهي بـ«تحول العراق إلى أفغانستان لكن بغطاء شيعي وليس سني».

فـــيلي

العراق يتحول إلى أفغانستان بغطاء شيعي..

ووجهت الهيئة العامة للجمارك العراقية، المناطق والمراكز الجمركية بمنع دخول المشروبات الكحولية بأنواعها كافة.

وكانت الوقائع العراقية، (الجريدة الرسمية التي تتضمن القوانين والقرارات المصادقة عليها من قبل رئاسة الجمهورية)، نشرت في 22 شباط المنصرم، قانون واردات البلديات في المادة 14/ أولاً والذي ينص «يُحظر استيراد وتصنيع وبيع المشروبات الكحولية بأنواعها كافة، ويعاقب كل من خالف ذلك بغرامة لا تقل عن 10 ملايين دينار، ولا تزيد على 25 مليون دينار عراقي».

فقرة «مشبوهة» وراءها مجاميع متشددة

يقول عضو مجلس النواب العراقي بدورته الثالثة، ونائب رئيس حزب اتحاد بيث نهرين الوطني، جوزيف صليوا، إن «هذه المادة حُشرت في قانون واردات البلديات في 2016، وتم الاعتراض عليها - في وقتها - لكونها مخالفة لمواد دستورية كثيرة، ورُفعت من القانون ونُشر دون هذه الفقرة».

ويضيف صليوا، لمجلة «فيلي»، «مؤخراً تفاجأنا بإعادة نشر قانون واردات البلديات بهذه الفقرة المشبوهة، وبعد التحري تبين أن هناك مجاميع متشددة تنشط في منطقة الكرخ، ومن خلال بعض المستشارين في رئاسة الجمهورية، تم إعادة هذه الفقرة إلى القانون».

ويشير إلى أن «هناك امتعاضاً في الشارع أغلبه من المسلمين الذين يؤمنون بالحرية الشخصية وترك باقي الأمور بين الإنسان وربه، كما ليس من واجب الحكومة إدخال المواطن إلى الجنة، فضلاً عن مخالفته لنصوص دستورية، وخرقه للحريات».

ويتابع صليوا، «كذلك للقانون تداعيات اقتصادية سلبية، منها خوف المستثمر الأجنبي عندما يرى التشدد الديني وتحول العراق رويداً رويداً إلى أفغانستان لكن بغطاء شيعي وليس سني، بالإضافة إلى بطالة من يعمل بهذه المهنة، من المكونات المختلفة ومنهم المسلمين، الذين لجأوا لهذه المهنة لكسب لقمة العيش بعدما عجزت الحكومة أن توفر لهم فرص العمل».

ويوضح، أن «بعض الإسلاميين يتعكزون على فقرة في الدستور تنص على أنه لا يجوز سن قوانين تتعارض مع مبادئ الإسلام، ولكن في باب الحريات نفسه بالدستور، يذكر بأنه لا يجوز سن قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية، وأيضا يؤكد على أن العراق دولة تعددية، ويؤكد كذلك على حماية الحريات، فهذه جميعها يتركونها ويذهبون باتجاه تلك الفقرة المشبوهة».

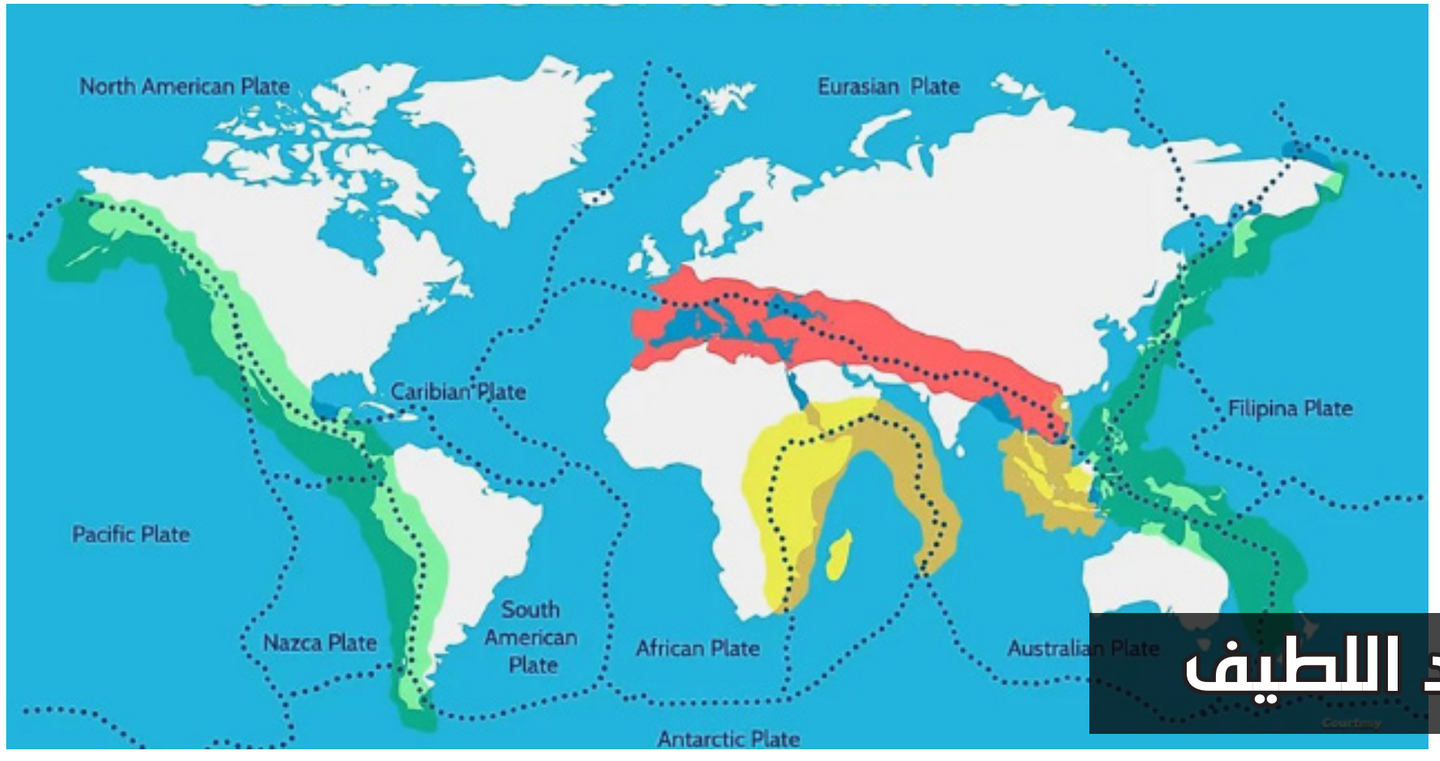
وكان مجلس الوزراء العراقي قرر في جلسته الاعتيادية السابعة التي عقدها في 14 شباط 2023 «فرض رسم جمركي إضافي بنسبة 200% من وحدة قياس منتج المشروبات الكحولية المستورد إلى العراق من الدول والمنشأ كافة، لمدة أربع سنوات بدون تخفيض، ومراقبة السوق المحلية خلال مدة تطبيق الرسوم الجمركية الإضافية».

«قرار أحمق»

من جهته يشير الخبير الاقتصادي، همام الشماع، إلى أن «حظر الاستيراد قرار أحمق وغير مدروس أو مبرر إطلاقاً، حيث أن المشروبات الكحولية سوف تأتي إلى محافظات الوسط والجنوب من إقليم كوردستان غير المشمول بالقرار، فضلاً عن الآثار الاجتماعية بتعويض المشروب بالمخدرات»

ويوضح الشماع لمجلة «فيلي»، أن «تعويض حظر استيراد الخمور سوف يكون من خلال عمليات تهريبها، واستخدام المنافذ غير الرسمية لإدخالها، وكذلك تعويضها بالإنتاج المحلي، حيث هناك معامل لإنتاج الخمور متوقفة بسبب الاستيراد، لكن من المتوقع أن تعاود الإنتاج بعد هذا القرار».





يحذر خبراء وما يسمى بـ «العرافين» الناس من سنة او سنين مهلكة ستحيق بهم في المدة المقبلة، متطرقين الى كوارث وامراض وحشرات، وكأن الزمن توقف ولم يتبقى غير المعاناة الخالصة والهلاك الذي ينتظرهم.. فهل ثمة مصداقية في ذلك وما هي نسبة الحقيقة في دعاواهم وتوقعاتهم.

من غيتس الى عبد اللطيف

تشاؤم مفرط فهل من تفاؤل؟

فيلي

يظهر ان كارثة الزلزال المدمر في كل من تركيا وسوريا وعدد الضحايا الهائل التي خلفها والهزات الارتدادية التي اعقبته كانت فاتحة لسيل التوقعات «المشؤومة» التي بات البعض يحلو لهم ان ينشروها، التي تبث القلق في قلوب الناس، كما يجري احياء توقعات سابقة بإبراز مضامينها على انها حقيقية، على وفق المراقبين.

فهذا باحث هولندي اسمه فرانك هوجربتس، يتحدث عن توقعات جديدة لزلزال مدمر سوف يقع في دول أخرى جديدة، بحسب قوله، لكن هذه المرة في الهند وباكستان وأفغانستان، ويذهب الى ابعد بالقول ان زلزالا كبيرا مصدره أفغانستان، وأنه سيمر عبر الهند وباكستان وينتهي إلى المحيط الهندي.

وبحسب قول المراقبين فانه ما كادَ العالم يلتقط أنفاسه، بعد انحسار خطر وباء كورونا ولو مُؤقّتًا، وعَدم ظُهور نُسَخ جديدة منه، فوجأ العالم بتصريحاتٍ المِلياردير الأمريكي بيل غيتس الذي خرج بتحذير من وباء جديد سيكون أشدّ فتْكًا وخُطورةً منْ فيروس "كوفيد 19"، قال إنّه سيضرب أستراليا وسبع دول أُخرى قريبًا، والأهم من ذلك أنّه قد يكونُ من صُنعِ البشر، على حد وصفه.

ولم ينس البعض ان يربط الامر بمؤامرة فيقولون ان المذكور تدور حوله الشّبهات أيضًا بأنّه أحد أعضاء "حُكومة سريّة" تتحكّم حاليًّا في العالم، وتُريد تخفيض

عدد سُكّانه بنحو مليار إنسان، بحسب زعمهم، ناقلين عنه قوله ان الوباء قد يكون من صناعة بشريّة، ومدعين بانه اقرار مُبطّن بأنّ هُناك دُوَلًا عُظمى تملك مُختبرات بيولوجيّة خاصّة تقوم بتصنيع هذه الفيروسات، وتستخدمها في أماكن مُستَهدفة من العالم، فيما يقول آخرون ان اقوالً غيتس حرفت لتلائم وجهة مثيريها.

وسبق ان اثير الموضوع من قبل البعض ابان جائحة كورونا بالادعاء ان الفيروس انتج في المختبرات العسكرية، لافتين الى قلة اصابة الاطفال والنساء بالفيروس مقارنة بالرجال؛ اذ يقولون انه يستهدفهم كأهداف عسكرية محتملة على حد زعمهم.

كما ان منظمة الصحة العالمية، عقدت في منتصف شهر شباط 2023، اجتماعا عاجلا بشأن فيروس «ماربورغ»، المعروف بـ«المرض الفتاك»، الذي يقتل نحو 90 في المئة من المصابين به، بحسب قولها.

وامتدادا للتوقعات المتشائمة ينقل بعض المراقبين توقعات «للعرافة» البلغارية بابا فانجا، التي قالوا انها تنبأت أن تستعمل دولة كبرى أسلحة بيولوجية في عام 2023 بما ينبئ بحرب عالمية ثالثة، وذلك يتزامن طبعا مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، التي حذر فيها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالفعل من استعمال الأسلحة النووية عدة مرات، وينوهون الى ان هناك تخوفات كبير من تحقق هذه النبوءة في ظل توتر الأوضاع من دون التوصل إلى اتفاق للسلام حتى الآن، وذلك وفقًا لما نشره موقع «Indiatimes».

وينقلون عن البلغارية توقعها بقتل الوف الأشخاص بسبب إجراء دولة كبيرة لأبحاث حول الأسلحة البيولوجية على البشر؛ يثار ذلك برغم ان العرافة البلغارية الكفيفة توفيت منذ ما يزيد على ربع قرن، وذكرت في توقع آخر انفجارا نوويا في آسيا من شأنه أن يطلق غيومًا سامة تغطي قارة آسيا، مما يؤدي إلى إصابة عدد من البلدان بأمراض خطيرة، ويقال إن بابا فانجا توقعت انفجارًا محتملاً لمحطة طاقة نووية من بين عديد نبوءاتها لعام 2023.

فيما تنصح العرافة اللبنانية ليلى عبد اللطيف الجميع بأخذ الحيطة والحذر، موضحة ما سيحدث في عام 2023، على حد قولها، مشيرة الى حدوث زلزال «مرعب» في الولايات المتحدة الأمريكية وسيكون أكبر كارثة تضربها، وسيسبب كثيرا من الضحايا والدمار وستكون الانظار متجه نحو البحر، في تلميح إلى امكانية حدوث تسونامي، وستكون المشاهد المرعبة من أفلام الكوارث الطبيعية التي شاهدها الناس واقعاً في أمريكا، على حد وصفها، كما توقعت أن يضرب نيزك او مذنب منطقة تقع بين أمريكا ودول مجاورة كما تنبأت بظهور وباء خطير في دولة وسيجري عزل هذه الدولة وستكون شبيهة بمدن الأشباح، بحسب تعبيرها، كما توقعت ظهور سلاح جرثومي خطير «للغاية» وينتقل بسرعة عبر الهواء وتفشي وباء خطير في المانيا، على حد قولها، كما حذرت من انتشار انواع غريبة من الحشرات وظهور حشرة تشبه النحلة الى حد كبير وسوف تغزو هذه الحشرات عدة دول عربية واجنبية منها الهند وباكستان وافغانستان والصين وفي افريقيا ودولا اخرى بحسب قولها، واختتمت توقعاتها بالقول، أن العالم سيواجه أخطر مرحلة في تاريخ البشرية في السنوات المقبلة بخاصة في الدول العربية.

البلغارية بابا فانجا، تنبأت أن تستعمل دولة كبرى أسلحة بيولوجية في عام ٢٠٢٣ بما ينبئ بحرب عالمية ثالثة، وذلك يتزامن طبعا مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية ...



ويلفت المراقبون الى انه مقابل ذلك وبرغم استمرار الاحداث المأساوية في كثير من جهات العالم، فان الاخبار الايجابية ما برحت تظهر والناس بدأوا يعودون الى امورهم الاعتيادية؛ فقد نشرت منظمة السياحة العالمية، توقعات متفائلة بشأن السياحة على مستوى العالم بعد التأثر الشديد بسبب جائحة «كورونا» على مدى السنوات الماضية، مشيرين الى ان نشاط السياحة مثال على سيادة الروح الايجابية لدى الناس وسعيا للتمتع بحياتهم.

وتقول المنظمة، في تقريرها، إن عدد السياح الأجانب في العالم طيلة عام 2022 تضاعف مقارنة بالعام الذي سبقه، وتوقعت أن يعود العدد إلى مستويات ما قبل جائحة «كوفيد19-» في 2023 بفضل رفع القيود عن السفر، لافتة الى ان عدد السياح في العالم 917 مليوناً في 2022 مقابل 455 مليوناً في السنة السابقة على ما أوضحت المنظمة التابعة للأمم المتحدة. ورأت المنظمة أن النتائج «أقوى مما كان متوقعا».

وجاء في تقرير المنظمة أنه «بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تعزز السياحة العالمية تعافيها في 2023 مدعومة بالطلب، لا سيما من آسيا والمحيط الهادئ مع انفتاح الأسواق والوجهات السياحية؛ وسجلت أوروبا، وهي الوجهة السياحية الأكبر في العالم، وصول 585 مليون سائح حتى عام 2023 ما يشكل 80 % تقريباً من مستويات ما قبل «الجائحة»، بحسب المنظمة.

كما جرت اكتشافات طبية كبيرة لأمراض كانت تعد مستعصية، اذ قالت دورية "نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسن" العلمية إن دواء (تالكيتاماب) الجديد لعلاج الخلايا السرطانية في نخاع العظام حقق نجاحا لدى 73% من مرضى سرطان الدم الذين تطوعوا للمشاركة في التجارب السريرية الخاصة بالدواء، كما جرت الموافقة على عقار جديد لعلاج سرطان الثدي.

كما استمر الذكاء الاصطناعي في التطور في المدة الماضية، اذ أصدرت شركة IBM، ما سمي بـ«مشروع المجادل»، وهو حاسوب لديه القدرة على الجدال مع البشر في القضايا المنطقية، وبدأت أعمال فنية ومقالات من صنع الذكاء الاصطناعي في الظهور، ويجري استعمال الذكاء الاصطناعي بالعمل بالمحاماة وفي المطاعم والاعلام، وغير ذلك من المكتشفات..

من المشقة إلى الأمـــل..

فنانة عراقية تعيد اكتشاف نفسها في كليفلاند

فيـــلي

وجـدت العراقيـة كـبرى الهـلالي، نفسـها وفنهـا، في مدينـة كليفلانـد في ولايـة اوهايـو الامريكيـة منـذ أن أجبرتهـا وعائلتهـا اهـوال الحـرب في موطنها العـراق، عـلى الهـروب مـن المـوت.

وذكـر موقـع «آيديـا سـتريم» الأمريـكي في تقريـر ترجمتـه مجلـة «فيـلي»، ان الهـلالي المولـودة في بغـداد، تنحـدر مـن عائلـة فنانيـن، ونقـل عنها قولها انها «بـدأت الرسـم عندما كنـت في السادسـة مـن العمـر ولم أتوقـف أبـداً عـن الرسـم».

واوضـح التقريـر ان الهـلالي برهنـت عـلى قدرتهـا لتكـون فنانـة متفرغـة في كليفلانـد منـذ أن هاجـرت إلى شـمال شرق أوهايـو في العـام 2012 كلاجئـة مـن العـراق وامامهـا هـدف تقديـم صـورة ايجابيـة عـن العراقيـين.

واشـار التقريـر الى ان والدهـا الشـاعر اضطـر في العـام 1996 الى الهـروب لـلاردن والانفصـال عـن الاسرة، ثـم التحـق بـه افـراد العائلـة بعـد 7 سـنوات عـلى بدايـة الحـرب في العـراق في العـام 2003.

وكانـت الهـلالي وعائلتهـا قـد أقامـت في الأردن نحـو عقـد مـن الزمـن، لكـن كان يتحتـم عليهـم العـودة الى العـراق كل سـتة اشـهر مـن اجـل تجديـد تأشـيراتهم، وخـلال ذلـك قـررت العـودة الى بغـداد للتسـجيل في مدرسـة الفنـون، وهـو خيـار كان بمثابـة تحـد خطـير في ذلـك الوقـت مـن العـام 2006.

ونقـل التقريـر عـن الهـلالي قولهـا «كانـت مشـكلة، خصوصـا بالنسـبة الى النسـاء، حيـث كان الذهـاب الى المدرسـة بـلا ارتـداء الحجـاب ودراسـة الفـن شـيئا صعبـا. كان صعبـا جـدا. انهـم لا يتقبلـون ذلـك».

وتابـع التقريـر أن «المأسـاة وقعـت» حيـث تقـول الهـلالي ان سـيارة مفخخـة انفجـرت أمـام مدخـل المدرسـة، وقتـل زميـلان لهـا في ذلـك اليـوم.

وقالـت الهـلالي إن «المدرسـة كانـت قريبـة جـدا مـن منـزل جـدتي، وعندمـا سـمعوا الانفجـار، كان عمـي يركـض دون حـذاء الى المدرسـة، وامـي كانـت تتصـل. لقـد كان الامـر صعبـا حقـا.. فقدنـا العديـد مـن الاصدقـاء».

واشـار التقريـر الى ان الهـلالي تركـت المدرسـة بعـد الانفجـار ثـم عـادت الى الاردن، فيـما كانـت عائلتهـا تطلـب طـوال الوقـت اللجـوء في الولايـات المتحـدة، وبسـبب وجـود احـد اقاربهـا في شـمال شرق اوهايـو، انتقلـت هـي وعائلتهـا في النهايـة الى كليفلانـد.

وبحسـب الهـلالي فقـد كانـت «بمثابـة حيـاة جديـدة بالنسـبة لنـا».

ولفـت التقريـر الى ان منظمـة «يـو اس معـا» الانسـانية سـاعدت الهـلالي وعائلتهـا عـلى الانتقـال الى المدينـة، والحصـول عـلى وظيفـة كخياطـة، لكـن المنظمـة الانسـانية سـاعدتها ايضـا عـلى المـضي قدمـا بشـغفها بالفـن.

ونقـل التقريـر عـن الهـلالي قولهـا «سـاعدوني عـلى تقديـم عـرض فنـي ورسـم جداريـة، والقيـام بالكثـير مـن الامـور بينهـا ورشـة عمـل للطـلاب»، مضيفـة انـه اصبـح لديهـا الاسـتوديو الخـاص بهـا حيـث بمقدروهـا الرسـم طـوال الوقـت كوظيفـة بـدوام كامـل.

واقامـت الهـلالي معرضهـا الفنـي الاول في العـام 2015 في معـرض «نيغاتيـف سـبايس» في وسـط مدينـة كليفلانـد، لكنهـا ادركـت ان اللوحـات الاوليـة حـول الاطفـال خـلال الحـرب، كانـت صعبـة للغايـة بالنسـبة لجمهورهـا ونفسـها.

وقالـت الهـلالي انهـا «كانـت محزنـة. وانـا ادرك انـه مـن الصعـب بالفعـل اظهـار ذلـك امـام النـاس، لكـن هـذا مـا جـرى. فهنـاك العديـد مـن الاطفـال الذيـن ماتـوا او سـئموا مـن الحـرب».

وتابعـت قائلـة «لذلـك علينـا ان نظهـر ذلـك، وكان مـن الصعـب عـلي ان ارسـم هـذه الصـورة الحقيقيـة. وكان لا بـد لي مـن رسـمها. كان الامـر شـديد الصعوبـة».

وبعدمـا اخرجـت الهـلالي مـا بداخلهـا مـن خـلال هـذا المعـرض الاول، انتقلـت الى مواضيـع أكـثر اتسـاعا تفـاؤلا حـول الحيـاة والحريـة والسـلام والحـب.

ونقـل التقريـر عـن الهـلالي التـي تحـب اسـتخدام الخـط العـربي في أعمالهـا الفنيـة، قولهـا «لأننـي عراقيـة، كان يجـب عـلي أن أظهـر للنـاس اننـا نحـب السـلام، ونحـب الفـن».

كـما وجـدت الهـلالي الفرصـة للحصـول عـلى مصـدر الهـام آخـر لهـا مـن خـلال العمـل عـبر صالـة «يونيفيرسـتي سـيركل» في متحـف كليفلانـد للفنـون، حيـث قالـت إن المتحـف «الهمهـا للقيـام بالمزيـد مـن الأعـمال، وعندمـا تذهـب الى هنـاك، تجـد نفسـها هنـاك، وتشـعر بالحيويـة وتحصـل عـلى افـكار اضافيـة»، وتقـول «انـه منـزلي».

وختـم التقريـر بالإشـارة إلى أن للهـلالي لوحـة جداريـة بعنـوان «العاطفـة» اسـتكملتها مؤخـرا، وهـي تزيـن جـدارا خـارج «مركـز تعـافي المـرأة» في حـي كلارك فولتـون في كليفلانـد.









شهد التصوير الفوتوغرافي تغيرات لافتة لينتقل من اول صورة باهتة جرى التقاطها على الحائط، مرورا بصور الكاميرات الخشبية ثم كاميرات «الديجتال» الرقمية، حتى الوصول الى التقنيات الحالية التي بمقدور الجميع ان يستعملها بوساطة الهواتف الذكية.

التصوير الفوتوغرافي
من صندوق الخشب الى "السيلفي"

تذكر الدراسات التاريخية ان اول صورة التقطت كانت في عام 1717، اذ التقط الالماني يوهان هاينريش شولز وهو كيميائي، وفيزيائي، وأستاذ جامعي أحرفًا مقطوعة على قطعة من جبس الجدران حساس للضوء، وفي عام 1800، قام توماس ويدجوود، وهو مصور محترف بريطاني بالتقاط صورة غير انها لم تفعل باستعمال كاميرا، وان ويدجوود وشريكه همفري ديفي لم يجدا أي طريقة لإصلاح هذه الصور.

وفي منتصف عشرينات القرن التاسع عشر، تمكن الفيزيائي والمخترع الفرنسي نيسيفور نيبس من التقاط أوّل صورة فوتوغرافيّة ناجحة في التاريخ، ولكن كانت بها حاجة إلى ثمان ساعات في الأقل أو حتى عدة أيام من التعرض للكاميرا وكانت النتائج الأولية بدائية للغاية؛ وواصل لويس داجير مساعد نيبس وهو فنان وكيميائي فرنسي ايضا، من تطوير أول عملية تصوير فوتوغرافي أعلن عنها علنًا وقابلة للتطبيق تجاريًا.

ولم يتطلب ذلك النمط سوى دقائق من التعرض للكاميرا، ثم حقق المصور الفوتوغرافي الإنجليزي وليم فوكس تالبوت نتائج واضحة ومفصلة بدقة؛ وقام بدور كبير في تطوير عملية تظهير الصور، كما أنه ابتكر طريقة تشبه الطريقة المتبعة حتى الآن والقائمة على إنتاج نماذج سالبة صغيرة للصورة يمكن استعمالها لإنتاج الصورة المطلوبة، وكان ذلك عام 1835 وذلك على خلاف الأسلوب الذي اتبعه جوزيف نيبس ولويس داجير، ثم شاع النمط الورقي السلبي وعمليات الطباعة الملحية التي اخترعها وليم فوكس تالبوت وجرى عرضها في عام 1839. وفي منتصف القرن العشرين، أتاحت التطورات للهواة التقاط الصور بالألوان الطبيعية وكذلك بالأبيض والأسود.

وبحسب الوقائع التاريخية فسرعان ما أحدث الإدخال التجاري للكاميرات الرقمية الإلكترونية القائمة على الحاسب في تسعينات القرن العشرين ثورة في التصوير الفوتوغرافي، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جرى تهميش الأساليب الكيميائية الضوئية التقليدية القائمة على الأفلام بشكل متزايد، اذ أصبحت المزايا العملية للتكنولوجيا الجديدة موضع تقدير على نطاق واسع وتحسنت جودة صورة الكاميرات الرقمية ذات الأسعار المعتدلة باستمرار، ومنذ أن أصبحت الكاميرات ميزة قياسية في الهواتف الذكية، أصبح التقاط الصور



ونشرها على الفور عبر شبكة الإنترنت ممارسة يومية منتشرة في كل مكان حول العالم.

وفي العراق فان آلة التصوير دخلت عام 1895م أي قبل الحملة البريطانية على العراق، ويقال أن المصور (عبد الكريم ابراهيم يوسف تبوني) وهو مسيحي كلداني من اهالي البصرة كان قد سافر الى بومباي بالهند للدراسة، هو من اوائل الذين مارسوا فن التصوير في العراق في البصرة، اذ انه بعد عودته للعراق جلب معه استوديو للتصوير الفوتوغرافي؛ لذلك يعد العراق بحسب المؤرخين من أول البلدان العربية التي دخل فيها التصوير الفوتوغرافي وربطوا ذلك بهجرة اقوام متنوعة للعيش في العراق منهم الارمن، ونزوح اخرين للعمل فيه وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر وسجلوا ان اكثر فئة من فئات الشعب العراقي امتهنت مهنة التصوير في تاريخ العراق هم ارمن العراق الذين انتقلوا للعيش فيه وتجذروا واصبحوا عرقا مهما في المجتمع العراقي، وتأصلوا على عاداته وتقاليده واصبحوا تكملة من ارث العراق وحضارته مما يمتلكون من ثقافة وعادات اصيلة وعلوم وكان التصوير مهنتهم الاولى، بحسب المؤرخين.

وذكروا اسماء مصورين كبار امثال نعوم الصائغ والد الشاعر و الكاتب (يوسف الصائغ) الذي امتهن التصوير في اواخر القرن الثامن عشر وكذلك المصور (يوسف سنبل) وكانوا يستعملون التصوير الشمسي آنذاك بالكاميرات ذات الصندوق الخشبي وقطعة القماش الاسود من خلفها ـ وتواصل هذا التصوير حتى سبعينات وثمانينات القرن العشرين ـ اذ كان المصور يدخل رأسه ويصور بانفجار يولده الفلاش القديم، فاشتهر مصورون كثيرون آنذاك امثال المصور (عبوش) الذي كان مصور الملك غازي المقرب والمصور (ارشاك) الذي كان الاستديو خاصته في شارع الرشيد واصبح معلما لشهرته وكذلك المصور المعروف (مراد الداغستاني) صاحب ستوديو (مراد) و «المصور الاهلي» في الحيدرخانة الذي أرشف لنا تاريخ بغداد بصوره؛ كما ذكروا ستوديو بابل لصاحبه مسيو جان، وستوديو قرطبة في شارع النضال منذ الخمسينات للمصور الصحفي امري سليم، والفنان المصور حازم باك صاحب ستوديو ومختبرات باك للتصوير الملون والمصور آكوب خال المصور الفنان مراد الداغستاني، واشاروا الى عديد الاسماء الاخرى، أما عن استيراد مواد التصوير من اوراق واحماض وافلام وكاميرات ومواد اخرى تدخل في التصوير فكانت عن طريق التاجر المعروف (حافظ القاضي)، على حد قولهم.

ويفيد المؤرخون انه لكون من امتهنوا التصوير كانوا من الرجال فقد كانت هناك ردود أفعال كثيرة في المجتمع العراقي اذ كانت معظم العائلات ترى في التقاط الصورة أو كما يسمونه (الرسم) عيبا، بحسب قولهم؛ حتى جاءت مصورة أرمنية الاصل من ايران الى بغداد تدعى (ليليان) اختصت بتصوير العائلات والعائلة الملكية.

وبعد ذلك وبعد الانفتاح على العالم كانت ريادة التصوير الفوتوغرافي في العراق، و له تقبل واعجاب من قبل الشعب العراقي.

اما التصوير الملون فكان دخوله الى العراق في نهاية السبعينات من القرن العشرين، اذ كان ستوديو (باك) لصاحبه المصور الفنان حازم باك اول من ادخل مكائن طبع الصور الملونة اليابانية، وحدثت ضجة قوية آنذاك اذ استطاع الناس ان يروا أنفسهم بالألوان فكانت طفرة تقنية كبيرة فتحت ابواب التطورات الاخرى لتطوير التصوير الفوتوغرافي، بحسب الموثقين.

ويعد المتخصصون بفن التصوير والمراقبون، المدة الحالية مرحلة الانتعاش في فن التصوير، مشيرين الى توفر الاجهزة والكاميرات ومستلزمات الطبع فضلا عن تزايد الاقبال على شراء الكاميرات وخاصة الرقمية (الديجتال)، غير انهم يسجلون ما يسمونه غياب الحس واللمسة الفنية، وبحسب رأيهم ان المصور هو قناص وصياد اللقطة الفنية التي يقنصها من الزاوية الفنية التي يراها مناسبة لأخذها، وهو مالا يتوفر الا للحرفيين، بحسب وصفهم، مزيدين القول «برغم اننا نقرأ أو نشاهد بين الحين والآخر معرضا للصور الفوتوغرافية الا انه ليس بالمستوى المطلوب، نريد من المصور الفنان أن يقوم برصد وتوثيق كل مفردات حياتنا»؛ فيما ينوهون الى ان اقتران التصوير بالهواتف الذكية وبضمن ذلك امكانية التقاط الصورة الشخصية «سيلفي» لم ينقل الصور الى مستويات ارقى في التعبير وظلت الصورة الملتقطة قديما اكثر جاذبية، على حد قولهم.

يعد العراق بحسب المؤرخين من أول البلدان العربية التي دخل فيها التصوير الفوتوغرافي وربطوا ذلك بهجرة اقوام متنوعة للعيش في العراق منهم الارمن، ونزوح اخرين للعمل فيه وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ...

عراقيات يُحيين التراث بصناعات يدوية مُدرّة للمال

على الرغم من القيود المجتمعية التي تكبل نشاط المرأة في العراق، إلا أن تأثيرها كبير خاصة في فترات الكساد الاقتصادي الذي يدفعها إلى ابتكار أو إحياء التراث، عن طريق الحرف اليدوية التي توفّر مصدر دخل للعائلة، بالإضافة الى مسؤولياتها في المنزل.

فيلي









«عدم الاستعانة بالنساء وزجهن في سوق العمل يُعدّ هدراً للموارد البشرية، حيث يبلغ عدد النساء اللواتي في سن العمل بحدود 13 مليون أنثى، مليون منهن فقط هن في سوق العمل (عاملات أو موظفات)، ما يشكّل هدراً في الموارد البشرية».

البطالة المتفشية حالياً في البلاد».

مشروع ربحي

وتعتبر الأعمال اليدوية من المشاريع الربحية التي تعمل بها النساء، وهناك مواسم معينة لهذه الأعمال، بحسب ما يقول مصطفى حيدر، صاحب محل للأعمال اليدوية في محافظة بابل.

ويوضح حيدر خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إن «الإقبال على شراء هذه الأعمال يزدهر أكثر في المناسبات حيث يقدم السياح على الشراء»، مبيناً أن «أكثر المناطق التي تشهر في محافظة بابل بصناعة هذه الأعمال هي منطقة الرواشدة والجماعات».

هدر للموارد

بدوره يؤكد الخبير الاقتصادي، عبدالرحمن الشيخلي، أن «عدم الاستعانة بالنساء وزجهن في سوق العمل يُعدّ هدراً للموارد البشرية، حيث يبلغ عدد النساء اللواتي في سن العمل بحدود 13 مليون أنثى، مليون منهن فقط هن في سوق العمل (عاملات أو موظفات)، ما يشكّل هدراً في الموارد البشرية».

ويعزو الشيخلي خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أسباب هذا الهدر إلى عوامل كثيرة، منها «ما هو موروث اجتماعي خاصة لدى بعض الأسر، قروية كانت أم حضرية، فضلاً عن الوضع الأمني والسياسي الذي مرّ به العراق منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي والى الوقت الحاضر».

ويضيف، «ما يدفعنا الى التعويل على منظمات المجتمع المدني بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تمكين المرأة لاستغلال فرص المشاركة في سوق العمل، وانتقال هذه الموارد البشرية من مجرد أرقام خاملة إلى أرقام فاعلة في المجتمع».

تجارة الأرياف

لا تعتبر هاجر (28) عاماً من منطقة شط ملة في أطراف محافظة كربلاء، عملها في صناعة منتجات سعف النخيل مصدراً للربح فقط، وإنما هواية تمارس من خلالها طاقاتها الفنية، حيث تعمد بعد قطع السعف إلى تلوينه والتفنن به لساعات طويلة لصناعة المكانس اليدوية والأطباق المختلفة الأحجام، والتي تستخدم في حفظ الخبز وغيره، أو كلوحات لتزيين الجدران.

هاجر، أم لثلاثة أولاد، تقول لمجلة «فيلي»، «احببت الصناعات هذه لعدة أسباب، أولها لأنها لا تشكل أي خطر عليّ خلال إنتاجها، كما أن موادها الأولية متوفرة في كل مكان، خاصة وأننا نملك مزرعة كبيرة يتوفر فيها ما احتاجه من سعف النخيل باحجامه وألوانه كافة، سواء السعف الأخضر الصغير القريب من جذع النخلة، أو ذلك الموجود في أطراف النخيل».

وتبدأ هاجر عملها بجرد السعف وغسله وتركه ليجف بالكامل في عملية تستغرق يوماً كاملاً، وفي اليوم التالي تقوم بصناعة «الطبگ» (يستخدم لحفظ الخبز)، والمراوح اليدوية، ومفرش الخبز، وحافظة التمور، وبعد إتمام هذه المنتجات تعمد هاجر إلى تلوينها باللونين الأحمر والأخضر الذي عادة ما يستهوي زبائنها مقارنة ببقية الألوان.

وتشير هاجر إلى أن هذه الصناعة اليدوية التراثية تكسبها شهرياً نحو 200 ألف دينار، بعد أن يقوم زوجها بعرضها للبيع في سوق المدينة.

مواطنة أخرى تدعى أم حسن (50) عاماً من منطقة البو هويدي في عين التمر بمحافظة كربلاء، تصنع المنتوجات اليدوية المختلفة منذ أكثر من 24 عاماً، ومن تلك الصناعات هي الخصاف، والحلانة (تستخدم لجمع التمور)، والطبگ، والمروحة اليدوية التي تصنع منها في اليوم الواحد 7 قطع خلال فصل الصيف خاصة، فيما ينعدم الطلب عليها في موسم الشتاء.

وتُعرض أم حسن - في حديث لمجلة «فيلي» - منتجاتها في محل لبيع الأغراض المنزلية بعد اتفاقها مع صاحبه على مبلغ قدره 160 ألف دينار شهرياً، وقد يرتفع هذا المبلغ عندما يزداد الطلب على صناعتها التراثية.

دعم نساء الريف

تؤكد رئيسة قسم الإرشاد الزراعي في مديرية زراعة كربلاء، ضحى خالد مطلك، أن «القسم يدعم نساء المحافظة كافة سواء في مراكز المدن أو الأرياف، عبر ندوات ومشاهدات حقلية»، وتضيف مطلك خلال حديثها لمجلة «فيلي»، «كذلك هناك شعبة خاصة بالمرأة الريفية، لزيادة الوعي وإدخال الطرق الحديثة إلى الصناعات والمهن المختلفة للنساء».

أساليب مشجعة

تدعو الناشطة النسوية، إسراء النصراوي، إلى «ضرورة دعم النساء المختصات بالحرف اليدوية بمعارض تستقطب السائحين من مختلف المحافظات والدول الأخرى، للمساهمة في دعم هذه الصناعات، والتعريف بتاريخ البلاد، وتشجيع انخراط النساء في سوق العمل مهما كان مستواها التعليمي»، مشيرة في حديث لمجلة «فيلي» إلى أن «هذا سيساهم أيضاً في تقليل نسبة



« أمام أسرهم »..
,,الأطفال المدخنون،،
يثيرون القلق في العراق

فـــيلي

يـزداد إقبـال الأطفـال عـلى تدخـين الأركيلـة بشـكل واسـع في العـراق، حتـى باتـت ظاهـرة اجتماعيـة تثير قلـق المختصـين، ولم يقتـصر التدخـين في الأماكـن العامـة، بـل باتـت في البيـوت وأمـام أسرهـم بـل وحتـى بموافقتهـم أحيانـاً، مـا يُنـذر بتحـوّل الأمـر مـن كونـه عـادات سـيئة إلى الإنفـلات، وسـط دعـوات بتشـديد الرقابـة ومحاسـبة تلـك العوائـل لـردع أطفالهـا والسـيطرة عليهـم قبـل فـوات الأوان.

يقـول طفـل يبلـغ ثمانيـة أعـوام يسـكن في إحـدى المحافظـات العراقيـة، «يطلـب منـي والـدي وخـالي تعمـير (إعـداد) الأركيلـة، وبعـد أن أقـوم بتعميرهـا أطلـب منهـم تجربتهـا، ويوافقـون عـلى ذلـك»، مبيناً في حديـث لمجلـة «فيـلي»، أنـه «لا أحـد يمنعنـي مـن التدخـين، وليـس لـدي علـم بأضرارهـا».

حالـة أخـرى ترويهـا الباحثـة الاجتماعيـة، نضـال العبـودي، «مؤخـراً وفي حديقـة بمنطقـة زيونـة في بغـداد، كانـت هنـاك امـرأة تُدخـن الأركيلـة وبجانبهـا تجلـس ابنتهـا ذات السـبعة أعـوام تشـاركها أيضـاً بالتدخـين، وخـلال محاولتـي التفاهـم مـع الأم لمنـع هـذه الحالـة تلقيـت هجومـاً منهـا، وقالـت لي: إنهـا حريتـي الشـخصية، ولا دخـل لـكي بهـا».

وتشـير العبـودي في حديـث لمجلـة «فيـلي»، إلى أن «المسـؤولية الأساسـية تقـع عـلى الأسرة وخاصـة الأب بالدرجـة الأولى والأم بالدرجـة الثانيـة، حيـث أن الأب يطلـب مـن أبنـه إعـداد الأركيلـة لـه، والطفـل عندمـا يعـد الأركيلـة عليـه تدخينهـا ليتأكـد بأنهـا تعمـل، وبمـرور الوقـت وتكـرار العمليـة يصبـح الطفـل مُدمنـاً عليهـا».

وتضيـف، أن «هنـاك بعـض الآبـاء يتباهـون بإعطـاء الأركيلـة إلى أبنائهـم بحجـة اللعـب أو الضحـك أمـام زملائـه أو أقربائـه، ويتباهـى بقـدرة ولـده عـلى تدخينهـا، فضـلاً عـن تـرك بعـض الآبـاء الأركيلـة وهـي لا تـزال تعمـل بجانـب الطفـل، مـا يثـير لديـه الفضـول لتجربتهـا».

بدورهـا توضـح الناشـطة في مجـال حقـوق الإنسـان، رغـد الحافـظ، أن «بعـض الأهـالي تسـمح لأطفالهـا مـن 7 إلى 15 عامـاً بتدخـين الأركيلـة، وهـذه ظاهـرة خطـيرة، حيـث أن السـماح لهـم بالتدخـين في هـذا السـن المبكـر سـوف يجلـب المزيـد مـن العـادات السـيئة وتدخـين أو تعاطـي مـواداً أخـرى في المسـتقبل».

وتؤكـد الحافـظ خـلال حديثهـا لمجلـة «فيـلي»، عـلى ضرورة أن «تكـون هنـاك ثقافـة مـن قبـل الأهـالي وتحذيـر الأطفـال وتقديـم النصائـح لهـم باسـتمرار حـول خطـورة الأركيلـة وأضرارهـا الصحيـة والنفسـية وحتـى الاقتصاديـة»، داعيـة الأسر إلى أهميـة «المحافظـة والسـيطرة عـلى أطفالهـا قبـل أن يكـبروا ويُصعـب ردّعهـم».

مـن جهتـه؛ يقـول مديـر برنامـج مكافحـة المخـدرات في وزارة الصحـة، الدكتـور مهـدي بلاسـم، إن «التدخـين ومنـه الأركيلـة وارد في مرحلـة المتوسـطة، أمـا في مرحلـة الابتدائيـة وقـد يكـون أمـام عائلتـه فهنـا أصبـح انفـلات أكـثر مـن كونـه عـادات سـيئة».

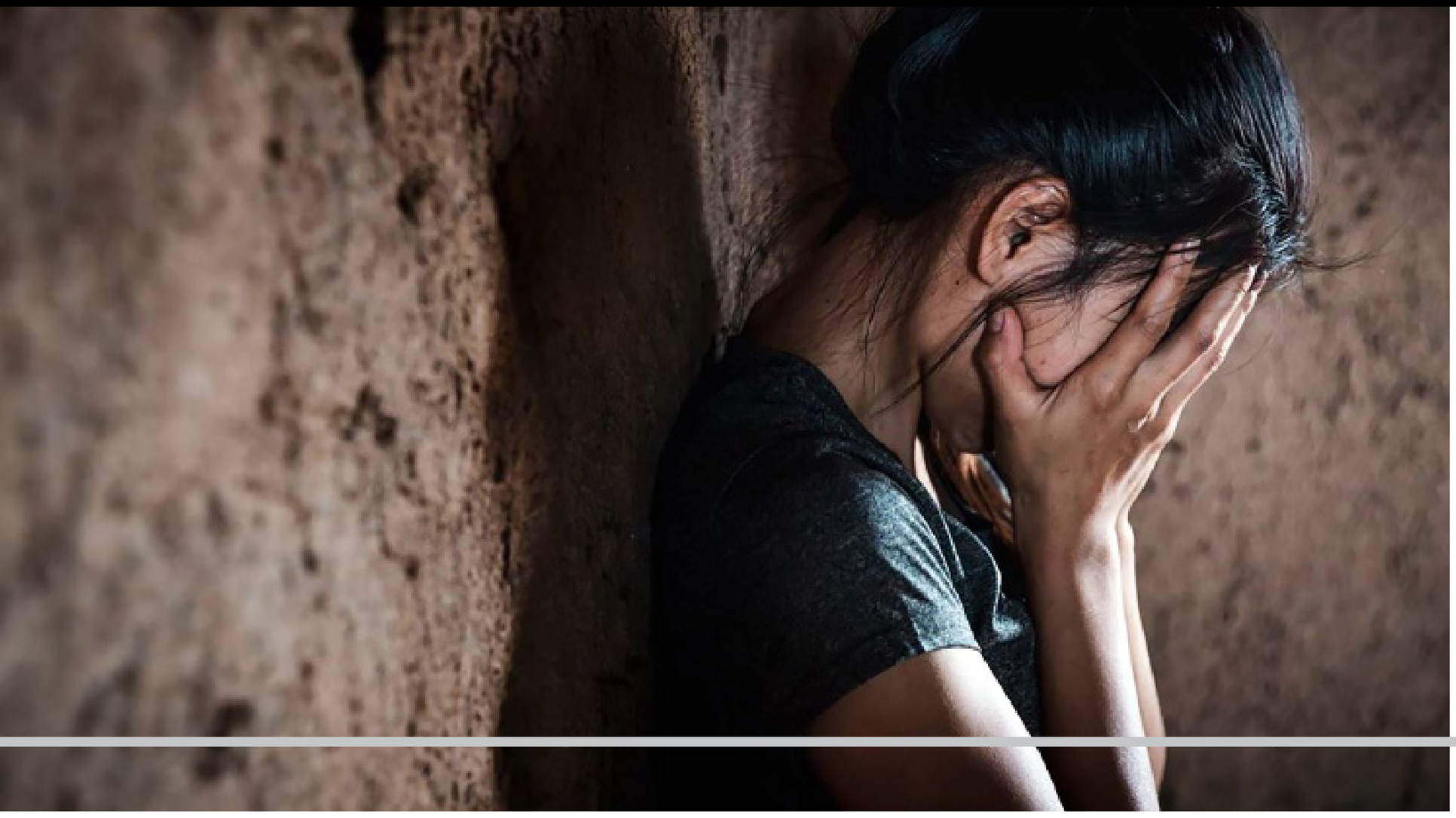
ويضيـف بلاسـم في حديـث لمجلـة «فيـلي»، أن «هكـذا نمـط مـن العائـلات فيهـا فقـدان رقابـة، وهـذه مـن العوامـل الرئيسـية المؤهلـة للانتقـال إلى الإدمـان الشـائع في الوقـت الحـاضر»، مؤكـداً أن «الأركيلـة بحـدّ ذاتهـا مـضرّة، ويزيـد تأثيرهـا كلـما كان عمـر المُدخـن أصغـر سـناً».

أمـا مـن الجانـب القانـوني، فيشـير الحقوقـي، محمـد العبيـدي، إلى أن «جميـع القوانـين تقريبـاً اتفقـت عـلى وضـع عقوبـات للحـد مـن انتشـار الإدمـان، سـواء كان عـلى الأدويـة أو السـجائر أو الأركيلـة، وحتـى الأركيلـة الإلكترونيـة التـي انتـشرت في السـنوات الأخـيرة، وفي الوقـت نفسـه حمايـة القاصريـن منهـا، مـن خـلال فـرض عقوبـات عـلى أصحـاب المقاهـي والمحـلات التـي تبيـع هـذه المنتجـات لمـن دون سـن الثامنـة عـشر».

ويعـزو العبيـدي خـلال حديثـه لمجلـة «فيـلي»، «انتشـار الحـالات السـلبية إلى التراخـي مـن أجهـزة الدولـة في تطبيـق القوانـين بصـورة صحيحـة وصارمـة والتعليـمات الخاصـة بارتيـاد هـذه الأماكـن لتحجيـم هـذه الظاهـرة والتقليـل منهـا لسـلامة المجتمـع والشـباب مـن هـذه الآفـة الخطـيرة».

«من التلميح إلى الاعتداء»..

مخاوف من انتشار «التحرش الجنسي» في العراق



سلوك التحرش داخل المجتمع العراقي، سواء في الشارع والأماكن العامة، أو في المدرسة أو العمل، أو حتى داخل البيت من خلال الأقارب، آخذ في الانتشار خلال الآونة الأخيرة.

وهناك أنواع عدة للتحرش، فبعضه يقتصر على التلميح والإشارة وانتظار ردود فعل الضحية، والآخر اللفظي المباشر، كما أن هناك تحرشاً جسدياً الذي ينتهي بالاعتداء الجنسي.

فيلي

إحدى الفتيات اللواتي تعرضن للتحرش من قبل مديرها في العمل بالقطاع الخاص، تحدثت لمجلة «فيلي»، مفضلة عدم الكشف عن هويتها، بالقول: «ساومني على ترقيتي في العمل مقابل السماح له بالتحرش، ما اضطرني وقتها إلى ترك العمل».

وقالت الضحية، إن «التحرش لا يقتصر على صعيد العمل فحسب، بل هناك الكثير من النساء يتعرضن للتحرش في أماكن مختلفة لكن لا يفصحون عن ذلك بسبب المجتمع العشائري المحافظ الذي يجد صعوبة في تقبل الفتاة حتى وأن كانت ضحية».

حالة أخرى روتها أم مع ابنها البالغ من العمر 8 أعوام، بالإشارة إلى أن ولدها تعرّض للتحرش من قبل الجيران، «قال لي ذات مرة كان يلامسني».

وأضافت الأم التي تحدثت شريطة عدم الإفصاح عن هويتها لحساسية الموضوع، للوكالة: «لم يكن هناك خيار لمعالجة الموقف سوى بيع المنزل والانتقال للعيش في منطقة أخرى».

أنواع التحرش

يمكن تلخيص أنواع التحرش بشكل عام

ب»(التحرش في بيئة العمل، والتحرش في الأماكن العامة، وتحرش القريب)، ويعد التحرش في الأماكن العامة من أسهلها، لكنه في الوقت نفسه الأكثر احراجاً، باعتباره يحدث بشكل علني، وينتهي بمجرد أن ترفع الضحية صوتها على المتحرش بها، أو تستعين بأحد قريب للتخلص منه»، بحسب الباحثة الاجتماعية، زينة الصباغ.

أما التحرش في بيئة العمل، فهو بحسب الصباغ، التي لفتت خلال حديث خاص للوكالة، ليس خطيراً على الضحية، لكونه نادراً ما يصل إلى التحرش الجنسي والاغتصاب، وغالباً ما يكون عبارة عن تمهيد أو إغراء ولا يبلغ المعنى الحقيقي للتحرش، ويُكثر في القطاع الأهلي من خلال المساومة على البقاء في الوظيفة، ما يضطر أكثر الفتيات إلى ترك العمل، على خلاف القطاع الحكومي الذي تقل فيه نسبة التحرش، لكونه بيئة منغلقة وهناك قانون تستطيع الموظفة من خلاله الشكوى على المتحرش بها».

وتابعت: «أما تحرش القريب فإما أن تكون الضحية طفلاً أو في عمر المراهقة، وتقع المسؤولية في هذه الحالة على الأهل في حماية أولادهم ومراقبة مع من يجلسون وطبيعة ردود أفعالهم، فضلاً عن التقرب منهم لدرجة الأمان وتوعيتهم عن هذه الميول الشاذة لكي يستطيعوا الإبلاغ عنها فور حدوثها».

الجانب النفسي

ويعاني من يتعرض للتحرش، إلى حالات نفسية قد تتفاقم بمرور الوقت في حال عدم معالجتها، بحسب المختص في مجال علم النفس، كاظم سلمان، مبيناً أن «أولها هو رفض الضحية زيارة المكان الذي تعرض فيه إلى التحرش خوفاً من تكرار الحادث».

ونوه سلمان، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «التحرش قد يسبب صدمة تؤدي إلى انعزال الضحية عن المجتمع، ونتيجة للخجل والحياء لا تتحدث عنها، ما يخلق لديها مشكلات نفسية وخوف وقلق تزداد مع تقدم الزمن، لذلك من الضروري مراجعة الطبيب المختص لمعالجة هذه الحالة».

الجانب القانوني

من جهتها، رأت رئيسة منظمة «الأسل» لتمكين المرأة والطفل، الحقوقية أزهار الدليمي، أن «القانون العراقي لا يتضمن نصوصاً شديدة ورادعة لمن يمارس فعل التحرش الجنسي، في ظل عدم وجود إحصائيات تُحدد حجم هذه الجريمة».

وزادت الدليمي بالقول إن «التحرش أو الاعتداء الجنسي جريمة فيها حق عام وخاص، أما الأول فهو مسؤولية القضاء بأن ترفع الضحية دعوى في المحاكم الجزائية ضد المتحرش بها ليأخذ جزاءه، والثاني هو مطالبة الضحية بحقها أمام المحكمة».

وعن عقوبة التحرش، لفت الخبير القانوني، علي التميمي، إلى أن «النوع الأول من التحرش الذي يكون بالقوة أو التهديد أو الحيلة على ذكر أو أنثى أو حتى الشروع في ذلك، يعاقب وفق المادة 396 من قانون العقوبات بالسجن 7 سنوات وتُشدد العقوبة إلى 10 سنوات إذا كان المجني عليه أقل من 18 سنة، وفي بعض الدول مثل أميركا تكون العقوبة المؤبد».

أما النوع الثاني من التحرش، بحسب التميمي الذي تحث للوكالة، فهو الذي يكون بالطلب، ويعاقب عليه قانون العقوبات «في المادة 402 بالسجن 3 أشهر أو الغرامة، وتشدد العقوبة إلى 6 أشهر في حال تكرار الفعل».

ومع شيوع ظاهرة التحرش، شدد الخبير القانوني، على ضرورة «تشريع قانون يجمع هذه المواد المبعثرة، ويجد الحلول النفسية والاجتماعية، خصوصاً مع وجود هذه الجريمة مع التطور التكنولوجي».



بغداد أسوأ مدينة بحركة المرور في الشرق الأوسط

سلط تقرير نشرته مجلة «إيكونوميست» البريطانية، الضوء على الحركة المرورية في العاصمة العراقية بغداد ووصفتها بأنها تعد واحدة من أسوأ عواصم الشرق الأوسط على صعيد حركة السير.

فيلي



ويتزامن نشر هذا التقرير مع إعلان السوداني، أمس الخميس، رسميا إطلاق حزمة مشاريع لفك الاختناقات المرورية ببغداد، تتضمن بناء مجسرات وطرق جديدة في العاصمة.

وقالت الصحيفة إن الحرب الأهلية والهجمات الإرهابية شبه اليومية خلال السنوات الماضية أبقت العراقيين في منازلهم، لكن كل هذا تغير اليوم.

فالازدحامات المرورية تخنق العاصمة، حيث يقضي الركاب ساعات طويلة من أجل الوصول لوجهتهم، فيما يفضل الكثير من رجال الأعمال إجراء الاجتماعات عن بعد بدلا من المخاطرة في الخروج.

وتضيف الصحيفة أن العراق كان يوما من الأيام يتمتع بأحدث أنظمة النقل في منطقة الشرق الأوسط.

ففي خمسينيات القرن الماضي، كانت البلاد الأولى في الشرق الأوسط التي تستخدم الحافلات ذات الطابقين.

وفي وقت ما لم يستغرق الأمر سوى دقائق للتنقل من ضاحية المنصور على الجانب الغربي من نهر دجلة إلى الكرادة في الشرق.

وكانت القطارات السريعة تنطلق من البصرة على ساحل الخليج مرورا ببغداد ووصولا إلى إسطنبول.

ولكن على الرغم من عائدات النفط السنوية الحالية التي تزيد عن 100 مليار دولار، إلا أن شبكة الطرق في بغداد لم تتغير منذ الثمانينيات، وفقا للصحيفة، التي أشارت إلى أن الحروب والعقوبات الاقتصادية والفساد والإهمال أدت جميعها إلى تدمير نظام النقل في البلاد.

في غضون ذلك، ارتفع عدد سكان بغداد ثلاثة أضعاف منذ عام 1980 إلى أكثر من تسعة ملايين.

ويقول المخططون إن 2.7 مليون سيارة تسير يوميا في شوارع المدينة، التي تم انشاؤها لاستيعاب 200 ألف سيارة فقط، ناهيك عن اضطرار سائقي الشاحنات لقطع العاصمة شمالا وجنوبا لعدم وجود طرق دائرية.

ساهم كل ذلك في زيادة نسبة الدخان المتصاعد من عوادم السيارات والذي أدى بدوره إلى ارتفاع درجات الحرارة في الصيف لمستويات قياسية بلغت 51.8 درجة مئوية.

وتشير الصحيفة إلى أن أحد أسباب المشكلة يتمثل في أن ملايين السيارات المعفاة من الضرائب دخلت عبر معابر غير خاضعة للرقابة خلال السنوات الماضية.

وتبين أن هناك حلولا كثيرة من بينها تلك التي كشف عنها النظام السابق في عام 1983 والمتمثلة بوضع خطط لبناء مترو للأنفاق.

وتتابع أن العراق وقع قبل نحو 10 سنوات عقدا بمليارات الدولارات مع شركة «ألستوم» الفرنسية لتصميم خط سكة حديد يمتد فوق المدينة، لكن الموافقة على هذه المخططات لا تزال عالقة في أروقة البرلمان العراقي، وفقا للصحيفة.

وتشير الى أن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يدرك على الأقل حجم المشكلة، فمنذ توليه منصبه قبل عدة أشهر، أزال بعض نقاط التفتيش وأعاد فتح المنطقة الخضراء جزئيا.

وعلى الرغم من أن إشارات المرور عادت للعمل مرة أخرى، لكن مع ذلك لا يزال رجال المرور يعيقون الحركة ويوقفون سيارات الناس العاديين من أجل مرور مواكب المسؤولين مما يزيد الطين بلة.

من جهتها؛ أكدت مديرية المرور العامة، في وقت سابق من يوم الجمعة، أن مشاريع «فك اختناقات بغداد»، التي أطلقها رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ستسهم بشكل كبير في تخفيف الزخم المروري الحاصل في العاصمة.

وقال مدير اعلام المرور، العميد زياد القيسي، في حديث لمجلة «فيلي»، إن «مديرية المرور العامة وبالتنسيق مع مديريات الطرق والجسور والإشغال والبلديات والجهات المختصة في أمانة بغداد، ومحافظة بغداد، تضع خططاً سريعة لاحتواء أي كثافة من جراء أعمال الصيانة أو تنفيذ المشاريع في شارع أو زقاق، لمعالجة اختناقات المرور في تلك المناطق».

المصدر: إيكونوميست + مجلة «فيلي»



كشف التقرير السنوي للصحة العقلية لعام ٢٠٢٢، الذي اصدرته منظمة مختبرات الصحة النفسية العالمية Sapien Labs عن نتائج صادمة بشأن الصحة العقلية للأشخاص في عدة دول عربية، إذ حلت بعضها في مراتب جد متأخرة، ولكن الشباب هم الأكثر تضرراً بين جميع الفئات العمرية.

فيلي

وتقوم المنظمة، بحسب اهدافها، ببناء أدوات لفهم تنوع الدماغ البشري ومدى ارتباطه بنتائج الصحة المعرفية والعقلية، وتوفر أداة تقويم الصحة العقلية الفريدة وتوصيف شامل للصحة العقلية عبر الاضطرابات مع تطبيقات في قياس وتتبع الرفاهية العقلية للقوى العاملة في المنظمة والهيئات الطلابية وكذلك في البحث والتشخيص السريري.

وحلت دول في مقدمتها العراق ومصر واليمن وتونس والجزائر والأردن في المراتب الأخيرة في مستويات الصحة العقلية على المستوى العربي وجاءت كل من السعودية والإمارات في المراتب الوسطى من حيث الصحة العقلية للسكان. ويظهر التقرير ان وضع الصحة العقلية في عام 2022 لم يظهر أي تحسن منذ جائحة كورونا، والشباب هم الأكثر تضررا.

وتجري Sapien Labs هذا المسح العالمي للسنة الثالثة على التوالي وقد نشرت نتائجه في صحيفة «تايمز نيوز» الإلكترونية، ويجمع التقرير البيانات التي جرى الحصول عليها بتسع لغات من نحو 500 ألف شخص

أكثر الضحايا من الشباب

دول عربية في ذيل قائمة «الصحة العقلية»

في 64 دولة حول العالم على امتداد العام المنصرم 2022 وبحسب المنظمة، يعد هذا الرقم أعلى بكثير عن عام 2021، مما يجعل التقرير أكبر قاعدة بيانات عن الصحة العقلية في العالم، بحسب المنظمة.

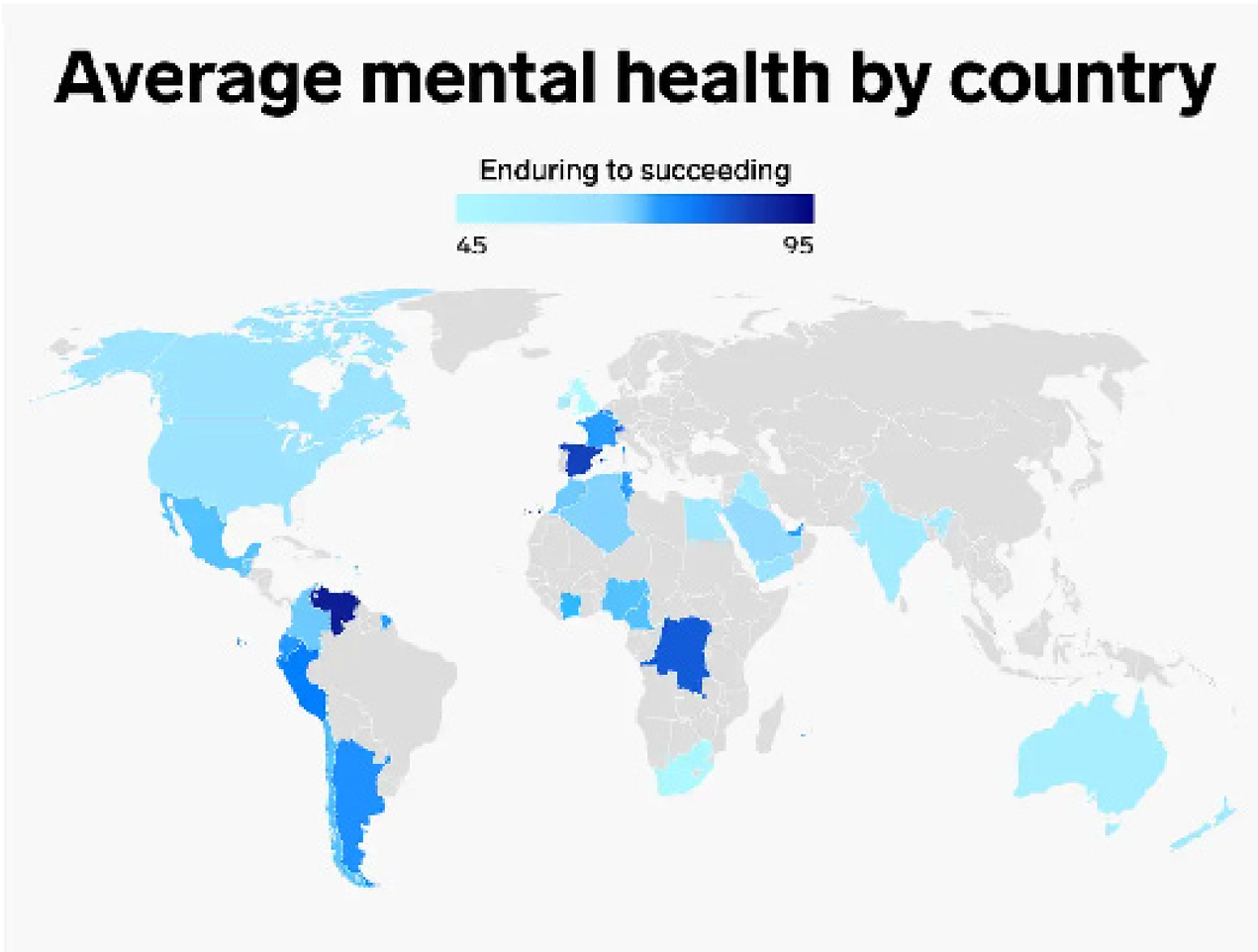
في البداية يلفت التقرير السنوي إلى أن وضع الصحة العقلية في عام 2022 ظل على ما كان عليه في عام 2021، ولم يظهر أي تعاف بعد التراجع الكبير الذي استمر لمدة عامين بسبب إصابات كورونا. في ذروة الوباء، كان ما يقرب من ثلث السكان يعانون من مشكلات نفسية. ويقول التقرير أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18و 24 عاماً، هم أكثر عرضة للإصابة بمشكلات نفسية بخمس مرات من الجيل الأكبر سناً؛ ووفق المنظمة، فقد جرى تسجيل معدلات أعلى بشكل متزايد من عدم الاستقرار الأسري، والمشكلات ونقص الحب والدفء العاطفي في أثناء مرحلة الطفولة لدى البالغين الأصغر سناً، مقارنة بجيل آبائهم.

وحذرت المنظمة من أن البالغين الأصغر سناً الذين ينشئون وسط علاقات أسرية مضطربة وليس لديهم أصدقاء هم أكثر عرضة بعشر مرات للمعاناة من المشكلات النفسية الكبيرة مقارنة بأولئك الذين لديهم روابط عائلية وصداقات وثيقة.

ووجد التقرير أن وباء كورونا قد أثر بشدة على الصحة النفسية والعقلية للناس وكذلك على علاقاتهم في جميع أنحاء العالم، وبخاصة الشباب منهم.

ويكشف التقرير السنوي أيضاً عن أن تدهور الصحة العقلية في أثناء الجائحة، لم يسجل أي تحسن واضح، وذلك وفق مقياس يسمى بـ «حاصل الصحة العقلية»؛ وجرى التوصل إلى أن متوسط الدرجات قد انخفض بمقدار 33 نقطة، على مقياس من 300 نقطة، في العامين الماضيين ولم يظهر حتى الآن أي علامات تحسن وظل عند المستوى نفسه كما كان عليه في عام 2021.

يشار الى ان الصحة النفسية وبحسب تعريف منظمة الصحة العالمية تعني العافية النفسية وهي جزء لا يتجزأ من الصحة، وتعرّف على أنها «حالة العافية التي يحقق فيها الفرد قدراته الذاتية، ويستطيع مواكبة ضغوط الحياة الاعتيادية، ويكون قادرا على العمل الإيجابي والمثمر، ويمكنه الإسهام في مجتمعه»، وتوفر العافية النفسية ركيزة للمشاعر والأفكار والانطباعات والمعارف وعلاقات التواصل والسلوكيات الإيجابية، ومن ثم، فالعافية النفسية ليست فقط مرغوبة في حد ذاتها، ولكنها تعد أيضاً مصدراً لجلب وحماية وتراكم رأس المال البشري والمادي والطبيعي والاجتماعي، بحسب المنظمة؛



وحلت كل من بريطانيا وأيرلندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والبرازيل في مراتب أدنى منها.

يذكر انه ووفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية للصحة العقلية الصادر في صيف 2022، زادت حالات الاكتئاب والقلق بنسبة 25 في المئة في العام الأول للوباء وارتفع عدد المصابين بمرض عقلي إلى ما يقرب من مليار شخص.

وتوفر الاستراتيجية الإقليمية بشأن الصحة النفسية التي تقر بأهمية العمل المنسّق بين القطاعات على تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية انموذجاً للعمل بين مجموعة من القطاعات لتحقيق هذه الغاية.

ووفق التقرير تضاءلت العلاقات الأسرية في جميع أنحاء العالم، مما يعود بالضرر على الصحة النفسة والعقلية لأي شخص.

والمفارقة انه فيما تسجل الدول العربية مستويات متدنية من الصحة العقلية، فان دولا افريقية منها تنزانيا وكذلك بنما وبورتوريكو وجمهورية الدومينيكان وفنزويلا في اميركا اللاتينية من بين البلدان التي سجلت أعلى الدرجات في الصحة العقلية،

وكانت منظمة الصحة العالمية قد انشأت «المبادرة الخاصة بشأن الصحة العقلية»، وهي من أكثر برامج منظمة الصحة العالمية طموحًا حتى الآن في هذا المجال، بحسب المتخصصين والمراقبين، وتتضمن حصول 100 مليون شخص في 12 دولة على خدمات الصحة النفسية؛ وتشمل هذه البلدان دولا عربية منها الأردن وأوكرانيا ووزيمبابوي.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فانه منذ أن بدأت المبادرة في كانون الثاني عام 2020، أصبح لدى خمسة ملايين شخص إمكانية أفضل للحصول على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

وتقول أليسون شيفر، المستشارة الفنية في قسم الصحة النفسية بمنظمة الصحة العالمية، «لقد استغرق الأمر عامين ونصف لإطلاق المبادرات على أرض الواقع. نتوقع الآن أن نرى تقدمًا أكبر في توسيع خدمات الصحة العقلية حتى يتمكن المزيد من الناس من تلقي الدعم»، مشيرة الى ان واحدا أعظم النجاحات حتى الآن هو توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في أثناء الأزمات مثل جائحة كورونا أو بالأخص للمتضررين من النزاعات الخطيرة، كما هو الحال في أوكرانيا أو الفلبين؛ وبرغم النجاحات الأولية التي أظهرتها مبادرة منظمة الصحة العالمية حتى الآن، بحسب المراقبين، فمن المقرر أن ينتهي المشروع في عام 2023؛ وهو ما تنتقده رينيه إلوندو مستشارة مناهضة التمييز في منظمة Sources-d›Espoir في برلين، بقولها «المساعدة التي يحتاجها الناس ليست لها نقطة نهاية.. يستغرق الأمر وقتاً من أجل تقديم الدعم»؛ في المقابل، أعلنت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في نهاية عام 2022 أن 8 ملايين يمني يعانون من مشكلات نفسية، من جراء النزاع المستمر منذ ثماني سنوات، وقالت المنظمة الأممية في تقرير لها إن الأمراض النفسية تعد من أكثر الحالات الصحية شيوعاً في اليمن.

وتحدثت المنظمة عن أن» النزاع المسلح في اليمن المستمر منذ ثماني سنوات والاقتصاد المنهار، أدى إلى شل المرافق الصحية وتفاقم الأمراض النفسية التي تؤثر على جميع فئات المجتمع»؛ وأشارت إلى أن «المرافق القليلة المتوفرة التي تقدم خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية والاجتماعية، تعاني من نقص حاد في التمويل، مقارنة بالحاجة الماسة لخدماتها».

في صيف ٢٠٢٢، زادت حالات الاكتئاب والقلق بنسبة ٢٥ في المئة في العام الأول للوباء وارتفع عدد المصابين بمرض عقلي إلى ما يقرب من مليار شخص.

البطاقة الموحدة

الحاجة الملّحة وتلكؤ الاصدار

فيلي

مرت قضية «البطاقة الوطنية الموحدة» واستخراجها للناس بمنعطفات متعددة، تسببت في عدم انتظام اصدارها، ففي اوقات يدار الملف بكفاءة، فيما يتوقف الاصدار في احيان اخرى لأسباب شتى، كثيرا ما تنوه عنها الجهات المعنية ...

وتطلب من الناس ان يلتمسوا العذر لها برغم اهمية الوثيقة، اذ يختصر استعمالها كثيرا من الاجراءات الروتينية لاسيما المتعلقة بالمعاملات الورقية؛ ويعاني كثير من العراقيين من تبعات عدم الحصول على البطاقة، ولا يقتصر الامر على العراقيين في داخل البلد، بل يشمل العراقيين في الخارج الذين هم بأمس الحاجة اليها لاسيما ان كثيرين كانوا قد فقدوا وثائقهم المعروفة ومنها بطاقة الاحوال المدنية وشهادة الجنسية في ظروف متنوعة.

ومؤخرا دعت مديرية الاحوال المدنية والجوازات والاقامة، السكان لتسلم البطاقات الوطنية الموحدة المنجزة، وقال قسم العلاقات والاعلام في المقر العام للبطاقة الموحدة «ندعو السادة المواطنين الكرام في بغداد ولجانبي الرصافة والكرخ للتوجه الى دوائر البطاقة الوطنية لاستلام البطاقات الوطنية الموحدة المنجزة»؛ فيما يقول المراقبون ان الدعوة ضبابية، بحسب تعبيرهم، اذ ان المتعارف عليه ان تجري كل معاملة بشأن البطاقة الموحدة على حدة ارتباطا بتوقيتات معينة ودعوات خاصة بكل معاملة تجنبا للزحام والفوضى في اثناء مراجعاتهم لإصدارها.

وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت، في ايلول 2022، توضيحاً بشأن تأخر تزويد السكان بالبطاقة الوطنية؛ وقالت الوزارة في بيان إنها تسعى إلى تقديم الخدمات وتوفيرها للمواطنين وتبسيط الإجراءات والانتقال إلى العمل الإلكتروني بدل الورقي، مبينة، انها عملت على إعداد ملف متكامل إلى مكتب رئيس الوزراء تضمن حاجة مديرية شؤون البطاقة الوطنية إلى بطاقات خام بهدف سد حاجة المواطنين في هذا المجال، بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحادية للعام الحالي 2022، لغرض المضي بإجراءات التعاقد وفق النسبة المتحققة (1/12) من موازنة العام 2022 التي خولت الوزارة توقيع عقد تجهيز خمسة ملايين بطاقة خام، بحسب بيان الوزارة.

وأوضحت أنه «جرى بتاريخ 7 / 8 / 2022 استحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإبرام العقد والسير بإجراءات التعاقد»، مشيرة الى أن «وزارة الداخلية استحصلت الموافقة على التعاقد على 5 ملايين بطاقة بعد عرض الموضوع أمام المجلس الوزاري للاقتصاد في مجلس الوزراء ضمن جدول الخطة الاستثمارية لوزارة الداخلية لعام 2022، إذ تم تأييد توفير الاعتماد المالي في الحالتين المذكورتين آنفاً».

ولفتت الى أنه «جرت المصادقة على إعداد الدراسة للجدوى الفنية والاقتصادية ولجان تدقيق هذه الدراسة ومفاتحة مديرية العقود في الوزارة للسير بإجراءات التعاقد بأسرع وقت ممكن وبإشراف ومتابعة الوزير ووكيل الوزارة الأقدم ومدير الأحوال المدنية والجوازات والإقامة ومدير شؤون البطاقة الوطنية»، مردفة أنه سيجري في غضون ايام تزويد مديرية شؤون البطاقة الوطنية بـ (10 ملايين بطاقة خام) لسد حاجة المواطنين، لتزايد إقبالهم عليها، على حد وصف الوزارة.

وفي نهاية عام 2022 أعلنت وزارة الداخلية الاتحادية، المباشرة بطبع البطاقات الوطنية المتأخرة؛ وذكر بيان للوزارة أن الوكيل الأقدم للوزارة وجه ملاك قسم (البطاقة الوطنية) على





لأغراض التجديد او الاصدار الجديد وغيرها من الامور القنصلية، مشيرين الى ان كثيرا من العراقيين يضطرون الى الرجوع الى العراق لمتابعة اصدار البطاقة وهذا يتنافى مع طبيعة التحول الى الاصدار الالكتروني بدلا من الورقي على حد قول بعضهم.

كما لوحظ التلكؤ بسبب ربط هوية الاحوال المدنية بالبطاقة الوطنية، وكثيرا ما يضطر كثير من السكان الى المعاناة من مراجعات متعددة بسبب تغير دوائر نفوسهم من محافظة لأخرى او حتى ضياع الاوليات في كثير من دوائر النفوس على حد وصف بعض السكان، ويقول احد السكان انه منذ 6 أشهر قدم على تجديد هوية الاحوال المدنية حتى يحصّل على البطاقة الوطنية، ولحد الآن لم يحصل على هوية الاحوال اذ حدد له موعد 3 أسابيع لاستخراج الاوليات من سجل الاحوال المدنية، ولم ينجز ذلك لحد الآن بحسب قوله، مشيرا الى ان المعنيين قالوا له انهم سيخابرونه بعد انجاز الهوية ويقول انه منذ ذلك الوقت لم يتصل به احد؛ وبحسب مراقبين فان عشرات الالوف يواجهون المصير ذاته ، بل منهم من تعرضوا لحالات أسوأ منه، على حد قولهم.

يشار الى ان مشروع البطاقة الوطنية الموحدة أطلق في عام 2015 وقد عدت وزارة الداخلية، إطلاق العمل بالمشروع تخفيفاً عن كاهل المواطن واسهامة في تعزيز الأمن الوطني، وفيما حددت السقف الزمني لاكتمال المشروع بخمس سنوات، اشارت الى أن إجراءات الحصول على البطاقة ستكون «سهلة للغاية»، بحسب قولها.

ويوضح معاون مدير دائرة البطاقة الموحدة إن «البطاقة الوطنية هي بديل لهوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية ومستقبلاً سيتم أيضاً إدراج بطاقة السكن ضمنها»، مبيناً أن «الغاية من هذه البطاقة هي رفع الثقل عن كاهل المواطن والتخفيف من الروتين وتثبيت قاعدة بيانات خاصة بالمواطنين». ودأب المسؤولون على القول ان سنّ قانون البطاقة الوطنية الموحدة هو من أجل توحيد شهادة الجنسية العراقية وهوية الأحوال المدنية وبطاقة السكن في وثيقة واحدة، ضمن شبكة متكاملة واحدة للمعلومات المدنية؛ واستنادا الى المراقبين فقد رحّب الشارع بذلك كثيرا؛ لأن تعدد بطاقات الهوية يتسبب بكثير من المعرقلات لمن يراجعون مؤسسات الدولة.



بذل أقصى الجهود وأن يكون العمل بثلاث وجبات من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 12 ليلاً، فيما لفت الى انه سيجري في غضون ايام طباعة أكثر من ثلاثة ملايين بطاقة وتسليمها للمواطنين، مشيرا الى ان سبب تأخر طباعة البطاقات الوطنية في المدة الماضية عدم توفر التخصيصات المالية نتيجة تأخر إقرار موازنة 2022؛ فيما اشير الى ان المشكلة تتمثّل في شح الورق الإلكتروني الخام الخاص بإصدار "البطاقة الوطنية الموحدة" للمواطنين، وهذا الورق لا تملكه سوى الشركة الألمانية التي تعاقدت معها الحكومة العراقية لتنفيذ المشروع، بحسب وزارة الداخلية.

وبرغم الإعلانات المتفائلة، ينوه المراقبون الى أن التباطؤ في إنجاز المعاملات لا يزال سيد الموقف، ولا أحد يعرف ما السبب في عدم وصول البطاقات قياسا الى الحاجة المطلوبة والمتزايدة، ويقولون ان المواطن وحده من يدفع الثمن حتى اللحظة، على حد وصفهم، لافتين الى انه في السابق، كان من يقدّم على "البطاقة الوطنية الموحدة"، يتم إصدارها له بعد أسبوع واحد فقط من تاريخ تقديمه، واليوم لا يحصل المواطن على "البطاقة الوطنية الموحدة" إلا بعد مرور 5 إلى 8 أشهر من تاريخ تقديمه عليها في احسن الاحوال، بحسب قولهم، ملمحين الى انه في اوقات معينة جرت ادارة الملف بكفاءة وجرى الغاء الحجز في بعض المرات اعتمادا على المراجعة المباشرة، وجرى انجاز المعاملات بمدد قياسية.

ووفق المراقبين فانه مع استمرار التباطؤ غير الاعتيادي في إصدار "البطاقة الوطنية الموحدة" للسكان، تتزايد معاناة الناس يوما بعد آخر، لا سيما المرضى ممن هم بحاجة إلى السفر الخارجي والتنقل الداخلي، داعين الحكومة الى ان تضع الملف على رأس أولوياتها.

وفيما يتعلق بعراقيي الخارج كانت سفارة العراق في الاردن قد اصدرت في شباط 2023 استمارة معلومات خاصة بالعراقيين المقيمين في الاردن (حصراً) لتزويد مديرية الجنسية والمعلومات المدنية بقاعدة بيانات لغرض اصدار البطاقة الوطنية الموحدة، ودعت العراقيين الى التسجيل وتعبئة الاستمارة مرة واحدة لكل فرد من افراد العائلة على حدة، فيما طالب عراقيون بأن يشمل الاجراء وان ينفذ لجميع العراقيين في دول العالم كافة لارتباط قضية البطاقة بجواز السفر



أزمة غذائية تلوح في الأفق..
ما مصير الثروة الحيوانية في العراق؟

يحذّر مختصون من تدهور الثروة الحيوانية في وسط وجنوب العراق جرّاء انخفاض مناسيب المياه إلى مستويات غير مسبوقة، يرافق ذلك التصحر وزيادة الملوحة، ما سيؤدي إلى انخفاض أعدادها وإنتاجياتها، وسط مطالبات بإتخاذ إجراءات موسّعة لاحتواء هذه الأزمة، وتحديث طرق ريّ الأراضي الزراعية للحد من استهلاك المياه.

فيلي

ويشهد العراق منذ أسابيع انخفاض مناسيب المياه إلى مستويات قياسية، لاسيما في نهر دجلة بمحافظة ميسان، (جنوبي العراق)، على الرغم من أن موسم الصيف لم يأتِ بعد، وهو ما يُنذر بأزمة غذائية ناجمة عن جفاف مساحات واسعة من الأراضي المزروعة وخروجها عن الاستخدام الزراعي، فضلاً عن نفوق آلاف الحيوانات أبرزها الجاموس.

أسباب شُحّ المياه

يعزو نائب رئيس لجنة الزراعة النيابية، حسين مردان، شُحّ المياه إلى أسباب كثيرة، أبرزها «إنشاء تركيا الكثير من السدود والنواظم التي تمنع وصول المياه، رغم وجود اتفاقيات سابقة تنص على إعطاء جزءاً من تلك المياه إلى العراق، فضلاً عن قلّة الأمطار، والتجاوزات الكثيرة على نهري دجلة والفرات وأفرعهما في المحافظات والمدن والقرى والأرياف».

ويضيف مردان لمجلة «فيلي»، «كذلك تجاوزات الفلاحين على الخطة الزراعية، حيث تمت زراعة 5 ملايين دونم فيما كانت الخطة مليون و800 ألف دونم، بالإضافة إلى وجود أكثر من 20 ألف بحيرة أسماك غير رسمية، ومن المتوقع خلال الأيام المقبلة استخدام حلول، منها تبطين الأنهر بالصب الكونكريتي، والريّ عبر الأجهزة الحديثة، للتقليل من هدر المياه».

تهديد للأمن الغذائي

يشير الخبير الزراعي، الدكتور خطاب الضامن، إلى أن «التصحر وزيادة الملوحة وانخفاض الأعلاف وارتفاع أسعار المستورد منها، سوف يؤدي إلى تراجع أعداد وإنتاجية الثروة الحيوانية، خصوصاً في مناطق الأهوار والوسط والجنوب، ما سيهدد الأمن الغذائي في عموم العراق».

ويؤكد الضامن لمجلة «فيلي»، أن «احتواء أزمة الأمن الغذائي التي بدأت تظهر بارتفاع أسعار اللحوم خلال الأسابيع الماضية، تتطلب جهوداً حكومية موسّعة، وتطبيق سياسة واضحة للتكيّف المناخي، وتحديث طرق الريّ، فضلاً عن استخدام المياه الجوفية بما يضمن تحقيق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي».

خسائر فادحة

توضح إعلامية الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية التعاونية في البصرة، سلمى الحساني، أن «الجفاف وملوحة المياه في الأهوار وبعض المناطق من شمال البصرة يؤثر على القطّاع الزّراعي بشقّيه النباتي والحيواني، وتسبب صيف العام الماضي فقط، بنفوق أكثر من 5 آلاف رأس جاموس، ما ألحق خسائر فادحة بالمربين».

وتضيف الحساني لمجلة «فيلي»، أن «اللوم لا يقع على الحكومة المحلية والمركزية فقط، وذلك لأن البصرة تقع في ذنائب الأنهر، وبزل أنهر كل المحافظات يتركّز فيها، لأن أرضها واطئة فتحتاج إلى اطلاقات مائية كبيرة حتى تُغمر بالكامل، فضلاً عن ملوحة مياهها وتلوثها، ما تسبب بهجرة سكان الأهوار إلى مناطق أخرى».

بيع للجاموس وهجرة

تقول المواطنة أم علي من محافظة الديوانية، «كانت لدي ثلاثة جواميس، وبسبب شُحّ المياه في العام الماضي قمت ببيع اثنين وأبقيت على واحدة للعيش منها» وتضيف لمجلة «فيلي»، «وبسبب قلّة المياه والأعلاف اضطررت مؤخراً لبيع الجاموسة الأخيرة والهجرة إلى المدينة للبحث عن عمل آخر».

الحصة التموينية سبيل الفقراء الوحيد لإدامة حياتهم

■ فيلي



شغلت البطاقة التموينية وتوفير مستلزماتها بصورة دائمة، وزيادة وتنويع مفرداتها هما كبيرا للسكان، لاسيما إثر زيادة أسعار السلع والمواد الأساسية بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي؛ وكذلك بفعل الارتفاع العالمي للأسعار بتأثير الحرب الروسية الأوكرانية، وقبل ذلك ما لحق بالعالم من جراء انتشار فيروس كورونا ومرض كوفيد ١٩.

وقد أعلنت وزارة التجارة الاتحادية، في نهاية سنة ٢٠٢٢ عن تفاصيل قرار زيادة حصة السلة الغذائية، وقالت في بيان، إنه استناداً إلى توجيهات رئيس الوزراء والتوجهات الحكومية عن طريق البرنامج الحكومي لدعم العائلات الفقيرة ورفع مستوى المعيشة جرى إصدار قرار مجلس الوزراء الذي تضمن إضافة مواد للسلة الغذائية لفئة الرعاية الاجتماعية، مبينا أن «الإضافة ستكون بواقع كيلو سكر، واحد لتر زيت، 200 غم شاي، 250 غم حليب للكبار، كيلو طحين صفر»، موضحاً، أن «الإضافة ستكون لمواد السلة الغذائية المستلمة»؛ وفي الحقيقة فإنه منذ ذلك التصريح لم يتسلم السكان حصة الشاي أو الحليب او حتى طحين الصفر.

وفيما يتعلق بالنازحين كانت الوزارة قد قالت إنه، وبهدف دعم الفئات الضعيفة والهشة، وإيلاء النازحين الأهمية القصوى، وجه السيد رئيس مجلس الوزراء وزارة التجارة وبالتعاون مع شركات القطاع الخاص الداعمة للوزارة، بتهيئة مساعدات غذائية وعينية تشمل (22) مادة، وتوزيعها بين مخيمات النازحين ضمن محافظة نينوى، وفق البيان.

وقبل ذلك كان مواطنون، قد دعوا وزارة التجارة إلى ضرورة متابعة أسواق السلع الغذائية لمنع استغلالها من قبل بعض التجار «الجشعين»، بحسب وصفهم، ووضع سقف زمني محدد لتسليم المواطنين مواد البطاقة التموينية، فيما يحذر متخصصون من الدعوات من قبل البعض لإلغائها ويشددون على استقرار أسواق المواد الغذائية.

يحدث ذلك في ظل ارتفاع معدلات الفقر في العراق اذ كشف مركز للاستطلاع ان أكثر من 12 مليون عراقي لا يحصلون على 200 ألف دينار في الشهر، التي لا تكفي الأسرة لأيام، على حد قوله، وحسب وزارة التخطيط فإن نسبة الفقر في البلاد 25% من السكان، فيما كان رأي المستشار المالي للحكومة مظهر محمد صالح بأن النسبة 30%، ويقول مركز الاستطلاع أن «تصريح المستشار صالح هو الأدق، والرقم الحقيقي لعدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر يقدر بـ 12 مليون وستمئة ألف»، على حد رأيه.



وكان سكان قد صرحوا بأن «بعض وكلاء الحصة التموينية يُماطلون في توزيع المواد الغذائية، ما يثير انزعاج المواطنين، لذلك ندعو وزارة التجارة إلى بذل المزيد من الجهود لمتابعة عمل الوكلاء»، متحدثين عن ضرورة وضع وزارة التجارة مدة محددة لتوزيع المواد الغذائية، ويكون هناك تنسيق بين الوكلاء والمواطنين لتسلمها، لإنهاء تلك الخلافات التي تحدث بين الوكيل والمواطن.

وكان رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، قد شدد على ضرورة الاهتمام بالبطاقة التموينية، التي يعتمد عليها الفقراء وذوو الدخل المحدود من السكان بشكل أساس، في ظل الارتفاع الكبير بأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وبرأي المراقبين فان تجربة سابقة لتوزيع البدل النقدي عوضا عن مفردات الحصة التموينية اثبتت فشلها، كما انتقدوا قرارات سابقة بحجب الحصة عن المتواجدين في الخارج، وقالوا ان من بين المتواجدين هناك اربابا للأسر ولم تزل عائلاتهم في داخل العراق تعتمد على الحصة التموينية.

ويربط خبراء مختصون بين السيطرة على المعروض من المواد الغذائية وانخفاض الأسعار، «اذ ترتفع الأسعار عندما تكون هناك شحة في العرض، لكن عند ضخ تلك المواد يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار أو استقرارها في الأقل، ما يفضي إلى مكافحة التضخم»، وفق الخبراء.

وينوه المتخصصون بالاقتصاد إلى أن «إعلان توزيع المواد التموينية كاملة في مواعيدها يمكن أن يحافظ على مستوى معين من استقرار السوق، بخاصة عند تضمينها المواد الغذائية الرئيسة، فضلا عن دعم التجار بغرض إغناء السوق بالمنتجات والسلع الأساسية»، بحسب قولهم.

وعن المطالبات بالبديل النقدي عوضا عن البطاقة التموينية يشددون على الا يجري قطع البطاقة التموينية، لأنه بمجرد ظهور الأخبار عن ذلك ترتفع الأسعار، حتى لو كان مقابلها دفع بدلات أو مبالغ مالية، بحسب وصفهم، ولافتين إلى ضرورة توسيع عدد المشمولين بالبطاقة التموينية من الفقراء، وزيادة كميات المواد الغذائية الأساسية المجهزة، وانتظام توزيعها شهريا.

«هذا العام ستكون بطاقة المواد الغذائية للعراق كلها الكترونية وبإمكان المواطنين مراقبة الأمور من هواتفهم المحمولة في الاعمال المتعلقة بالتسجيل ووصول الحصص الغذائية والمراقبة الكاملة لنوع الغذاء والوكيل»...

وفي السياق ان وزير التجارة، لفت الى أن مخصصات البطاقة التموينية في موازنة العام المقبل 2023، تغطي مفرداتها على مدار عام، وفيما حدد حجم الخزين المتوفر لمادة الحنطة، أعلن البدء بالتعاقد لشراء كميات منها للسنة المقبلة، مشيرا الى إن «مخصصات البطاقة التموينية تحدد على أساس المتغيرات والتخصيصات المالية»، ومنوها الى أن «الخزين المتوفر لمادة الحنطة تبلغ كميته نحو 750 ألف طن، جرى التعاقد عليها من مناشئ عالمية»، منوها الى أن «التعاقدات مستمرة».

واعتمد العراق نظام البطاقة التموينية عقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 الصادر بتاريخ 6 آب 1990 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على البلاد جراء غزو نظام صدام حسين للكويت.

وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب، قد قالت في وقت سابق أن «وزارة التجارة لديها بيانات 39 مليون مواطن مشمولين بنظام البطاقة التموينية، والعقود التي تبرم لتجهيز المواد الرئيسة في هذا النظام تحسب على هذا العدد»، مستدركة على لسان عضو فيها «جميع المواطنين العراقيين لديهم بطاقة تموينية وجميعهم يستحقون ذلك، إلا أن التعليمات الحكومية التي صدرت قبل سنوات استقطعت مواد البطاقة التموينية عن الموظفين الذين تزيد رواتبهم عن مليون ونصف المليون دينار»، مشيراً الى أن عدد من يتسلم مواد البطاقة التموينية قليل جداً نسبة إلى عدد سكان العراق، نظراً لتأخرها وفي بعض الأحيان رداءة المواد التي توزع فيها».

وفي 23 شباط 2023، ذكر إن وزير التجارة قال في اجتماعه مع اللجنة الاقتصادية والتجارية والصناعية بحضور جميع المديرين العامين للوزارة لمناقشة عدد من القضايا الجارية، أن «هذا العام ستكون بطاقة المواد الغذائية للعراق كلها الكترونية وبإمكان المواطنين مراقبة الأمور من هواتفهم المحمولة في الاعمال المتعلقة بالتسجيل ووصول الحصص الغذائية والمراقبة الكاملة لنوع الغذاء والوكيل»، على حد قوله؛ ونقل عن الوزير قوله «من الضروري ان يقر مجلس الوزراء تخصيص مبلغ خارج 12/1 من موازنة 2021 لوزارة التجارة، وإلا فإننا سنواجه نقص الدقيق والحصص الغذائية في نيسان 2023».

«قنبلة موقوتة» في العراق

وخطط خمسية لتلافي «الكارثة»



تُعدّ الكثافة السكّانية في ظل غياب الخطط الاستراتيجية لها «قنبلة موقوتة» في العراق وفقاً لمختصين، في وقت تستعد السلطات لوضع خطط خمسية تلافياً لـ«كارثة» في بلد قد يصل تعداده سكانه إلى 50 مليوناً بحلول 2030، بحسب التوقعات.

فيلي

وتُقدر الحكومة العراقية تعداد السكان في البلاد لسنة 2022، بـ(42) مليوناً و(248) ألفاً و(883) نسمة، بمعدل زيادة سنوية بلغت (2.5%)، وفقاً للتقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء، بناءً على المعادلات والمعايير الإحصائية المُتبعة في هذا المجال.

خطط التنمية الخمسية

وتأتي العاصمة بغداد في مُقدّمة المحافظات الأكثر اكتظاظاً بالسكان، بواقع أكثر من 9 ملايين نسمة، وترتفع هذه النسبة خلال النهار - عند إضافة قاصديها من باقي المحافظات لأغراض متعددة - لتصل إلى أكثر من 10 ملايين نسمة، بحسب المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي.

ويُضيف الهنداوي لمجلة «فيلي»، ان «محافظة نينوى تحلّ في المرتبة الثانية، بأكثر من 4 ملايين نسمة، ومن ثم البصرة بواقع أكثر من 3 ملايين نسمة، وبعدها تأتي تباعاً بقية المحافظات بأعداد تتراوح من مليون إلى مليونين ونصف المليون، وفي المرتبة الأخيرة تأتي

المئتى بواقع 900 ألف نسمة».

ويشير المتحدث باسم وزارة التخطيط، إلى أن «هناك إجراءات لاستيعاب هذه الزيادات السكّانية، حيث أقرّ المجلس الأعلى للسكّان برئاسة رئيس مجلس الوزراء، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية المُحدّثة، وهذه الوثيقة تتضمن رؤى بعيدة المدى لتوفير متطلبات الحياة، والاستفادة من الزيادة السكّانية، وتحويلها إلى مُحرّكات تنموية».

ويوضّح، أن «هذه السياسات تتمحور حول تحسين واقع قطاعات الصحة والتعليم والسكن، ودعم الفئات الهشّة في المجتمع، وتحقيق شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتركيز على تطوير الدراسات والبحوث التي تتناول قضايا السكّان، وإعطاء الأولوية لهذه القضايا ضمن خُطط التنمية».

ويؤكد الهنداوي، أن «هذه السّياسات التي تضمنتها الوثيقة سوف تُترجم إلى إجراءات من خلال خُطط التنمية الخمسية، وأن الوزارة تستعد الآن لإعداد خطط التنمية الخمسية للسنوات الخمس المُقبلة، وأن هذه الخُطة سوف تأخذ بنظر الاعتبار واقع الزيادة السكّانية وقضايا الاقتصاد والتنمية، من أجل اتخاذ الإجراءات والسّياسات المُناسبة لمعالجة قضايا السكان».

وكانت الحكومة العراقية، أعلنت في 15 شباط الماضي، إقرار الوثيقة الوطنية للسياسات السكّانية «المحدّثة»، مشددة على ضرورة تهيئة الظروف لغرض إجراء التعداد السكّاني في البلاد.

يشار إلى أن وزارة التخطيط العراقية كانت قد رجحت إجراء التعداد السكّاني في البلاد نهاية العام الحالي 2023.

وأجري آخر تعداد سكاني في العراق عام 1997، وعلى مدى 15 عاما الماضية لم تتوافق القوى السياسية على إجراء التعداد الذي يعتبر الأساس في توزيع الثروات في البلاد ورسم الخطط التنموية وتقويم نتائجها ووضع الخطط الصحيحة لإعادة الإعمار.

«قنبلة موقوتة»

ويصف الخبير الاقتصادي، أحمد عبدربه، الكثافة السكّانية في ظل غياب التخطيط والتنمية والخطط الاستراتيجية لها بـ«القنبلة الموقوتة»، حيث «تضغط بشكل كبير على خدمات المناطق السكنية في بغداد والمحافظات المهيأة عندما كان سكان العراق لا يتجاوز 17 مليون نسمة».

ويضيف عبدربه لمجلة «فيلي»، كما أن «الكثافة السكّانية بدأت تبتلع أغلب القطاعات الاقتصادية، حيث هناك خريجون بالملايين ومثلهم من العاطلين، لذلك على الحكومة أن تدرس مخاطر الازمة السكّانية الحالية، وتتجه نحو تحديد النسل بشكل عاجل، وتدعم التنمية الاقتصادية والبشرية، وتضع برامج خاصة لـ(المناطق الطاردة) لليد العاملة وللسكان».

تأثير بيئي

ويؤكد مدير مشروع العدالة البيئية وأمن المناخ جنوب العراق، فلاح الأميري، أن «زيادة معدل النمو السكاني أشدّ خطورة على البيئة من الملوثات بمختلف أنواعها وأشكالها، فالعلاقة بين ارتفاع نسب التلوث والازدياد في معدل النمو السكاني هي علاقة طردية، وقد باتت واضحة ليس فقط على المستوى الوحدات الجغرافية الصغيرة، بل اتضحت بعد الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وعواصف ترابية، وهي بالأصل متسببة من أثر النمو السكاني العالمي أو القطري».

ويضيف الأميري لمجلة «فيلي»، «فحسب مصادر وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء حول المؤشرات السكانية للتغييرات السكانية في العراق للفترة من 2015 - 2030، حيث كانت نسبة ازدياد نسبة السكان في عام 2022 بالنسبة لسنة 2021 قدرت بـ(1,058,242)، وهي نسبة مُرتفعة جداً».

ويوضح، أن «المشكلة المرتبطة بين ارتفاع نسبة النمو السكاني مع تلوث البيئة تكمن في أن قطاع الخدمات والصحة والتوسع في الاسكان يكاد يكون معدوماً أو متباطئاً جداً، أي أن هناك متوالية عددية هندسية ومتضاعفة لمعدل نمو السكان مع انعدام نمو هذه القطاعات أو جمود توسعها وتطويرها، فهنا تكون أصل المشكلة».

ويتابع الأميري، «ومن خلال تراكم نسب النمو السنوي للسكان تبدء بالظهور عملية تلوث البيئة بجميع أنواع الملوثات بسبب ارتفاع نسب الاستهلاك في الموارد الطبيعية واستنزافها، وهذا الاستهلاك يصاحبه الكثير من أنواع ملوثات البيئة، بما فيها المحروقات والنفايات، واستخدام مفرط في الخدمات المحدودة».

ويشير إلى أن «حجم الخدمات ومؤسساتها لا زالت نفسها دون تغيير يتناسب مع حجم النمو السكاني، فتظهر بوضوح هذه الملوثات مثل الملوثات الصلبة، وأحيانا لا تظهر الا عند الاختصاص مثل ملوثات الهواء أو التربة، وتؤدي هذه المعادلة المتوالية إلى استنزاف في الموارد واندثارها بصورة متسارعة مثل خدمات الطرق والجسور والقطاع الصحي وقطاع التعليم والمياه».

ويبين، «وفي جانب آخر نجد أن هناك تلوث سمعي وبصري وضوضائي واضح، بسبب تكدس السكّان في الوحدات الإدارية ذاتها، والتي لم تتوسع أو يتم تطويرها وبقيت على حالها، وهو ما يشير إلى كارثة قد تؤدي بالتدرج نحو الانهيار الاقتصادي والبيئي في حال عدم معالجة المهتمين وأصحاب القرار لها».

سلبيات أخرى

من جهتها عددت الناشطة، سكينة سعيد، مجموعة من السلبيات جرّاء الكثافة السكانية، أبرزها أنها «تُساهم في زيادة الازدحامات المرورية، وقلّة فرص العمل خاصة للكسبة، فضلاً عن ارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية في المناطق التي فيها اكتظاظ سكاني»، داعية في ختام حديثها لمجلة «فيلي» إلى ضرورة «اتخاذ الجهات المعنية خطوات جادّة للحد من المشاكل البيئة والاقتصادية التي تسببها الكثافة السكّانية».



> «الكثافة السكّانية بدأت تبتلع أغلب القطاعات الاقتصادية، حيث هناك خريجون بالملايين ومثلهم من العاطلين، لذلك على الحكومة أن تدرس مخاطر الازمة السكّانية الحالية، وتتجه نحو تحديد النسل بشكل عاجل...

وأخيراً..
هل يتحقق للعمال والموظفين سلم رواتبهم المنشود؟

تكاثرت الاخبار في الآونة الأخيرة بشأن تعديل سلم الرواتب وإنصاف ذوي الدرجات الدنيا، ما أعاد الأمل مجددا بإحياء الرواتب المتدنية بعد سنين من الشد والجذب والتأخير غير المسوغ، الذي ألحق الظلم بألوف الأسر من ذوي الدخل المحدود.

فيلي



وبحسب ما صرحت به اللجنة المالية النيابية على لسان رئيسها، الذي نقل عنه، عقب اجتماعه بلجنة تعديل سلم رواتب الموظفين، قوله «ماضون بخطوات تعديل سلم رواتب موظفي الدولة بما يحقق العدالة»، مبينا ان «سلم الرواتب الجديد معروض حاليا على لجنة من الخبراء لإعطاء الراي الاخير ومن ثم يتم تحويله الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه».

وبحسب تصريحه فانه وفقا لسلم الرواتب الجديد فان الزيادة في رواتب الدرجات الدنيا ستكون بنسبة 150 %، وان الحد الادنى للراتب الاسمي (الدرجة العاشرة) سيكون 425 الف دينار؛ كما لفت الى انه «بموجب القانون الجديد ستمنح 50 % مخصصات تحسين معيشة لجميع الموظفين.

وقد اكدت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب ذلك مبينة بحسب بيان لها اهمية ان «يكون الحد الادنى للراتب يسد حاجة المواطن بسبب الظروف الصعبة وتقلبات السوق، مع ضرورة اضافة بعض الملاحظات على القانون لتحقيق العدالة بين جميع الوزارات»، وان ذلك جرى في إطار تحقيق العدالة والمساواة وانصاف موظفي الدرجات الدنيا بما يضمن حقوق الجميع ويلبي تطلعات ذوي الدخل المحدود، بحسب البيان.

وقدمت لجنة اعداد سلم الرواتب شرحا بشأن ما أسمته تشكيل اللجنة بالأمر الديواني رقم (24) لإعداد سلم رواتب موحد، مبينة انها عقدت عدة اجتماعات مع اخذ رأي الامانة العامة لمجلس الوزراء، فيما شرعت اللجنة بجمع بيانات رواتب الموظفين، بحسب البيان، مشددة على ضرورة «اعداد سلم رواتب يحقق العدالة النسبية بين الموظفين من حيث الراتب الاسمي والمخصصات، فضلا عن زيادة التوقيفات التقاعدية»، مضيفة «تم عرض الجدول الخاص على الامانة العامة لمجلس الوزراء، وبانتظار التقرير النهائي».

يذكر أن عضوا في اللجنة القانونية النيابية كان قد قال أن جهات سياسية لم يسمها عملت على تعطيل تعديل سلم رواتب الموظفين.

واوضح في تصريحات سابقة لمجلة «فيلي»، إن «الخلافات السياسية هي من تعطل التصويت على قانون الخدمة المدنية»، لافتا إلى إن «اللجنة القانونية تسلمت اراء وملاحظات الكتل النيابية على مواد وفقرات القانون». وأضاف إن «الكتل السياسية وبعض النواب كل منهم قدم مقترحا يختلف عن الاخر، خصوصا بما يتعلق بسلم رواتب الموظفين».

وبين، إن «بعض الجهات السياسية لا ترغب بأي تعديل على سلم الرواتب، وتريد أن يبقى الحال كما هو واختلاف برواتب الموظفين بين دائرة ودائرة أخرى».

وكان مقرر اللجنة المالية السابق قد نوه إلى أن «مسألة إعداد سلم جديد للرواتب حكومية ابتداءً، وتحتاج الى موافقة مجلس النواب، ومنذ فترة يجري الحديث عن هكذا مشروع لكنه يتأخر لعدة أسباب».

واوضح أن «هذه الأسباب تتلخص بسبب تغيير الحكومات وتحديات الوضع الاقتصادي والتضخم الموجود، فضلا عن أثار ارتفاع سعر صرف الدولار وهذه كلها أثرت باتجاه عدم إعداد سلم جديد للرواتب»، كما قال عضو في مجلس النواب أن تغيير سلم الرواتب مرهون بتشريع قانون جديد للخدمة المدنية يقلل الفوارق بين الوزارات من جهة وبين الدرجات العشر الأولى من جهة أخرى وان «تغييراً سيطرأ على سلم الرواتب يكون عنوانه تقليل الفوارق بين الدرجات، بين العاشرة والاولى وتقليل الفوارق بين الوزارات»، ومشيرا إلى أن هناك وزارات تختلف رواتبها عن الأخرى، وستجري أيضاً إعادة النظر بمخصصات الخطورة والشهادة وهذا يشمل جميع الرواتب في الوزارات كافة.

وزاد أن «مجلس النواب لم يفلح بتشريع قانون جديد بديل عن قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960، والمجلس



« لمجلس الوزراء ولمجلس الخدمة العامة كل حسب صلاحياته أن يقرر ترفيع الموظف عند وجود الشاغر أو منحه قدماً للترفيع أو تعديل راتبه مع عدم تأثير ذلك على استحقاقات ترفيعه القانونية ... »

عند وجود الشاغر أو منحه قدماً للترفيع أو تعديل راتبه مع عدم تأثير ذلك على استحقاقات ترفيعه القانونية، إذا كان قد نال راتباً يقل عن الراتب الذي يستحقه بموجب شهادته وممارسته المهنة ، و إذا كان قد حصل في أثناء خدمته على شهادة دراسية تخوله الحصول على راتب أعلى من راتبه .

كما تنص المادة 18 على أنه «يجري اختيار الموظفين للترفيع على أساس الكفاءة ومدة الخدمة عدا الوظائف التعليمية والطبية والهندسة التي يشترط لها حيازة الموظفين على شهادات علمية تتناسب وعناوين وظائفهم بموجب قانون الملاك».

ويلفت المراقبون إلى انموذج عن غياب التعاون بين المؤسسات المعنية بإدارة شؤون التعيين والرواتب بالقول إنه حتى في ظل القانون الحالي كثيرا ما تجري المماطلة في تخصيص الدرجات الوظيفية حتى للمتميزين في الدراسة والاوائل المتخرجين؛ وعلى سبيل المثال يقول مجلس الخدمة العامة الاتحادي في بيان، اصدره اواخر عام ٢٠٢٢ ان «ما ينشر من بيانات خاصة بتوزيع الدرجات والتخصصات المتعلقة بأبنائنا من الأوائل وحملة الشهادات العليا على الوزارات، لم يصل إلى المجلس بشكل كامل ورسمي»، فيما قدم المجلس شكره «للجهود الكبيرة المبذولة من قبل وزارة المالية التي باشرت بإرسال بعض الدرجات ولكن عدم استكمال وتأخير الدرجات الأخرى أدى إلى تأخير إطلاق استمارة التعيين مما سبب إرباكاً نتيجة لذلك»، موضحا ان «المجلس لا يستطيع إطلاق الاستمارة لاختصاص من دون الآخر».

الآن بصدد تشريع قانون جديد للخدمة المدنية وليس تعديل القديم، بموجب المادة 60 ثانيا من الدستور»، مشيراً إلى أن «القانون تمت قراءته قراءة أولى، وطرح في الدورات البرلمانية السابقة لكنه لم يمرر لوجود اعتراضات سياسية».

وأشار إلى أن «الهدف من تشريع قانون جديد هو وضع سلم رواتب جديدة لتقليل الفوارق ولتقليل طلبات النقل من وزارة الى أخرى إضافة إلى تنظيم قانون جديد يراعي التغيرات الوظيفية»، على حد قوله.

من المعلوم أن سلم الرواتب المعمول به حاليا يتضمن ١٠ درجات تبدأ بالأولى الاعلى وتنتهي بالعاشر الادنى ويفترض بحسب القانون القديم أن تعطى للعاملين علاوة سنوية كما يرفع الموظف إلى الدرجة الاعلى بعد مرور ٤ سنوات على خدمته الوظيفية؛ إلا أن العاملين يقولون إنه يجري تجاوز ذلك الاستحقاق ولا يجري تطبيقه ويشكو كثيرون من أنهم ظلموا اذ كثيرا ما يعطى خريجو الدراسة الابتدائية عناوين وظيفية أعلى من خريجي الإعدادية مثلا، بحسب وصفهم مشيرين إلى أن هذا كثيرا ما يحصل في وزارات كثيرة من بينها وزارة الصناعة، فيما يقول البعض أن ذلك أحد العوامل التي تدفع جهات حزبية إلى تعطيل قوانين انصاف العاملين والدرجات وبحسب ما يقولون فإن الامر مرتبط بالتعيينات غير المستحقة المبنية على المحسوبية والرشى وتزوير الشهادات بحسب قولهم مشيرين إلى أن سن قانون منصف يعطي كل ذي حق حقه ويحقق العدالة ويكشف التلاعب وهو ما لا تريده بعض الجهات بحسب تعبيرهم.

ويشير الحقوقيون إلى أنه حتى قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 الذي يفترض العمل به حاليا فانه منصف في مواده لتحقيق العدالة بين العاملين في دوائر الدولة، اذ تنص المادة 11 من القانون مثلا على أن لمجلس الوزراء والمجلس الخدمة العامة كل حسب صلاحياته أن يقرر ترفيع الموظف



ارتفاع أسعار اللحوم ودور التهريب وتقلبات العملة

فيلي

تشهد السوق العراقية ارتفاعا ملحوظا في أسعار اللحوم الحمر، وحتى الدواجن، وتتفاوت عملية تواجد اللحوم في الأسواق بين مد وجزر؛ ويرتبط بذلك توافر الحيوانات المنتجة للحم، ففي أوقات سابقة كانت تجري عمليات تهريب واستيراد من الدول الأخرى إلى العراق، أما الآن فيجري الحديث عن هجرة عكسية إذا جاز القول إذ يجري تهريب حيوانات اللحم من العراق الى الدول الأخرى.

ووصلت أسعار اللحوم من الأغنام والعجول في بعض المناطق ببغداد كحي الكرادة إلى 19 ألف دينار، وتقل في المناطق الشعبية لتصل إلى 16 ألف دينار بعد أن كان يتراوح سعر بيعها سابقاً ما بين 13 إلى 15 ألف دينار او حتى 11 الفا للكيلو الواحد.

وقد حددت وزارة الزراعة، مؤخرا، ثلاثة أسباب رئيسة وراء ارتفاع أسعار اللحوم في السوق المحلية.

وقال مدير دائرة الثروة الحيوانية في الوزارة، إن الاسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار اللحوم، الأول ارتفاع أسعار الدولار في الأسواق المحلية، والثاني قلة المعروض في السوق لأن الطقس حاليا فيه مطر يساعد على الزراعة الرعوية، ولذلك فإن المربين يمتنعون عن طرح حيواناتهم للأسواق لامتلاكهم علفاً في مزارعهم بالمجان يعوضهم عن الشراء، على حد وصفه.

وأضاف أن "السبب الثالث يتمثل بالمربين الذين يربون الأغنام تربية مكثفة لتسريع نموها، إذ تكون لديهم الأعلاف غالية"، مشيرا إلى، أن" المزارع توجد فيها مواد علفية مثل الأدغال والحشائش ما يدفع المربين أصحاب المزارع والحيازات الصغيرة إلى عدم إنزال حيواناتهم إلى السوق، لذلك أصبح هناك شح في المتوفر من اللحوم".

وزاد، أن" الحديث عن تصدير اللحوم غير صحيح، بل يتم استيراد لحوم وعجول حية بكميات كبيرة جداً"، موضحاً، أن" الأسعار من الممكن أن تنخفض لاحقاً بعد أن يقل الطلب عليها بشكل تلقائي".

ويرى مختصون أن أسباب ارتفاع أسعار اللحوم لم تقتصر على ارتفاع سعر الدولار فحسب؛ ويرى باحث اقتصادي إن ارتفاع أسعار اللحوم في العراق، وتحديداً في العاصمة بغداد، أصبح عبئاً آخر يتحمله المواطن، بعد سلسلة ارتفاع السلع والمواد في السوق نتيجة الارتفاع القياسي لسعر صرف الدولار.

ويلفتون، الى أن ارتفاع أسعار المواشي والدواجن المحلية، بسبب انعدام الدعم الحكومي لمربي المواشي والدواجن، اسهم إلى حد كبير في اعتماد التجار على اللحوم المستوردة، نظرا لرخص ثمنها مقارنة بالعراقي، وبالنتيجة، فإن معظم المواطنين يشترون هذه اللحوم على حسب قدرتهم الشرائية وإمكانياتهم المادية.

وأشاروا إلى ان فوضى السوق الاقتصادية التي يشهدها العراق يعود الى قرارات سياسية، بحسب وصفهم، تتحكم بالنظام الاقتصادي والمالي، فضلاً عن غياب الرقابة الاقتصادية للسوق وعدم وجود عدالة اقتصادية في توزيع الثروات، على حد قولهم.

وفي وقت سابق، اوضحت وزارة الزراعة الاتحادية، أن ارتفاع أسعار اللحوم هو بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف واللقاحات والأدوية البيطرية المستوردة من الخارج؛ واستدرك المتحدث باسم الوزارة، انه لا يوجد ارتفاع في اسعار الدواجن والاسماك وان الارتفاع في اللحوم الحمراء فقط، غير ان السكان يشيرون الى ان الاسماك تتجه ايضا في اسعارها الى الصعود، ناهيك عن ارتفاع اسعار لحوم الدجاج.

وكان اقتصاديون عراقيون قد لفتوا، إلى أن تهريب المواشي والأغنام، واحدة من أدوات المافيات لجني الأموال، ما يهدد الثروة الحيوانية في بلاد النهرين، كما كانت الاستخبارات العسكرية العراقية، قد كشفت عن إحباط ما قالت انها أكبر عملية تهريب في محافظة ديالى، الحدودية مع ايران، مبينة انه "جرى إحباط أكبر عملية لتهريب ١١٢٠ رأس غنم مستورد ممنوعة من الاستيراد، لتهريبها من كركوك إلى ديالى بحجة الرعي بها".

وبحسب خبراء فان التهريب يؤثر بصورة مباشرة على الثروة الحيوانية في البلاد، اذ تضاءلت أعدادها في السنوات الأخيرة، كون السوق اتجه إلى استيراد اللحوم والألبان ومشتقاتها، مع انعدام الدعم الحكومي لشريحة مربي الأغنام والمواشي وأصحاب المزارع والرعاة، بحسب قولهم، مشيرين الى ان "المواشي العراقية مرغوبة بشكل كبير في دول الجوار.

ويقول تاجر مواشي "كانت هناك عمليات تهريب مستمرة، مع دول مثل السعودية والأردن وسوريا. ومع كل حرب أو فوضى أمنية، تنتعش عمليات التهريب".

ويوضح أن وضع الثروة الحيوانية تدهور بعدما شهده العراق في التسعينات، إذ توجه الكثير من رعاة الأغنام إلى الاعتماد على تهريب المواشي والأغنام من وإلى العراق.

ويرى أن "رعي الأغنام وتربية المواشي والتجارة بهما، تمثلان مصدر رزق لعائلات كثيرة تسكن قرى وأرياف مدن العراق المتنوعة، لذا فإن التهريب يهدد رزق هذه العائلات لأنه يسرع في انقراض المهنة"، بحسب تعبيره.

ويؤيد تجار القول، أن المواشي العراقية مرغوبة بشكل كبير في دول الجوار، لذلك فإن عمليات تهريبها مستمرة، كما أن هناك أعداد كبيرة من الأغنام يجري تهريبها إلى العراق من الداخل الإيراني والسوري ودول أخرى، لفرق الأسعار، وهذا ما يعود بالفائدة للمهربين، على حد وصفهم.

وبحسب مختصين فإن عدم حصول مربي المواشي على دعم حكومي في شراء الأعلاف، يسهم بشكل كبير في رفع أسعار المواشي في الأسواق المحلية، وبالتالي تسببهم بخسائر إضافية.

وكانت مصادر أمنية على الحدود العراقية - السورية، قد قالت إن "عمليات تهريب المواشي في السنوات الماضية ارتفعت بصورة كبيرة للاستفادة من الأسعار المرتفعة"، مشيرة إلى عدم وجود أرقام دقيقة لعدد الرؤوس المهربة، فيما قدرتها بين 500 إلى 1000 رأس مهرب يومياً.

ووفقاً لتجار أغنام، فإن رأس الغنم، يباع في داخل العراق بـ 300 دولار تقريباً، في حين لا يتعدى سعره في الداخل السوري 100 دولار في أحسن الأحوال، وهو ما يؤثر بصورة كبيرة على أسعار اللحوم والمواشي في داخل العراق، بحسب قولهم.

ويقول باحث في الشأن الاقتصادي إن ارتفاع أسعار اللحوم والماشية المضطرد في البلاد، يعود إلى استفحال عمليات تهريب الأغنام والمواشي إلى دول الجوار، كونها مصدرا ماليا ضخما لجهات مسيطرة على عمليات التهريب.

ويقترح لمنع تصاعد عمليات التهريب "بتكوين قاعدة بيانات شاملة لأعداد المواشي والأغنام في العراق ومراقبة السوق بشكل مستمر، ومعرفة أماكن تواجدها وإمكانية تقديم الدعم الكامل لها".

ويضيف "كما يجب أن يكون هناك تنسيق أمني على الحدود المشتركة مع دول الجوار لمنع عمليات التهريب، ومخاطبة البرلمان لمناقشة تدهور وضع الثروة الحيوانية في داخل البلاد لغرض استضافة القادة الأمنيين وابلاغهم بمخاطر عمليات التهريب وكيف أنها تؤثر بصورة مباشرة على الاقتصاد العراقي المحلي". ويذكر متخصصون انه ومنذ نهاية التسعينات توقف اهتمام الدولة بتنمية الثروة الحيوانية، ما أدى إلى نقص واضح في أعدادها بنسبة 40% مقارنة بالعام 1980، وفقاً لقولهم.

231
فەیلی
آذار 2023
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين
FAILY MAGAZINE
MAR. 2023

Ramadan Kareem

نهنئكم بحلول الشهر الفضيل
تقبل الله طاعاتكم
وأعاده عليكم باليمن والبركات
- كادر مجلة فيلي -

